دراسات فى المذاهب السياسية

الديمقراطية

القومية

الاشتراكية

الاستعمار

الرأسمالية

الشيوعية

تأليف : الدكتور بطرس بطرس غالى

الدكتور بطرس بطرس غالى

دراسات فى المذاهب السياسية

١٩٦١ / ١٩٦٢

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقاً)

مقدمة

كانت خطوتى الأولى نحو تبسيط العلوم السياسية ، وجعلها ثقافة عامة سهلة التناول كتابى « دراسات فى السياسة الدولية » وهأناذا أقدم اليوم كتابى الثانى « دراسات فى المذاهب السياسية » وهو كسابقه مجموعة من الأبحاث والمقالات التى سبق أن نشرتها فى الأهرام اليومى ، والأهرام الاقتصادى ، ومجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة. هذا إلى جانب أبحاث أخرى لم يسبق نشرها .

والكتاب مقسم عدة فصول : منها ماهو خاص بالديمقراطية، ومنها ما هو خاص بالقومية ، ومنها ما هو خاص بالاشتراكية ، ومنها دراسات فى مختلف الأنظمة السياسية من رأسمالية وبيروقراطية ودكتاتورية وتكنوقراطية ... الخ .

وحين ظهر الكتاب المبسط الأول « دراسات فى السياسة الدولية » قيل لى إن جهود الباحثين فى تلك العلوم كان خليقاً أن لا تبذل فى التبسيط والتيسير بل يجب أن تنصرف إلى الدراسات الجامعية العلمية العويصة العميقة .

والرأى الصحيح – فيما أعتقد – أننا ما دمنا متخلفين فى هذا

الميدان العلمى الجديد ، فمن واجب الباحثين ألا يحصروا جهودهم فى جبهة واحدة ، هى الجبهة العلمية الخالصة ، بل يجب أن يعملوا فى جبهتين : إحداهما هى الجبهة العلمية الخالصة ، والثانية هى الجبهة الشعبية ، مع الحرص على عدم الخلط بين الجبهتين ، والاحتفاظ لكل منهما بطابعها ، والتمشى مع رسالتها .

إن حاجتنا فى نهضتنا الحاضرة إلى تلك الكتب الميسرة لا تقل عن حاجتنا إلى الكتب المتعمقة التى لا يقرؤها إلا المتخصصون ، أو الطلبة الجامعيون .

الفصل الأول

دراسات فى الديمقراطية

١ – الديمقراطية بين اليمين واليسار .

٢ – الديمقراطية والمعارضة .

٣ – الديمقراطية الجديدة .

٤ – الديمقراطية الشعبية .

الديمقراطية بين اليمين واليسار

يكثر الحديث حول اليسار واليمين فى السياسة عامة ، والسياسة الداخلية خاصة . فهناك ما يسمى الأحزاب اليمينية ، وهناك الفكر السياسى اليسارى ، والفكر السياسى اليمينى ، بل إن الناس يوصف بعضهم بأنهم يمينيون ، ويوصف آخرون بأنهم يساريون.

فما حقيقة اليسار ؟ وما حقيقة اليمين ؟ وما مكان الديمقراطية بين هذين الاتجاهين ؟ وهل اليسار يعنى التقدم والحركة والتحرر والثورة ؟ بينما اليمين يعنى المحافظة والجمود والتمسك بالتقاليد والحفاظ على القيم الموروثة ؟ وهل هناك حد يمكن أن يكون فاصلا بين هذين التيارين السياسيين، أم أن بينهما تفاعلا وتداخلا مستمراً ؟ .

التفرقة بين اليمين واليسار مصدرها التاريخى راجع إلى النظام البرلمانى الفرنسى ، إذ كانت الأحزاب التى بيدها زمام الحكم تجلس إلى يمين رئيس البرلمان ، بينما الأحزاب المعارضة للحكومة تجلس إلى يساره .

وللمعارضة جاذبية للرأى العام فى مختلف العصور وشتى

البلاد ، وقد أفادت أحزاب اليسار من تلك الجاذبية ، وظلت تحتفظ بالمقاعد اليسارية فى البرلمان حتى ولو تولت بين فترة وأخرى مقاليد الحكم .

وبعد الحرب العالمية الأولى عم استعمال هاتين العبارتين ، فأصبحت الأحزاب والتنظيمات السياسية فى أوربا يرمز إليها بأنها يسارية أو يمينية ، وهذه الظاهرة لازمتها ظاهرة أخرى هى أن كلمة يسار أصبحت ترمز إلى التجديد والتقدم والإصلاح ، فى حين أصبحت كلمة يمين معيبة ترمز إلى كل ما هو قديم عتيق ، وترمز إلى إبقاء الماضى على حاله . ومن الطريف أن الأحزاب اليمينية لم تتردد فى أن تخفى ميولها المحافظة فتسمى نفسها يسارية . ففى الدانمرك مثلا نرى الحزب المحافظ يسمى نفسه حزب « اليسار » وفى فرنسا كانت الأحزاب التى توصف بالرجعية تسمى نفسها « الجمهوريين اليساريين » أو « المستقلين اليساريين » . وإذن فالعبرة هنا ليست بالتسميات ، فمن يسمى نفسه يساريا قد يكون محافظاً أو رجعياً ، ومن يزعم أنه ديمقراطى قد يكون ديكتاتوريا أو فاشياً .

ومن ناحية أخرى فإن المعانى والمفاهيم والبرامج والمبادىء التى تدرج تحت اسم اليسار ، أو تحت اسم اليمين قد تختلف باختلاف

العصور ، وباختلاف الملابسات السياسية ، فتعتبر يمينية فى وقت من الأوقات ، أو فى دولة من الدول ، بينما تحسب يسارية فى وقت آخر ، أو فى دولة أخرى . فالذى كان ينادى مثلا بحرية التجارة والصناعة ويدافع عن الاقتصاد الحر ، وعدم تدخل الحكومة كان يحسب يساريا فى عهد الثورة الفرنسية ، ولكنه يحسب يمينياً فى وقتنا هذا . والبرامج التى ينادى بها من يدعون يساريين فى الولايات المتحدة ، يحسب معتدلا من ينادى بها فى دول أوربا الغربية ، ويحسب يمينيا من ينادى بها فى دول أوربا الشرقية .

من كل هذا يبدو أن المفاهيم التى تؤديها كل من هاتين العبارتين خاضعة لاعتبارات الزمن والمكان والملابسات ، ولذلك يكون وضع حد فاصل بينهما أمراً عسيرا .

ويجب ألا نبالغ فى التداخل المستمر والتطور المتوالى لهذين الشعارين ، إذ أنهما إلى جانب هذا التطور وذلك التداخل يتعارضان تعارضا صريحاً كاملا فى بعض الميادين .

والدين ميدان من الميادين التى يتعارضان فيها . فاليمينيون سواء كانوا فى العالم العربى ، أو فى أوربا الغربية ، أو فى آسيا ، أو فى أمريكا اللاتينية ، أو فى غيرها من مختلف أنحاء العالم يجعلون سياستهم تدور فى نطاق الدين ، وبرامجهم تتمشى مع تعليماته

وقواعده . أما اليساريون فهم ينادون بالفصل بين الدين والدولة ويقولون إن الدين لله والوطن للجميع ، ويتمسكون بالعلمانية فى مختلف المظاهر كالتعليم والأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث وغيرها .

والصراع بين اليمينيين واليساريين يتجلى واضحاً فى مختلف أنحاء العالم . فالصراع الذى دار بين ثورة كمال أتاتورك وبين مبادىء الإسلام فى تركيا ، والصراع الذى يدور بين الحزب الشيوعى وبين الكنيسة الكاثوليكية فى بولندا ، والصراع الذى يدور بين البوذيين وبين الصينيين فى التبت ، أو بين الكنيسة الكاثوليكية والزعيم سيكوتورى فى غينيا . كل هذا نماذج من عشرات الأمثلة التى تبين أن التعارض بين اليمين واليسار فى ميدان الدين سيبقى ويدوم مهما اختلفت الأديان، ومهما تباينت المجتمعات ، طالما أنه لم يتفق على الفصل بين ما لله وما لقيصر فى المدينة .

ومن ميادين التعارض أيضا نظام الحكم ، ففى العلاقة القائمة بين الحكام والمحكومين، يرى اليمينيون أن الحكم الصالح يقتضى تقوية جانب الحكام على حساب المحكومين ، بينما يرى اليساريون تقوية جانب المحكومين على حساب الحاكمين .

فاليمينيون يؤمنون مع أفلاطون بأن الحكم يجب أن يكون

وقفاً على الطليعة الفاضلة التى يكون لديها من الحكمة والمعرفة ما يؤهلها للنهوض بالدولة ورفع مستواها، ولا يستريحون إلى أن يكون الحكم للشعب وإن اقتضت بعض الملابسات أن يتظاهروا بعكس ذلك، لأنهم يؤمنون بقول أفلاطون « إن الشعب لا يصلح لحكم نفسه بنفسه » .

وآراؤهم هذه تنعكس فى عدة تدابير دستورية، منها تقوية السلطة التنفيذية على حساب البرلمان (لا فرق بين موقف إمبراطور اليابان من برلمانه سنة ١٩٠٠ وموقف ديجول من برلمانه سنة ١٩٥٨) ومنها اتباع النظام الرياسى أو الملكى المطلق ، ومنها إلغاء الحزبية والأحزاب واتباع نظام الحزب الواحد الخ .

أما اليساريون فينادون بكل ما من شأنه أن يضعف سلطة الحكام ويقوى سلطة المحكومين ، فيعملون على تقوية البرلمان على حساب السلطة التنفيذية ، ويسعون إلى تقوية الأحزاب والتنظيمات السياسية. بل إن المتطرفين فيهم يرون أن الهدف الأسمى هو القضاء على الحكومة ليحل محلها الشعب ، فيتساوى الحكام والمحكومون.

ومن ميادين التعارض أيضا الميدان الإقتصادى والإجتماعى، وقد تجلى هذا التعارض فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. فاليمينيون يؤمنون بالاقتصاد الحر ، والنشاط الفردى، وينادون بحرية التجارة

والصناعة، وجعل النشاط الحكومى فى أضيق ما يمكن من الحدود. أما اليساريون فعلى نقيض ذلك ، يطالبون بالتدخل الحكومى فى الشئون الإقتصادية والإجتماعية ، بل إنهم يعملون على تأميم المرافق العامة ووسائل الإنتاج ، ويسعون إلى جعل الضرائب تصاعدية، وإلى تحديد دخل الفرد . والصراع الذى دار فى انجلترا منذ سنة ١٩٤٥ بين حزب العمال وحزب المحافظين من أوضح الأمثلة للتعارض بين اليسار واليمين فى الميدان الإقتصادى والإجتماعى .

وبعد ، فهذه بعض الصور التى تبين لنا تعارض اليمين واليسار فى السياسة . ولكن هل هناك فلسفة عامة وراء الفكر اليسارى والفكر اليمينى ؟ وهل هناك ظروف سياسية أو اقتصادية تفرض على دولة ما تفضيل أحد الاتجاهين على الآخر ؟ .

* * *

الجدل بين اليمين واليسار قديم قدم المجتمع البشرى، وقد ظهر فى مختلف صور الحياة ، إنه الجدل بين سياسة أفلاطون وسياسة أرسطو ، والجدل بين حكم أثينا وحكم روما ، والجدل بين الماضى والحاضر، بل إنه الجدل بين الفتى والشيخ ، أو بين الثائر والمحافظ .

لسنا نرمى من هذا كله إلى توسيع نطاق الجدل بقدر ما نرمى إلى بيان أن الصراع بين اليمين واليسار قام منذ عصور متطاولة قبل أن يتخذ صورته الحاضرة ، فنستطيع إذن أن نقول إن وراء كل من هذين التيارين السياسيين فلسفة ثابتة ، وسنعرض

للفلسفتين عسى أن نصل من هذا العرض إلى معرفة حقيقة كل من اليمين واليسار ، ومعرفة الأسس التى يجب أن تقوم عليها الديمقراطية الحقة .

علينا قبل كل شيء أن نذكر أن اليمينيين ينكرون انكاراً تاما أن هناك فارقا بين اليمين واليسار، ويرون أن التطور المستمر للمذاهب السياسية والإقتصادية هو الذى جعل ما كان يعتبر جديداً و تقدميا فى عصر مضى ، يبدو وكأنه قديم متخلف فى عصر تال ، فلا فلسفة يسارية ثابتة، ولا فلسفة يمينية ثابتة، بل إن هناك تداخلا وامتزاجاً بين التيارين . وإذا وجد فارق فهو فى الواقع نظرى لا يمت بأى صلة إلى الحياة السياسية العملية، فكم من نظم اعتبرت يسارية فى الميدان الإقتصادى ولكنها اعتبرت يمينية فى الميدان السياسى ، وكم من دول تتبع سياسة توصف بأنها فى الداخل يسارية ، بينما توصف فى الخارج بأنها يمينية .

ويتصدى اليمينيون لشرح ما يعدونه مصدر لبس فى الفلسفة اليسارية، إذ ترى هذه الفلسفة أن المجتمع فى تقدم مستمر ، وأن الحاضر خير من الماضى ، وأن المستقبل بدوره سيكون أحسن من الحاضر ، وهذا الرأى يفترض ضمنا أن تقدم أى مجتمع يستتبع

التنكر لماضيه وغض النظر عنه ، وإقامة المجتمع الجديد على أسس حديثة . إلا أن هذا عند اليمينيين رأى غير صائب ، فالماضى إذالم يحترم ولم يعزز فإنه يتلاشى، وقد لا يستطيع الجديد أن يملأ ما خلفه الماضى من فراغ . فكم من مدنيات انمحت من الوجود لأنها تخلت عن ماضيها دون أن توجد عوضا عنه فى جديدها .

ومن هذا يبدو أن الفلسفة اليمينية تنزع فى حقيقة الأمر إلى التشاؤم،فترى أن عيوب الشعوب والمجتمعات ستظل ملازمة لها مهما تطورت ، ومهما اختلفت أنظمتها ، وهم فى ذلك يأخذون بالأمثلة السائرةالقائلة: « ما نعرفه خير مما لا نعرفه » ، « ومن لاقديم له لا جديد له » .

أما اليساريون فيؤمنون إيمانا قوياً بأن هناك فروقا أساسية بين اليسار واليمين ، وقد عبر عنها الفيلسوف الفرنسى « آلان » المعروف باعتداله بقوله : « حينما يوجه إلى هذا السؤال : هل من مغزى للتفرقة بين اليمين واليسار ؟ فإن أول ما يتبادر إلى ذهنى هو أن السائل ليس ممن ينتمون إلى اليسار ... » .

واليساريون أيضامتفائلون، إذ يرون أن التقدم يستطيع إزالة عيوب المجتمعات ، وأن المخترعات الجديدة ستقلب حياة الإنسان

وطبيعته رأساً على عقب ، ولا يعوق طريق التقدم إلا الرجعية سواء أتمثلت فى الحكم المطلق ، أم فى الدين ، أم فى الرأسمالية .

واليساريون يرون أن القضاء على الامتيازات والاحتكارات يفتح الباب على مصراعيه أمام العناصر الجديدة التى تستطيع إذا وصلت إلى الحكم أن تبنى مجتمعا جديداً يسوده العدل والإنصاف والرفاهية.

هذا ما يقوله كل من الفريقين، فما مكان الديمقراطية على ضوء فلسفة كل منهما ؟

* * *

عندما وضع المجتمع الإفريقى الآسيوى المتحرر سياسته الجديدة وهى سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز، قصد تخفيف حدة الصراع بين الكتلة الشيوعية ، والكتلة الغربية. ثم ما لبث أن وجد أن واجبه يقتضيه أيضا أن يستحدث سياسة للتوفيق بين الفكر السياسى اليسارى والفكر السياسى اليمينى ، بين الديمقراطية اليسارية ، والديمقراطية اليمينية ، لأن السياسة الداخلية والسياسة الدولية متلازمتان وكل منهما تؤثر فى الأخرى كل التأثير ، فلا تستقيم سياسة الحياد الايجابى فى الشئون الخارجية إلا بسياسة متجاوبة معها ومسايرة لها فى الشئون الداخلية. وهذا التلازم الوثيق بين الأمرين يقتضى أن

نضع أسس الحياد الإيجابى الداخلى ، فلا نتبع سبيل اليمينيين الذين ينكرون ما بين اليمين واليسار من صراع على أمل أن نكرانهم هذا ينهى الصراع ، ولا سبيل اليساريين الذين يرون أنه لاخلاص إلا بالقضاء على الماضى . بل علينا أن نسلك سبيلا وسطا وهو الذى أمكن أن نحققه فى السياسة الخارجية .

ويجب أن نعلم أن هذا الحل الوسط ليس أمراً سهلا كما يتبادر إلى الخاطر لأول وهلة ، إذ هو فى الواقع أوعر السبل ، ذلك لأن اليمينيين إذا كان موقفهم لا يعدو الحرص على الأوضاع والتشبث بكل قـــديم ، ومحاربة كل تغيير يتحقق عن غير طريق التطور التدريجى ، وإذا كان اليساريون يرون أنه لامفر من القضاء على الماضى وإقامة مجتمع جديد على أنقاضه، فالموقف الوسط بين هاتين النظرتين المصطرعتين موقف عسير محفوف بالمخاطر إذ يقتضى المحاربة فى جبهتين : فاليمينيون يطمعون فى الإفادة من الموقف الوسط لأنه يمكنهم من السيطرة على الموقف ، واليساريون يريدون أن يجعلوا من هذا الموقف مجرد مرحلة إنتقالية تنتهى حتما بتحقيق أهدافهم .

أما سياسة المجتمع الإفريقى الآسيوى الوسطى فتقتضى وضع حد يمنع من الانحياز إلى اليمين ، أو الانزلاق إلى اليسار، بل الأخذ

بخير ما فى الفكرين ، فلا مبالغة إذا قلنا إن هذا الحياد الإيجابى الداخلى أصعب تحقيقا من الحياد الإيجابى الخارجى. فالمجتمع غير المنحاز فى الشئون الدولية يرى نفسه أمام صراع ليس طرفاً فيه فلا صعوبة فى التزام جانب الحياد ، أما فى الشئون الداخليـــة فالموقف جد عسير لأن الدولة تواجه أبناءها ومواطنيها .

إن الحياد الإيجابى الداخلى يقتضى وضع خطة واضحة تفصل بين اليمين واليسار فى كل من ميادين الفكر والاقتصاد والسياسة .

فى ميدان الفكر السياسى يجب عدم التردد فى الرجوع إلى جذور مدنيتنا وفلسفة دياناتنا السماوية .

فالثورة الفرنسية عبرت عام ١٧٨٩ عن الفلسفة السياسية المثالية بشعار بسيط يستطيع أن يفهمه كل إنسان وهو « الحرية والمساواة والإخاء » . ولكن الحرب الأيديولوجية التى ثارت بعدئذ بين اليمين واليسار مزقت هذا الشعار فاتجهت الحرية نحو أمريكا ، ولكن أمريكا نسيت أو تناست وهى بسبيل تحقيق الحرية مبدأ المساواة . فلما اتجهت المساواة نحو روسيا نسيت هذه أو تناست وهى بسبيل تحقيقها مبدأ الحرية ، وبين أمريكا وروسيا ضاع الشعار الثالث وهو الإخاء .

إن هذا الشعار الثالث هو الذى يجب أن يكون شعار المجتمع

الأفريقى الآسيوى لتحقيق سياسة الحياد الإيجابى فى داخل مجتمعه، لأن الإخاء هو جوهر فلسفتنا منذ ظهرت الديانات السماوية بيننا ، وإن كنا نعبر عنه بكلمة أخرى أوسع مدلولا وأعمق معنى وهى الرحمة. فعلينا إحياء هذا الشعار فبه نستطيع إقامة سياسة الحياد الإيجابى بين الحرية والمساواة ، فلا حرية دون رحمة وإخاء ، ولا مساواة دون رحمة وإخاء ، ولا تكامل بين الحرية والمساواة بدون رحمة وإخاء .

وفى ميدان نظام الحكم يجب أيضاً أن نبحث ونجتهد لنصل إلى ذلك النظام الوسط الذى يجعل العلاقة بين الحاكمين والمحكومين علاقة إخاء . فلا تسلط من الحكومة على البرلمان والشعب ، ولا تسلط من البرلمان والشعب على الحكومة، بل تعاون منهما وتفاهم بينهما ، ولا تسلط من العاصمة على الأقاليم ، بل لا مركزية وحكم محلى ، ولا احتكار فئة للحكم بل يجب فتح الأبواب أمام الطليعة حيث وجدت وكيفما كانت. فلا نبعد اليمينيين لأنهم متخلفون رجعيون، ولا نبعد اليساريين باسم أنهم خوارج على مجتمعنا ، فنحن فى حاجة إلى مختلف هذه العناصر . فمن تفاعلها فى ظل الحياد الإيجابى الداخلى نستطيع أن نحقق ذلك المجتمع الفاضل الذى طالما نادى به فلاسفة الشرق .

وفى ميدان الاقتصاد والاجتماع يجب أن نوضح دائرة نشاط كل من القطاع العام والقطاع الخاص، حتى يستطيع كل منهما أن يمضى قدماً فى نشاطه لايخشى أحدهما الآخر ، ولايحاول أن يطغى عليه بل يكمله . فلاسيطرة من رأس المال على الإقتصاد ، ولا سيطرة من الإدارة والبيروقراطية على الإقتصاد بل حياد إيجابى بينهما .

ونرى من كل ذلك أن مستقبل الديمقراطية ليس فى أوربا ، وليس فى أمريكا ، وليس فى روسيا ، إنه فى الشرق أى فى العالم الأفريقى الآسيوى ، وحين نقول ذلك لسنا نأتى بجديد ، فقد طالما قال بذلك كثير من علماء السياسة ، وكثير من قادة الفكر من الغربيين أنفسهم .

والسوابق التاريخية تؤيد ما نذهب إليه ، وماذهب إليه هؤلاء السياسيون والمفكرون . فالصراع الفكرى الذى دار قديما بين أثينا وروما ، بين الديمقراطية اليونانية ، والديمقراطية الرومانية لم تحل إلا بظهور فلسفة سياسية شرقية .

والديمقراطية التىكان ينادى بها فى أثينا سقراط، وأفلاطون، وأرسطو كانت تدور حول فكرة الجماعة والنظام فى المدينة ، ولا يبالغ من يقول إن المدينة الأفلاطونية لم تكن تختلف كثيرا عن المدينة الشيوعية .

أما الديمقراطية التى كان ينادى بها مشرعو الرومان فكانت تدور حول فكرة الفرد والمساواة القانونية ، ولا يبالغ من يقوله إن ديمقراطية روما لا تختلف كثيرا عن ديمقراطية واشنطن .

والحرب الباردة التى دارت بين التفكير اليونانى القائم على الفلسفة ، والتفكير الرومانى القائم على القانون لم تنته فى الواقع إلا بظهور إيديولوجية جديدة هى الفلسفة الشرقية ، فلسفة الديانات السماوية التى تقدمت بفكرة الديمقراطية الروحية .

فإذا كان الشرق قد استطاع فى الماضى أن ينهى هذا الصراع الفكرى فليس غريبا عليه أن يستطيع اليوم أن يفصل فى الصراع الفكرى الدائر بين موسكو وواشنطون . وكما استطاع الشرق أن يتقدم بإيديولوجية جديدة لتخفيف حدة الصراع بين الكتلة الشيوعية والكتلة الغربية بانتهاج سياسة الحياد الإيجابى فكذلك يستطيع أن يتقدم بديمقراطية جديدة تقضى فى الصراع الفكرى بين الديمقراطية الشيوعية ، والديمقراطية الغربية .

وتلك الديمقراطية الجديدة لا نطلب منها تدعيم سياستنا الخارجية وحدها،بل نطلب منها أيضا تنظيم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فى العالم الأفريقى الآسيوى . ذلك لأنه يجتاز مرحلة فريدة فى نوعها فهو فى حاجة إلى نظام فريد فى نوعه

أيضا يلائم تلك المرحلة ويتمشى معها ، ولا يصح أن نأخذ برأى من يدعو إلى قياس وضعه بوضع أوربا منذ قرن من الزمان، ونقتبس أنظمتها التى سلكتها حينئذ مع شىء من التحوير ، فهذا قياس مع الفارق، لأن أوربا وقتئذ لم يكن أمامها دول أقوى منها وأكثر تقدما كما هو الحال بالنسبة لنا اليوم . فإذا كنا فى مثل موقف أوربا منذ نحو قرن فيجب ألا ننسى أننا فى عصر الصواريخ والذرة ، وهذا الوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى يتطلب منا نظاما سياسيا جديدا .

وفى سعينا لإيجاد هذا النظام الجديد لا نكون قد أنقذنا المجتمع الأفريقى الآسيوى فقط، بل نكون قد أوجدنا حلا إيجابيا للصراع الأكبر الذى يدور بين الديمقراطية الغربية والديمقراطية الشيوعية. فلو نجحنا نكون قد حررنا أنفسنا ، وحررنا غيرنا ، تكملة لرسالة الشرق منذ قديم الزمان .

وكون مستقبل الديمقراطية فى بلادنا ليس معناه أنها ستنشأ طفرة ، وتولد سهلة . فالديمقراطيـة الغربية لم تثبت الا بعد جهاد مرير ، وتجارب كثيرة . كما أن الديمقراطية الشيوعية لم تستقر

كذلك الا بعد تضحيات ضخمة ، ونضال عنيف ، بل ما زالت كل منها توالى الجهاد فى سبيل البقاء ، فلا عجب أن نمر نحن بمثل هذا الجهاد وذاك الكفاح فى سبيل بناء ديمقراطية المستقبل .

وبعد ، فإن الديمقراطية ليست واحدة ، وليست جامدة ، بل إنها متعددة ومتطورة . وعلينا أن نسعى ونجاهد فى إيجاد ديمقراطية جديدة قائمة على فكرة الحياد الايجابى الصحيح .

الديمقراطية والمعارضة

قلما يجمع شعب على رأى واحد ، والحقيقة بنت البحث ، وتتجلى بعد النقاش، وكلما زادت الحياة العامة ، والعلاقات الدولية تعقدا زادت الآراء اختلافا وتباعدا . والتعارض فى الآراء سنة الحياة ، ولن تجد لسنة الله تبديلا .

والمعارضة إذا لم توجد ، وإذا لم تنظم ، وإذا لم يسمح لها بالتعبير عن مكنون آرائها فإن الدولة تحرم من آراء آلاف المواطنين الصالحين وأفكارهم ، ونشاطهم ، وكفايتهم ، ويحل محله الفتور فى الحياة العامة ، وتلك النزعة السلبية التى مقتضاها مسايرة الحوادث على علاتها ، ومسايرة التطورات كما تجىء .

وقبل ثورة سنة ١٩٥٢ كانت المعارضة فى بلادنا تتسم بسمات المعارضة فى مختلف البلاد الآسيوية الأفريقية ، بمعنى أن حزبا واحدا ينشأ ليكافح الاستعمار وإذا طال الأمد ولم يحقق ذلك المطلب الذى قام لأجله ، أو إذا قدر له أن ينجح فى تحقيق ذلك المطلب فإنه لايلبث أن يتشعب إلى عدة أحزاب تعارض طريقة الحزب الأم فى مكافحة المستعمر ، أو فى

طريقة تنظيم العلاقات معه ، وإذن فهى معارضة تتسم بالسلبية أكثر من الإيجابية ، وتهدم أكثر مما تبنى ، ولا برنامج لها إلا إخراج المستعمر ؛ وتضع جانبا مسألة بناء الوطن .

واليوم وقد تمت مرحلة تحرير الوطن العربى ودخلنا فى مرحلة البناء نرانا فى أمس الحاجة إلى معارضة جديدة تناقش وتمحص وتعارض ، إذا أردنا أن نشرك فى البناء كل من يقام البناء من أجلهم دون أن نفرضه عليهم فرضا فيستثقلونه على ما قد ينطوى عليه من نفع وخير .

والمعارضة التى ندعو إليها نرى أن تكون متميزة بخصائص فى مقدمتها :

أولا — يجب أن تكون منبثقة من البيئة العربية المحضة ، ومن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تجتازها بلادنا لا أن تكون تقليدا لأساليب المعارضة الغربية . فمن العبث مثلا أن نقتبس أساليب المعارضة الإنجليزية ، أو الأمريكية، أو الفرنسية لاختلاف ظروف بلادنا وبلادهم. فالمعارضة كما هى قائمة فى بعض الدول الغربية لامعنى لها فى مجتمعنا ، وهذا يقرره نفس المفكرين والسياسيين الذين يتمسكون بتلك الأنظمة فى بلادهم .

ثانياً — يجب أن تدور المعارضة فى محور النظام القائم ، ولا يصح أن تعارضه من حيث هو ، ولا أن تحاول العمل على التغيير من أسسه . فالمعارضة التى تقوم مثلا على مبادىء الشيوعية ، أو تتسم بطابع الرجعية لايجوز أن تقوم فى مجتمعنا ، لا لأننا نخشى أن تحدث بلبلة فى الأفكار ، ولكن لأننا لانستطيع فى ظل المعركة الاقتصادية الاجتماعية التى نجتازها أن نضيع أى جهود لمواجهة مثل هذه الآراء المتطرفة التى ترمى إلى هدم نظام استقر فى الشعب بدل أن تعمل على توطيده بنقـــد أعماله وتصرفاته نقدا إيجابيا .

فإذا دارت المعارضة حول تفاصيل الخطة وأساليبها وأهدافها العاجلة فهى إيجابية ، أما إذا قامت على نقد الخطة من حيث هى فإنها تصبح ولا محل لها لأن وجودها فى هذا الحال معناه ألا توجد خطة .

ثالثاً — يجب أن تكون المعارضة شعبية وفنية ، وهذا يقتضى تنظيم الروابط التى تربط الجمهور بالسلطة التنفيذية بوصفها هيئة إدارية. فما لاشك فيه أنه مما يكفل نجاح السياسة الموضوعة التوسع فى استشارة أصحاب المصالح الذين يتأثرون بهذه السياسة .

فلو أردنا مثلا وضع قواعد لتنظيم نشاط الجمعيات الخيرية فلاأقل من أن نستعين برأى القائمين على تلك الجمعيات ، وتشجيعهم على أن يناقشوا ، ويعارضوا القواعد الجديدة التى يراد وضعها . وفى مثل هذا يقول العالم السياسى الكبير هارولد لاسكى : « إن مهمة الحكومة هى أن تستقى من معين خبراتهم لا على النحو الذى تفسر به هى تلك الخبرات ولكن بالأسلوب الذى يعبر به عنها أصحاب المصالح أعينهم » .

تلك هى أهم خصائص المعارضة التى ندعو إلى وجودها فى مجتمعنا . أما كيفية قيام هذه المعارضة فذلك يقتضى أمرين : أولهما إتاحة فرصة المعارضة باللسان والقلم وحرية الاجتماع . وثانيهما أن يستطيع المعارض أن يعارض دون خوف .

هذا ، ولسنا نعنى من ذلك أن يفتح باب المعارضة على مصراعيه ، بل نرى أن طرق التنظيم فى هذا الميدان متعددة .

فهناك الاتحاد القومى الذى هو وفقا لأحكام المادة الثانية والسبعين من الدستور المؤقت يعمل على « تحقيق الأهداف القومية ، وحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية » .

ولن يستطيع النهوض بأعباء هذه المهمة على الوجه الأكمل ما لم يناقش ويعارض .

وهناك اللجان الاستشارية التى طالما نادى بها كبار علماء السياسةوفى مقدمتهم هارولد لاسكى ، والتى يجب أن تكون ملحقة بكل وزارة ، أو مصلحة ، أو منظمة حكومية . وتتكون هذه اللجنة من ممثلى أصحاب المصالح الذين يمسهم من قريب تصرف الإدارة المعينة فيستشارون فى مشاريع القوانين المقترحة ، وفى السياسة الإدارية العامة ، ويقدمون المقترحات . وبذلك يكونون همزة وصل بين الإدارة الحكومية والجمهور ، ولن تصبح القوانين واللوائح موضع قبول مالم يصاحبها إيضاح لدواعيها ، ولن يكفى لذلك مجرد الإعلان فى الصحف السيارة ، بل يجب أن يسبقها إيضاح وموافقة من اللجان الاستشارية التى تتكون من مندوبين يمثلون وجوه الرأى ، والذين إذا اقتنعوا يكفلون الحصول على موافقة الرأى العام .

وهناك كافة الأنظمة التى يقوم عليها الحكم المحلى ، ففى هذه الأنظمة تستطيع المعارضة أن تؤدى واجبها فى الإصلاح اللازم لبناء الوطن . فجهازنا الإدارى يشبه إلى حد كبير ذلك النظام الذى وصفه « لامينيه » المفكر السياسى بقوله : « لقد أصيب بنزيف فى المركز الوسط ، وبفقر الدم فى الأطراف »

وهناك باختصار كافة الهيئات غير الحكومية من النقابات

والغرف التجارية والجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية والمؤسسات العلمية وكلها يجب أن تستشار بطريقة منظمة كل فيما يتصل بميدان نشاطه فى المعركة الاقتصادية والاجتماعية التى نجاهد لننتصر فيها.

وهذه هى الديموقراطية الحقة، وليست الديمقراطية تعدد الأحزاب بقدر ما هى إتاحة الفرصة لمجموعات غير حكومية أن تعيش، وتنشط، وتعارض، وتعبر عن آرائها فى حرية وصراحة.

لقد قال الرئيس نهرو : « من هم الذين يقولون إن قوات المعارضة ضعيفة فى الهند ؟ المعاوضة التى نحاربها هى الجهل وركون الشعب، ونشكر الله على أنهما غير منظمين تنظيما جديا ». وهذا القول يعبر إلى حد كبير عن الأوضاع القائمة بوجه عام فى القارتين الآسيوية والأفريقية، ونحن نعتقد أن حكومة ما لا تستطيع أن تعارض الجهل والركود إلا إذا وجدت من يعارضها فى معارضتها لهما.

الديمقراطية الجديدة

كتاب « الديمقراطية فكرة جديدة » مؤلف أصدره الأستاذ جوزيف روفان، ويبدؤه بتحليل أزمة الثقة التي تحيط بالديمقراطية منذ نصف قرن، فمن ناحية يشير الى الانتقادات اليسارية والشيوعية التي تصف الديمقراطية بأنها شكلية وهي في حقيقتها لا تنطوي على ديمقراطية اقتصادية ولا اجتماعية. ومن ناحية أخرى يذكر الانتقادات اليمينية والفاشية التي تصف الديمقراطية بالعجز والضعف. ويشرح كيف اشتدت أزمة ثقة الديمقراطية أمام انتشار الأنظمة غير الديمقراطية فيما بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٦٠، فبدل أن تصبح الديمقراطية هي النظام السائد نراها قد صارت مجرد نظام شاذ غريب، بل إن الشعوب التي ظفرت باستقلالها حديثا في آسيا وفي إفريقيا لم تتردد كثيرا في التخلي عن هذا النظام. وأكبر دولتين وهما الاتحاد السوفيتي في نظامه الجديد القائم منذ سنة ١٩١٧، والصين الشعبية في وضعها الحاضر منذ سنة ١٩٤٥، نبذتا الديمقراطية الشكلية واختارت كل منهما نظاما يناقضها.

وقد ترتب على هذا كله أن تلاشى الحماس للديمقراطية حتى

فى الدول التى كانت أكثر تحمسا لها ، وراحت تنظر إليها على أنها نظام أصبح باليا . ويصرح مؤلف الكتاب أنه إنما قد ألفه لمحاولة التخلص من هذا اليأس ، ولمكافحة الشك الذى أصبح يخامر نفوس الديمقراطيين ، ولتحويل اهتمام الديمقراطية بالتطلع إلى الماضى إلى الاهتمام بالمستقبل ، ولإثبات أن الديمقراطية بمعناها الحقيقى لم تطبق بعد ، ولكن تطبيقها مكفول لها بالمخترعات الفنية الحديثة من نحو الإذاعة ، والتليفزيون ، والصحافة ، وتعميم الثقافة بين جميع الطبقات . فهذه كلها هى التى ستمكن للديمقراطية من أن تتحقق بمفهومها الجديد . إن الديمقراطية فى الواقع ليست وراءنا ولكنها أمامنا .

ثم يقـــدم فى الجزء الأول من كتابه بيانا بمواطن الضعف والعيوب فى الديمقراطية وبالعقبات الجذرية التى تعترض قيامها قياما صحيحا فى العالم عامة ، وفى فرنسا خاصة .

أما أهم العيوب فأسبابها ترجع إلى أن المتحمسين لها ، والمدافعين عنها يتمسكون بالمبادىء والنظم التى وضعت مع نشوء الديمقراطية فى أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر أى فيما بين سنة ١٧٨٩ وسنة ١٨٤٨ ، وقد كانت هذه

المبادىء تتمشى مع الأوضاع السياسية والاقتصادية التى كانت سائدة فى المجتمع الأوربى خلال هذه الحقبة من الزمان ، ولكنها لم تعد ملائمة لأوضاع المجتمع الحديث ، فكان لزاما أن تتطور بتطور المجتمع ، إلا أن الديمقراطيين لفرط تحمسهم لهذه المبادىء يرونها أسمى من أن تتعرض لتغيير أو تبديل .

ومن الصعاب التى اعترضت سبيل الديمقراطية أنها جعلت الاقتراع العام ركنا من أركانها ، وقد أثبتت التجارب فى مختلف البلاد سواء فى فرنسا بعد ثورة سنة ١٨٤٨ ، أو إيطاليا بعد قانون جيوليتى سنة ١٩١١ أن الانتخاب العام الممنوح للشعوب غير المثقفة سياسيا ، أو غير القادرة على ممارسة تلك الحقوق لم يكن يوما من الأيام إلا أداة لدعم سلطان الأعيان الرجعيين عن طريق استغلال أصوات الناخبين للاحتفاظ بامتيازاتهم ، وللدفاع عن مصالح طبقاتهم وكل ذلك لايتمشى مع حقيقة الديمقراطية .

ويفسر دور الأعيان فى احتكار الأصوات لصوالحهم الخاصة بأنهم كانوا يمثلون الطبقة المثقفة ، وبالتالى كانوا يستطيعون أن يؤدوا دور الإعلام ، ودور تفسير الحوادث وتعليل المشاكل ، ذلك الدور الذى أصبح يؤديه اليوم التليفزيون ، والإذاعة ،

والصحافة مما جعل أحد أذكياء السياسيين يقول : الديمقراطية هى الاقتراع العام زائدا التليفزيون ، ويعنى بذلك أن الاقتراع العام لايمكن أن يعبر عن الديمقراطية ما دامت لاتوجد ديمقراطية الإخبار والإعلام . أى طالما لم يقدم للناخب من البيانات مايمكنه من الحكم الصحيح على المرشحين للنيابة عنه .

وإن كان لديمقراطية الأعيان التى ظهرت فى أوربا الغربية أثر فى الديمقراطية الحقيقية ، فهو أنها أسهمت فى هـــدم نظم ديمقراطية الأعيان نفسها بنشرها التعليم ووسائل الإعلام ، مما أفقد الأعيان أحتكارهم الثقافى والسياسى .

ومن العوامل التى قامت بنصيب وافر فى هدم هذا الاحتكار، ظهور الحركة النقابية التى أسفرت عن ظهور طبقة جديدة من الأعيان، وهم فى هذه المرة من صفوة العمال. وقد أدى ذلك إلى ظهور عقبة جديدة عرقلت ازدهار الديمقراطية ، وتلك هى أن الديمقراطية لم تصبح ممثلة لمصالح الأعيان ، فاضطر هؤلاء إلى البحث عن أنظمة جديدة يحتفظون فى ظلها بمراكزهم . فكبارهم يتهمون الديمقراطية بأنها مكنت الطبقات الكادحة من البروز ، وصغارهم يخشون منافسة هذه الطبقات الكادحة الجديدة لهم ويتهمون

الديمقراطية بعجزها عن حمايتهم من تسلط الطبقات العليا، وحصل ذلك أن الطبقتين تخلتا عن الديمقراطية، حتى ليتساءل المرء من هو الذى فى حاجة إذن إلى الديمقراطية ؟ .

ومن الضربات التى حلت بالديمقراطية الحرب العالمية الأولى . فقد قضت على شباب طبقة الأعيان الذين كانوا يعملون ضباطاً فى الجيش ومات منهم أكثر ممن ماتوا من الطبقات الأخرى . فهؤلاء الشباب كان فى إمكانهم تطوير الديمقراطية ولكنهم قضوا نحبهم ، ولم يبق بعد هذه الحرب فى سنة ١٩١٩ الا آباؤهم وقد ظلوا بحكم علو سنهم وتمسكهم بالأنظمة القديمة للديمقراطية ، حائلين بينها وبين التطور .

ومن العقبات التى اعترضت تطور الديمقراطية أيضاً ، أن الحرب العالمية الأولى فرضت على الدول التدخل الحكومى فى الميدان الاقتصادى وغيره من الميادين ، فأدى ذلك إلى ظهور جماعات جديدة تضغط على الحكومات لتحقيق مآربها مما حال دون الاتصال المباشر بين الحكومة وبين الطبقات الشعبية .

وهذه الظاهرة قد لازمتها ظاهرة أخرى ، وهى تكوين الأحزاب المنظمة التى تفرض على أعضائها اتجاهات معينة بتعليمات آمرة ، حتى أصبح الناخب خاضعاً لحزبه يفرض عليه مرشحا

بعينه ، وفى ذلك ما فيه من منافاة للديمقراطية الحقة ، ومن هذه الأحزاب الحزب الشيوعى . ولقد ظهر إلى جانب هذا وذاك عنصر جديد هو الجيش ، وقد رأى من واجبه ازاء ضعف الديمقراطية ، أن يقوم بدور فى السياسة ، ويعمل على أن يقيم نظاما جديداً يحل محلها .

وفى الجزء الثانى من هذا الكتاب يقدم الاقتراحات البناءة التى يراها كفيلة بنمو الديمقراطية فى العالم . فيرى أن القضاء على دور طبقة الأعيان فى الحياة السياسية، وازدهار وسائل الاستعلام والإعلام وتعددها ، وازدياد تدخل الحكومات فى مختلف القطاعات .هذه كلها تعتبر أسلحة ذات حدين بالنسبة إلى الديمقراطية ، فكما أنها أدت إلى إضعافها فى صورتها القديمة ، فإنها تستطيع إحياءها فى صورتها الجديدة ، وذلك عن طريق تربية الشعب تربية تهيؤه لقبول الديمقراطية وللتفكير فى ظلها ، والعمل تحت رايتها . فعلى الدولة أن تنمى فى الشعب ملكات النقد الحر ، والاختيار السديد ، والمناقشة النزيهة ، والاشتراك فى إدارة الشئون العامة فى جميع ميادين الفكر والعمل ، ولا يأتى ذلك ، فى رأى المؤلف ، إلا عن طريق علانية القرارات ، وعلانية المناقشة التى أدت إلى اتخاذها ، واستغلال كل مناسبة وكل وسيلة لإشراك الرأى

العام فى اتخاذ هذه القرارات مهما كانت ثانوية أو غير ذات أهمية كاختيار لون سيارات النقل العمومية واختيار شكلها الخارجى ، وكبرامج التدريس فى المدارس والمعاهد ، والرقابة على الأفلام السينمائية ، وتحديد أوقات الأجازات ومددها ، ونحو ذلك .

ويرى المؤلف أن الديمقراطية الحقة لم توجد حتى اليوم فى الجهاز الإدارى ، أو فى الميدان الإقتصادى ،أو فى دائرة الاستعلام والإعلام ما دام الشعب ينقسم فئتين : فئة الواقفين أمام شبابيك الإدارة ، وفئة الجالسين إلى مكاتب وراء تلك الشبابيك .

ثم يتحدث عن التخطيط الذى أصبح فى رأيه من أركان المجتمع ، فيرى ضرورة إخضاعه للمنهج الديمقراطى ، ويعنى بذلك أن يمنح المواطنون العاديون سلطة اختيار الخبراء الذين يسند إليهم أمر التخطيط ، وسلطة مراقبة الخطوط العريضة لهذا التخطيط .

ويميل المؤلف إلى صورة مجددة من صور نظام الطوائف فلا يصدر تخطيط خاص بطائفة دون موافقة من ممثلى تلك الطائفة ومراقبتهم .

ومن رأيه أنه كلما زاد تعقيد الامور الفنية والاقتصادية والاجتماعية فى الحياة الحديثة ، وجب على أهل العلم وعلى القائمين بالتخطيط أن يبحثوا عن وسائل جديدة لتبسيط تلك الأمور ، وتعميمها لدى الرأى العام .

ثم ينتقل إلى دور الصحافة فى تدعيم الديمقراطية الحقة فيقول انه يجب — قبل كل شيء — أن تكون الصحافة تربوية قبل أن تكون اخبارية ، بمعنى أنها يجب أن تفسر جميع القرارات والخطط التى تتخذها الأجهزة الحكومية لكى يستطيع الجمهور فهمها فيقبلها أو يرفضها على بينة .

ثم يتحدث عن الطبقة الجديدة للأعيان، أى الطبقة التى ستحل محل طبقة الأعيان ، ويسميهم « المحركين » ووظيفتهم أن يكونوا همزة وصل بين الحكام والمحكومين، ولهم قبل ذلك وظيفة تربوية سياسية ، ويجب أن تنشأ معاهد خاصة لتكوينهم وتربيتهم ، لأن الديمقراطية فى رأيه هى النظام الذى يساعد على نمو تلك الفئة ، وعلى ازديادها .

ثم يتحدث عن احتمالات التعارض بين المصالح الخاصة بهؤلاء « المحركين » ، وبين المصلحة العامة . فيذكر أنه كلما زاد تخلف الدولة زاد التنافر بين الفريقين . والعلاقة بين الفريقين فى الديمقراطية الحقة تقوم على الاعتراف بدور تلك الأقلية المحركة ، والاعتراف بما لها من حقوق ، ولكن يجب فى الوقت نفسه إقامة سلطات رقابة قوية لمنع تجمد تلك الأقليات تجمداً يتعذر معه

الدخول فيها ، ولا يتم ذلك إلا بتشجيع المجموعات الوسطى بقدر الإمكان .

ويتناول المؤلف العلاقة بين التكنوقراطية وبين السياسة ، لأن الطبقة الجديدة من المحركين يغلب أن تنضم إلى فريق التكنوقراطيين ، فيجب أن يعنى بتربية هؤلاء حتى يصبحوا ديمقراطيين .

ويتحدث عن العلاقة بين الدستور والديمقراطية ، فيبدى أن التمسك بحرفية الدستور من عيوب الديمقراطية القديمة . وقدكانت الدساتير قديما تتضمن مبادىء مثالية ، ولا تعرض للهيئات التى تتولى تنفيذ تلك المبادىء ، ويرتب أهمية كبرى على إنشاء محكمة عليا مستقلة ذات سلطات واسعة تسمح لأى مواطن أن يلجأ إليها ، ويرى أن قاعدة « الجهل بالقانون لا يعفى من تنفيذ القانون » يجب أن تعالج بطريق إنشاء هيئات خاصة تكون مهمتها تبسيط القوانين للمواطنين .

ثم يختم بحثه بزعم أن دعم الديمقراطية الحقة تتطلب إقامة نظام عالمى يستند إلى الديمقراطية ، بمعنى أنه يستمد سلطته من المواطنين لا من الحكومات ، ثم يقول : قد يستغرب القارىء كيف لم أقدم

فى كتاب مخصص للديمقراطية تعريفا جامعا للديمقراطية ، وجوابى عن هذا ، أن كل ديمقراطى له تعريفه الخاص للديمقراطية باعتبارها أسلوبا فى الحياة الشخصية والاجتماعيــــة ، وليست نظرية أو ايديولوجية ، والحق انه ليست هناك ديمقراطية ، ولـكن هناك ديمقراطيون .

الديمقراطية الشعبية

أطلقت عبارة « الديمقراطية الشعبية » للدلالة على الأنظمة السياسية التى قامت فى دول أوربا الشرقية التى ارتبطت بالاتحاد السوفيتى دون أن تفقد استقلالها السياسى أو شخصيتها الدولية.

وهذه العبارة تحتاج إلى توضيح، إذ تتضمن فى ذاتها تكراراً، فالديمقراطية معناها حكم الشعب بالشعب فلماذا إذن أضيفت كلمة شعبية إليها ؟.

لقد أريد بهذا التكرار تأكيد شعبية تلك الديمقراطية ليتضح الفرق بينها وبين الديمقراطية الرأسمالية أو البرجوازية التى تكون الشعبية فيها — حسب رأى الشيوعيين — شكلية أكثر مما هى موضوعية.

أما من الناحية التاريخية فقد استعملت هذه العبارة أول مرة فى يوغسلافيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وسرعان ما انتشرت وأطلقت على كافة دول أوربا الشرقية التى انضمت طوعا أوكرها إلى الاتحاد السوفيتى. والمفهوم السياسى لهذه العبارة غير متفق عليه. فبعض المناهضين للشيوعية يرون أنها تسمية سهلة لموقف

غامض فى تطور مستمر، وبعضهم يرى أنه لاوجود فى الواقع لهذا النظام ، وليس له من الأصـــول ما يجعله نظاما خاصاً فريداً فى نوعه .

أما المناصرون للشيوعية فيتفاوت تفسيرهم للمفهوم الحقيقى لهذه العبارة بمقدار تطور العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية .

ففيما بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٧ قالوا إنها عبارة عن نظام وسط بين الديمقراطية الماركسية (أو ما يسمونه « ديكتاتورية البروليتاريا » وبين الديمقراطية البورجوازية (أو الرأسمالية) . فكانت عندهم إذن بمثابة مرحلة انتقالية لإعداد الدول لاستقبال الشيوعية والاندماج فيها .

وكانوا يرجعون ذلك إلى الملابسات الدولية التى اجتازتها بلاد أوربا الشرقية أثناء الحرب العالمية الثانية ، فقد أدت تلك الملابسات إلى تحالف الطبقات الشعبية لمحاربة المحتل، وهذا التحالف لعب دور الديكتاتورية البروليتارية .

ووفقاً لهذا التفسير تكون الديمقراطية الشعبية نظاما إنتقاليا بين العهد البائد والعهد الشيوعى .

وحين تغيرت الظروف الدولية فيما بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ واشتدت السيطرة الشيوعية على هذه الديمقراطيات الشعبية بسبب ما وقع بين حكومة مارشال تيتو وحكومة موسكو تغير مفهوم الديمقراطية الشعبية واعتبرت كأنها نوع من أنواع ديكتاتورية البروليتاريا، أو كأنه لا فرق بينها وبين الديمقراطية الشيوعية.

ولكن بعد وفاة الرفيق ستالين وإعادة العلاقات الودية بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا رجع الكتاب الشيوعيون إلى المفهوم الأول للديمقراطية الشعبية، وهو أنها نظام انتقالى بين الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الشيوعية، أو الماركسية وتجمع بين خصائص كل منهما.

وقيام نظم الديمقراطية الشعبية وتطورها فى دول أوربا الشرقية وهى : بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا، ويوغسلافيا، وألبانيا، اقتضى أن تجتاز أربع مراحل لكل منها مميزاته الخاصة.

المرحلة الأولى ـ وتمتاز بما يأتى :

١ ـ استندت الديمقراطية الشعبية إلى الدساتير السائدة

فى العهد البورجوازى ، ولم تحاول تعديلها أو إلغائها لكى تبرر مشروعية قيامها .

٢ — السلطة التنفيذية فى الديمقراطيات الشعبية اجتمعت فى يد اتحاد مكون من الأحزاب اليسارية . وهذا التكتل يسمى « الجبهة الشعبية » قياسا على أول تكتل من نوعه قام فى فرنسا بين جميع الأحزاب اليسارية تحت رئاسة مسيو بلوم . وتم هذا التكتل فى دول أوربا الشرقية من جميع الأحزاب اليسارية بزعامة الحزب الشيوعى لمكافحة الأحزاب البورجوازية أو الرأسمالية .

وكانت تلك الأحزاب اليسارية المتكتلة متعـــددة ، منها : حزب صغار الملاك فى هنجاريا ، وحزب الزراع فى بلغاريا ، وحزب الفلاح فى رومانيا ، والحزب الديمقراطى فى تشيكوسلوفاكيا ، وتلك الأحزاب تختلف فى أسمائها وبرامجها وفى البلاد التى نشأت فيها ، وتاريخ نشأتها وتطورها ، ولكنها مع ذلك الاختلاف كله يجمع بينها قاسم مشترك واحد ، وهو أنها أحزاب شعبية قومية تمثل الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الزراع والعمال والمستخدمين الذين كانوا يحاولون بناء نظام اجتماعى وسط بين الشيوعية الشرقية والرأسمالية الغربية ، ويرضى كل منهما .

وعلى هذا الأساس انضمت تلك الأحزاب إلى جبهات شعبية مع الأحزاب الشيوعية ، واختلفت تلك الجبهات باختلاف البلاد التى قامت فيها . ومن ذلك « جبهة الشعب » فى يوغسلافيا ، والجبهة الديمقراطية » فى بولونيا ، والجبهة الوطنية ، فى رومانيا وقد تغير اسمها وتكوينها فيما بعد وسميت (الجبهة الديمقراطية الشعبية) ، وفى تشيكوسلوفاكيا ظهر هذا التكتل السياسى سنة ١٩٤٥ فى جبهة (أحزاب المقاومة) وفى سنة ١٩٤٦ سميت « الجبهة الوطنية » وفى هنجاريا تكونت « الجبهة الوطنية الاستقلالية » سنة ١٩٤٥ ، ثم تغيرت فى سنة ١٩٤٧ وسميت « المحالفة الانتخابية لأحزاب الجبهة الوطنية الاستقلالية الهنجارية ، وفى سنة ١٩٤٩ سميت (الجبهة الشعبية للاستقلال » .

٣ — الديمقراطية الشعبية تلازمها ثورة اقتصادية تشمل إصلاحات زراعية ، منها ، نزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على المعدمين ، وتحديد الملكيات المتوسطة ، وتأمين المرافق العامة والمصانع الكبرى والتجارة الخارجية .

المرحلة الثانية — وتمتاز بتعديل الدساتير البورجوازية عن طريق القوانين الاستثنائية ، حتى يتم إعداد دساتير جديدة على غرار الدستور السوفييتى .

وقد صار لجميع الجمهوريات الشعبية فيما بعد دساتير على غرار الدستور السوفيتى .

ثم ظهر فى داخل الجبهة الشعبية اتجاه نحو اتحـــاد يرمى إلى القضاء على الأحزاب الزراعية ، وإدماج الأحزاب الاشتراكية فى الحزب الشيوعى .

(ا) القضاء على الأحزاب الزراعية : أريد القضاء على الأحزاب الممثلة للفلاحين وصغار الملاك لما لها من قوة ونفوذ فى البلاد البلقانية باعتبارها زراعية .

وقد اتبعت فى ذلك وسائل متشابهة وإن اختلفت باختلاف البلاد والظروف .

ففى هنغاريا مثلا كان لحزب صغار الملاك أغلبية مطلقة فى انتخابات ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ إذ حصل على ٢٤٦ مقعداً من ٤١٥ ، بينما جاء الحزب الشيوعى فى المرتبة الثالثة إذ لم ينل إلا ٦٧ مقعداً ، ولكن لم يمض على هذا الانتصار سنتان حتى تحول نواب حزب صغار الملاك إلى الموافقة على حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة ، فكان ذلك بمثابة انتحار للحزب . وظهرت آثاره فى انتخابات ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ إذ لم يستطع هذا الحزب الذى

كان أقوى الأحزاب أن ينال أكثر من ١٥ ٪ من مجموع الأصوات .

ويظهر سر هذه الهزيمة فيما وقع لأنصار هذا الحزب ، فالمسيو كوفاك سكرتيره اتهم بمؤامرة ضد سلطات الاحتلال وسجن ، والمسيو ناجى رئيس الحزب استقال أثناء إقامته فى سويسرا . واستمر الأمر كذلك إلى ما بعد انتخابات سنة ١٩٤٧ ، فرئيس الجمهورية وهو أبرز أعضاء الحزب استقال لأن زوج ابنته متهم بالخيانة العظمى وبالتجسس ، ووزير المالية انتهز فرصة وجوده فى الخارج ولم يعد إلى بلاده فترتب على ذلك إجراء عمليـــة تطهير واسعة النطاق استقال على أثرها الوزراء وخمسة من وكلاء الوزارات وكلهم من أعضاء « حزب صغار الملاك » .

كان لهذه الحوادث أثرها فى انتخابات ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ ، إذ تقهقر (حزب صغار الملاك) تقهقرا أعظم ، وحدث مثل هذا فى بلغاريا فاتهم نيكولا بتكوف رئيس الحزب الزراعى بتدبير مؤامرة عسكرية وحكم عليه بالاعدام شنقاً فى (٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧) وحل حزبه على أثر ذلك .

وهكذا كان الحال فى رومانيا فقد حل (حزب الفلاح) فى

١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقبض على الدكتور مانيو رئيسه وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم.

وكذلك حدث فى بولونيا إذ هرب رئيس حزب الفلاح ميكولا جيسك إلى خارج البلاد ، وعلى أثر ذلك حل الحزب فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

وكانت تشيكوسلوفاكيا قد وافقت مبدئيا على قبول مشروع مارشال الأمريكى ثم عادت فأعلنت عدم قبوله، وبدأ تقهقر الحزب الديمقراطى صاحب الأغلبية المطلقة فى البرلمان . وفى أواخر سنة ١٩٤٧ استقال الرئيس بنش وتولى الشيوعيون زمام الحكم فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ .

(ب) إندماج الأحزاب الاشتراكية فى الحزب الشيوعى :
عملت الأداة السوفيتية على اندماج الأحزاب الاشتراكية فى الأحزاب الشيوعية والتخلص ممن لا يوافقون على هذا الاندماج.

فنى بلغاريا تم الاندماج بين الحزب الشيوعى والاشتراكى فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ وسمى (حزب العمال الموحد) .

وفى رومانيا تم مثل هذا الاندماج فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ تحت اسم (حزب العمال الرومانيين) .

وفى تشيكوسلوفاكيا تم الاندماج بين الحزب الاشتراكى الديمقراطى والحزب الشيوعى بعد انتخابات يونية سنة ١٩٤٨ .

وفى بولونيا تم الاندماج فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تحت اسم (حزب العمال الموحد) .

وفى المجر تم فى ١٢ يونية سنة ١٩٤٨ تحت اسم (حزب العمال المجريين) ولم يقف الأمر عند حد اندماج الأحزاب الاشتراكية الكبرى فى الحزب الشيوعى ، بل امتد إلى الأحزاب الصغرى أو التى صارت صغرى بسبب الظروف فأخذت تنضم إلى بعضها بتوجيه الأحزاب الشيوعية لكى يتم مستقبلا اندماجها نهائياً فى الحزب الشيوعى .

ومن أمثلة ذلك ما حدث فى رومانيا فقد تم الاندماج بين (حزب الفلاح) وحزب (حارثى الأرض) فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٨ .

وفى هنجاريا تم الاتحاد بين (الحزب الديمقراطى) و (الحزب الراديكالى) ثم انضم إلى الجبهة الشعبية فى ٥ مارس سنة ١٩٤٩ .

وفى بولونيا اتحد (حزب الفلاح الحكومى) مع (حزب

الفلاح البولونى) الذى هرب رئيسه ميكولا جيسك إلى خارج البلاد فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

المرحلة الثالثة — وتتميز بالخصائص الآتية :

١ — من الناحية السياسية : تطهير الأحزاب الشيوعية من الخوارج عليها ، وفى سبيل ذلك حوكم أغلب الزعماء الذين ساهموا فى تكوين الجمهوريات الشعبية بتهمة خروجهم على مبادىء الحزب الصحيحة وميولهم إلى النزعات الوطنية أو البورجوازية . أو التروتسكية أو التيتوية وغيرها من المذاهب التى لا تتمشى مع الشيوعية الستالينية ، وفى محاكمات علنية حكم على بعضهم بالإعدام وعلى آخرين بالسجن ومن الزعماء الذين حكم عليهم كليمانتس وسلانسكى فى تشيكوسلوفاكيا ، ولاسلوراجيك فى المجر ، وددز فى ألبانيا، وزاكاسبت فى هنجاريا،وبتروسكو وإنا بوكر فى رومانيا، وكوستوف فى بلغاريا .

٢ — من الناحية الاقتصادية : قيام برنامج اقتصادى على نمط إقليمى واسع النطاق لربط اقتصاديات تلك البلاد ببعضها،ثم ربطها بالاتحاد السوفيتى ، والعمل على تصنيعها .

٣ — من الناحية الاجتماعية : محاربة (الكولاك) وهم صغار

الزراع الذين وزعت عليهم الأراضى فى ظل المرحلة الأولى . وقد يبدو أن هناك تناقضا بين توزيع الأرض على صغار الفلاحين ثم انتزاعها منهم ولكن قد تم ذلك طبقاً لسياسة مرسومة . ففى ظل المرحلة الأولى كانت الحكومات فى حاجة إلى تأييد صغار الزراع لتتمكن بهم من محاربة كبارهم ولكن الأرض لم تكف لارضاء مطامع الجميع فأثارت الحكومة طائفة المحرومين على طائفة « الكولاك » حتى وصلت إلى توزيع الأرض توزيعاً جديداً روعى فيه ألا يكفى استغلالها لصغر مساحتها فيضطر الملاك راضين أو مكرهين إلى الانضمام إلى المزارع الجماعية . وبهذا يتم تأميم الزراعة ويصبح الفلاح عاملا لحساب الدولة ، ويتم تحقيق أحد أهداف المذهب الشيوعى .

المرحلة الرابعة :

وعلى أثر وفاة الرفيق ستالين فى ٥ مارس سنة ١٩٥٣ تغيرت العلاقات بين الديمقراطيات الشعبية والاتحاد السوفيتى ، وتبع هذا التغير ظاهرة جديدة عرفت باسم « الخروج عن الستالينية » وتتلخص فى :

(ا) إعادة الزعماء الشيوعيين الذين أبعدوا فى عهد ستالين .

(ب) منح الديمقراطيــات الشعبية مزيداً من الحرية فى الشئون الداخلية والخارجية .

(ج) إعادة العلاقات الودية مع يوغسلافيا .

(د) إقامة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى ودول الديمقراطيات الشعبية على أساس من المساواة القانونية فى ظل حلف وارسو .

ولم يكن هذا التحول الطارىء على السياسة سهلا، فهو إذا كان قد نجح فى بولونيا لأنها تمتعت بقسط كبير من الاستقلال الداخلى والخارجى مع الاحتفاظ بعلاقاتها العسكرية والاقتصادية مع روسيا، فانه لم ينجح فى المجر حيث قامت ثورة نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، أما فى يوغسلافيا فسرعان ما انقلب الود خلافا إن لم يكن أشد من ذاك الذى كان بين الدولتين فى عهـــد الرفيق ستالين فهو يقل حدة عنه .

ونرى من ذلك التحليل أن الديمقراطية الشعبية صورة من صور المراحل التى تسبق الشيوعية فى مرحلتها النهائية ، وهى لا تختلف عن الديمقراطية الشيوعية المتبعة فى الاتحاد السوفيتى الآن إلا من حيث مقدار ارتباط الدولة التى تأخذ بهذه الديمقراطية فى موسكو. فكلما

زادت الرابطـة السياسية قوة بين دولة ما وبين الاتحاد السوفيتى اقترب النظام السائد فيها من الديمقراطية الشيوعية ، وكلما تراخت تلك الرابطة اقترب نظامها من الديمقراطية الشعبية .

إلا أن الديمقراطيتين تهدفان إلى تحقيق أمر واحد .هو الشيوعية المثالية ، وإن اختلفـــا فى الأساليب التى تتبع لتحقيق هذا الهدف .

الفصل الثانى

دراسات فى القومية

١ – القومية المصرية .
٢ – القومية العربية .
٣ – القومية الإفريقية .
٤ – القومية الإيطالية .

القومية المصرية

المصادر الفكرية للقومية المصرية كتاب أصدره باللغة الإنجليزية الأستاذ جمال محمد احمد سفير جمهورية السودان في العراق، ثم سفيرها فى أثيوبيا الآن .

وكان هذا الكتاب فى أصله رسالة تقدم بها المؤلف إلى جامعة أكسفورد لنيل درجة الماجستير، ثم أعاد النظر فيها وصاغها كتابا هو الذى نعرض له هنا .

وقد قدم لهذا الكتاب الدكتور البرت حورانى الأستاذ بجامعة أكسفورد، والمتخصص فى شئون الشرق العربى . ومما أورده الدكتور حورانى فى مقدمته أن مصر كانت أول دولة عربية، وواحدة من الدول الإسلامية التى سبقت إلى قبول النظم الغربية وتبنيها، وهى النظم التى أخذ ولا يزال يأخذها العالم المتمدين الحديث وكان من أثر ذلك أن تبادل المفكرون تساؤلا طالما دار فى أذهانهم وهو : أيستطيع شعب مسلم أن يتابع تطور المدنية الحديثة مع احتفاظه بطابعه الإسلامى الخاص ؟ وهل على مصر فى نهضتها الحديثة أن تخضع لتعاليم الإسلام، أم أن تخضع

لتعاليم الحضارة الغربية ، وتصبح على حد قول الخديو اسماعيل « جزءا من أوربا » إنها إن اختارت المسلك الثانى فستكون المهم يسيرة إذ لا يقتضيها الأمر إلا نقل مفاهيم الغرب ونظمه والأخ بها . أما إذا اختارت المسلك الأول فما هى النظم التى فى ظلم تستطيع دولة إسلامية أن تسير فى ركاب المدنية الحديثة ؟

هذا هو محور كتاب السيد جمال محمد أحمد ، فعلى ضوء هذ المساءلات بحث نشأة القوميـــة المصرية مستندا فى بحثه إلى آرا الشيخ محمد عبده ، وقاسم أمين ، ولطفى السيد، وإلى آراء غيرهم مز أعلام الفكر فى مصر وقتئذ .

ويرى المؤلف أن اليقظة الفكرية السياسية فى مصر بدأت بغزو نابليون لمصر ، فالمقـــاومة الوطنية لنابليون ومن مظاهرها الثورة القومية التى شبت فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، هى التى أوجدت الروح القومى الوطنى فى البلاد ، وهى التى ساعدت على ظهور أول زعماء الفكر السياسى فى مصر . ويذكر من هؤلاء الزعماء الشيخ حسن أمين محمد العطار (سنة ١٧٦١ — سنة ١٨٣٥) ثم الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى (سنة ١٨٠١ — سنة ١٨٧٣) . ويعتبر السيد رفاعة أول مفكر مصرى نظر إلى مصر

باعتبارها أمة مستقلة قائمة بذاتها ، منفصلة عن الأمة الاسلامية بوجه عام ، ولها تاريخها الخاص المستمر .

ثم يعود فيتحدث عن جمال الدين الأفغانى الذى أقام فى مصر فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٨٧٩ حتى نفاه الخديو توفيق . وأبرز آثاره فى مصر انشاؤه أول منظمة سياسية وطنية وهى التى عرفت باسم « الحزب الوطنى » ، وقد أراد أن يكون حزبا سياسيا مفتوحا لمختلف أبناء الوطن أيا كان دينهم ماداموا مواطنين .

وينتقل إلى نشأة الصحافة الوطنية فى مصر ، ويرجعها إلى عاملين رئيسيين :

أولهما : خاص بالصعاب المالية التى كان يعانيها نظام الحكم فى عهد اسماعيل والانتقادات الموجهة إليه .

ثانيهما : نزوح مجموعة من الكتاب السوريين إلى مصر بعد أن حال طغيان الحكم العثمانى دون تمتعهم بحرية ابداء آرائهم فى صحف بلادهم .

ويشير إلى طائفة من قادة الفكر من الكتاب السياسيين من أمثال أديب اسحاق ، وصالح مجدى ، وعبد الله النديم ، والشيخ الإمام محمد عبده ، وقد عين الإمام رئيسا لإدارة المطبوعات فى

وزارة الداخلية فى سبتمبر سنة ١٨٨٠ ، وكان يدخل فى دائرة عمله تحرير جريدة « الوقائع المصرية » ولم تكن يومئذ جريدة اخبارية فحسب ، بل كانت أيضا جريدة فكر، وعلى صفحاتها تمكن من توجيه الرأى العام إلى قضية الوطن .

ويتحدث عن الشيخ حسين المرصفى وعن كتابه « رسالة الكلمات الثمانى » الذى يشرح فيه الكلمات التى ذاعت فى أوساط الشباب ومنها : الحرية — الأمة — العدل — الظلم — السياسة — الحكومة . وكان هدفه الأساسى إبراز مواطن الضعف فى المجتمع المصرى .

ثم يتحدث عما كان من اجتماع السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى باريس بعد أن نفيا من مصر، وكيف عملا هناك على إصدار مجلة « العروة الوثق » التى صدر منها ثمانية عشر عددا فيما بين ١٣ مارس و ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وكانت نواة لإبراز الأهداف التى ينطوى عليها ما عرف باسم « الوحدة الإسلامية » .

ويتحدث بعدئذ عن مجلة المقتطف التى أصدرها فى مصر الدكتور صروف سنة ١٨٧٧ ، وعن مجلة الهلال التى أصدرها

جورج زيدان منذ سنة ١٨٩٢، ويشير إلى أن كل هذه الجهود عملت على يقظة الفكر السياسى المصرى .

وبعدئذ يتحدث عن عودة الشيخ محمد عبده من منفاه إلى مصر ، وعن موقفه المعتدل بين التيارين المتضادين : التيار العلمانى الذى كان من قادته الدكتور شبلى شميل ، وفرح انطون ، والتيار المحافظ الذى كان على رأسه علماء الأزهر، إذ كان الشيخ محمد عبده لا يرى تعارضا بين العلم والدين .

ويتحدث عن مدرسة الإمام الشيخ محمد عبده ويذكر من تلاميذها أحمد فتحى زغلول وقد ترجم إلى العربية عدة كتب سياسية كان لها أثر كبير فى تكوين الفكر السياسى فى مصر، منها كتاب « سر تقدم الانجليز السكسونيين » ، وكتاب « العقد الاجتماعى » لروسو ، وكتاب « الكونت دى كاسترى » عن الإسلام ، وهذه الكتب وغيرها مما ترجمه فتحى زغلول ، تركت أثرا كبيرا فى توجيه الفكر السياسى المصرى .

ويخص بالذكر كتابين من كتب رجال الفكر فى مصر كان لهما أثر فى إصلاح عيوب المجتمع المصرى أحدهما لمحمد المويلحى وهو كتاب « عيسى بن هشام » ، وثانيهما لحافظ إبراهيم وهو كتاب « ليالى سطيح » .

ويعرض للخلافات التى دارت حول كتاب « تحرير المرأة » لقاسم أمين وما لقيه من نقد ، وللحملات التى شنها عليه الزعيم مصطفى كامل .

وفى موضع آخر من الكتاب يعرض للحركة الحزبية فى مصر قبل قيام الحرب العالمية الأولى، فيذكر من الأحزاب: حزب الأمة ، وحزب الإصلاح الدستورى ، والحزب الوطنى . ويرى أن موضوعات النقاش الحزبى كانت تدور كلها حول الوحدة الإسلامية ، وحادث دنشواى ، والأزمة الاقتصادية ، والحرب الروسية اليابانية ، وزيادة العداء للأجانب .

ويتحدث عن مجلة العروة الوثقى المؤيدة للوحدة الإسلامية ، ومثلها مقالات السيد على يوسف والأمير شكيب ارسلان فى جريدة « المؤيد » ، ومصطفى كامل فى جريدة « اللواء » .

يقابل هذا معارضة الأستاذ أحمد لطفى السيد فى « الجريدة » فكرة التمسك بالوحدة الإسلامية إذ كان يراها ضربا من الخيال .

ولم يفت المؤلف وهو يتحدث عن الحرب التى قامت حينئذ بين اليابان وروسيا أن يبين كيف أن الرأى العام المصرى

كان متحمسا لليابان باعتبارها أول دولة شرقية هزمت دولة غربية .

ثم يعرض للاستاذ أحمد لطفى السيد فى فصل خاص يضمنه سيرته فيتحدث عن اشعاعه الفكرى . ثم يقـــدم تحليلا عميقا للعقلية المصرية خاصة والعقلية الشرقية عامة تجاه الحكم والحكام ، ويوضح الموقف السلبى الذى وقفته هذهالعقلية من الحكم قائلا : إنه يتجلى فى أنهم كانوا كلما أحسوا سطوة الحكم وقسوة الحاكم قالوا : « ربنا يولى من يصلح » — « ربنا يعدلها » . ويقول إن العامة لم يكونوا ينظرون إلى الحكومة على أنها أداة لخدمتهم بل على أنها سلطة قاهرة فوقهم .

فما الذى كان يتطلبه لطفى السيد للنهوض بمصر ، وما هى الايديولوجية التى يرى أن مصر محتاجة إلى إتنهاجها ؟ هنا لا يتردد استاذ الجيل فى القول بأن المدنية العالمية هى المدنية الأوربية . وأن الوسيلة الكبرى إلى تقدم مصر هى الآخـــذ بهذه المدنية واعتناق مبادئها . وإذا اختارت مصر ما تراه ملائما لها من المدنية الأوربية ، ونبذت ما لا يتفق مع روحها ومشاربها ، فانه لا خوف على الشخصية المصرية من أن تفنى فى الشخصية الأوربية .

ثم يشير إلى ما كان يأخذه الأستاذ لطفى السيد على النزعة الإسلامية التى أريد لها أن تعتبر مصر جزءا من الأمة الاسلامية ، وإلى ما كان يأخذه على النزعة التركية التى أريد بها أن تعد مصر جزءا من الأمة العثمانية .

وفى فصل ختامى فى الكتاب يشير المؤلف إلى أنه فى الفترة بين وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ وبين القضاء على النظام الملكى فى مصر سنة ١٩٥٢ ، كانت معظم النظريات السياسية التى ظهرت منذ فجر القومية المصرية قد أهملت إهمالا تاما ، إلى أن تجلت مجددة متطورة عقب قيام ثورة سنة ١٩٥٢ .

وهنا نتساءل ونحن فى حيرة من أفكار هذا المؤلف : أين القومية العربية من تلك القوميـــة المصرية التى يعالجها المؤلف السودانى ؟ لم لم يوضح ، ولو فى صفحات قليلة ، كيف تطورت القومية المصرية حتى أصبحت قومية عربية ؟ ولم لم يعرض ظاهرة هذا التطور الجديد فى اتجاه الفكر السياسى ولم يشر إليها فى قليل أو كثير ليبين لنا رأيه فى العلاقة بين القومية المصرية وبين القومية العربية ؟ أم أنه لا يؤمن بأن القوميات المحلية بالنسبة إلى القومية العامة المتسعة ، ثم بالنسبة إلى البشرية كلها ، أشبه بروافد تلتقى

جميعا فى نهر واحد لاتزال مياهه يتابع جريانها حتى تصب فى المحيط الأكبر الذى يمثل المجتمع البشرى .

هذا الذى أهمله المؤلف السودانى، جدير بأن يكون موضوعا لكتاب خاص يوضح فيه مؤلفه كيف سمت القومية المصرية رسالة واتسعت آفاقا لتساهم فى بعث القومية العربية .

القومية العربية

عندما وضع ميثاق جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ كان مما واجه مشرعى الميثاق مشكلة تحديد معنى العروبة ، إذ كانت الشروط الرئيسية التى يجب أن تتوافر فى الدول التى ترغب فى الانضمام إلى الجامعة هى أن تكون دولة ، ومستقلة ، وعربية .

وفى المناقشات التى دارت أثناء وضع نصوص الميثاق اقترح أحد المندوبين وضع نص صريح لتوضيح معنى العروبة . وبعد نقاش استقر الرأى على أنه لا داعى للتعرض لهذا الموضوع ، وساد اتفاق عام على أن العروبة التى تقوم الجامعة على أساسها مبنية على الروابط الثقافية دون الدينية أو العنصرية . وهذه الثقافة مفعمة بشعور الاشتراك فى الماضى العريق ، وفى المستقبل المشرق . وليس لهذا الشعور معيار أو ضابط .

فإذا كان ميثاق الجامعة قد رأى أنه لاداعى لتعريف العروبة أو تحديد عناصرها فمن الخير أن نضع تحديداً لهذه العبارة لنبعد عنها ما يكتنفها من لبس أو غموض يتخذهما أعداء العروبة أداة للدعاية ضدها ، وللعمل على زعزعة الثقة فى رسالتها ، وبذر بذور الشقاق بين أبنائها .

وقبل أن نحدد معنى العروبة يجب أن نميز بينها وبين ما قد

يلتبس بها ، فنقول أولا إن العروبة لا تقوم على الإسلام ، فليس العرب جميعاً مسلمين ، وليس المسلمون جميعاً من العرب ، بل إن من العرب يهودا ومسيحيين من الكاثوليك أو الأرثوذكس ، ومنهم الدروز ، والبهائيون ، وغيرهم . والصورة العكسية لذلك صحيحة أيضاً ، فالأتراك ، والأفـــغانيون ، والباكستانيون ، والإيرانيون ، والأندونيسيون وغيرهم كلهم تقريبا مسلمون ولكنهم مع ذلك ليسوا عربا .

والعرب غير المسلمين يمثلون نحو عشر الشعوب العربية ، بينما العرب المسلمون لا يمثلون إلا نحو سبع الشعوب الإسلامية قاطبة، فمجموع العرب المسلمين يصل إلى نحو ستين مليونا، أما مجموع مسلمى العالم فيبلغ أكثر من أربعمائة مليون ، وقد أيدت ذلك جامعة الدول العربية باعتبارها أول مظهر واقعى للعروبة ، إذ أن لبنان مثلا عضو فى الجامعة مع أنها دولة يغلب فيها غير المسلمين ، فى حين أن دولا إسلامية خالصة تقريباً مثل باكستان أو إيران ليست مع إسلاميتها فى عداد الدول العربية .

والعروبة أيضاً لا تقوم على العنصرية كما يزعم خصوم العرب. فلو أنها كانت قائمة على العنصرية ، ومقصورة على العنصر العربى الصافى لظل نطاقها محصوراً فى الجزيرة العربية، إذ أن العرب الذين

انطلقوا من جزيرتهم منذ بدء الفتوح الإسلامية امتزجوا بالشعوب الأخرى ، واختلطت دماؤهم وأصبح من العسير أشد العسر أن تميز العربى من المستعرب ، فداخل العالم العربى اليوم عشرات الأجناس تلمح بينهم اختلاف اللون ، وتباين الشعر ، وتنوع تقاطيع الوجه وغير ذلك من السمات التى يشير إليها علم الأجناس البشرية ، وليس لدينا إحصاءات دقيقة عن الأجناس المختلفة التى يتكون منها عالم العرب اليوم ، غير أن المفهوم هو أن العنصر العربى الصافى لا يكاد يتجاوز عشرة ملايين ، أما الباقون فتنحدر أصولهم من أجناس مختلفة من أقباط ، وسوريان ، وبربر ، ونوبيين ، وآراميين ، وفينيقيين اندمجوا فى القومية العربية وكونوا أمة واحدة تعبر عن تضامنها وترابطها بتلك العبارة اليسيرة الساذجة « كلنا عرب » .

والعروبة أيضاً لا تقوم على مجرد الرغبة فى إحياء الماضى كما زعم بعض المستشرقين فهى لا تهدف إلى إحياء أنظمة سياسية واجتماعية قديمة ، ولا ترمى إلى إعادة الخلافة . ولكنها نتيجة للأوضاع والملابسات الدولية المعاصرة والتى أحاطت بها منذ بداية القرن العشرين ، كتلك الأوضاع والملابسات التى أحاطت بظهور الشيوعية فى روسيا أو النازية فى ألمانيا ، وكلها مذاهب سياسية

حديثة لها جذور عميقة من الماضى إلا أنها لم تبرز إلا فى العصر الحديث .

فإذا كانت العروبة لا تقوم على الإسلام ، ولا تقوم على العنصرية العربية ، ولا تقوم على محالفات عسكرية فعلام تقوم إذن هذه العروبة ؟ وكيف نصل إلى تحديد معالمها ، وتعديد عناصرها ؟ .

الذى نراه هو أن العروبة مذهب سياسى كالمذهب الديمقراطى ، أو الشيوعى ، أو الاشتراكى ، أو الحركة الاتحادية فى أوروبا ، أو فى أمريكا ، وغير ذلك من المذاهب والدعوات التى اعتنقتها الشعوب وفى سبيلها تكافح .

إن العروبة مذهب سياسى برز فى القرن العشرين ، ولو أن جذوره تضرب إلى الوراء آلاف السنين . ويقوم هذا المذهب على دعائم ثلاث هى :

١ — تحرير العالم العربى من كل تسلط أجنبى .

٢ — توحيد العالم العربى داخل حدوده الطبيعية .

٣ — حياده فى النضال القائم الآن بين الكتلتين المتناهضتين .

وهذه العناصر الثلاثة مترابطة أشد ترابط، فالتحرر لا يتحقق إلا بالاتحاد ، ولا يستقر إلا بالتخلص من الارتباط بعجلة إحدى الكتلتين المتناهضتين . والحياد الإيجابى أن يكون فى ذاته دعامة من الدعائم الرئيسية، فهو كذلك وسيلة لتحقيق التحرر والتوحد ، ومع ما بين هذه الدعائم من صلات وثيقة فسنتناول كل دعامة بدراسة على حدة .

الدعامة الأولى للعروبة هى تحرير العالم العربى من كل تسلط أجنبى ، ولتلك الدعامة جذور أعمق كثيراً مما قد يصل إليه خيال الإنسان ، فهى لم تبدأ بمحاولة التخلص من التسلط العثمانى ، أو الفرنسى، أو الإنجليزى كيفما كان مظهر هذا التسلط ، سواء أكان احتلالا عسكرياً ،أم احتكارا اقتصاديا ، وإنما ترجع إلى تعارض عميق وعريق فى القدم بين أوروبا من جهة وآسيا وأفريقيا من جهة أخرى . ويشير هيرودوت، وهو من أقدم المؤرخين ، إلى أن هذا التعارض ظهر أول مرة جليا واضحا فى الحروب الميدية التى دارت بين الفرس واليونان فى القرن الخامس قبل الميلاد .

ثم ظل هذا التعارض يتلون بألوان العصور المختلفة التى مر فيها ، فمرة يلبس ثوب الدين كما بدأ فى الحروب الصليبية ومرة يثيره الاقتصاد كما يبدو فيما يدور بين الدول الصناعية المتقدمة والدول

الزراعية المتخلفة . ومرة تسببه المفاهيم الاجتماعية كالخلاف بين أنصار التميز العنصرى والذين لا يهضمونه ، وتلك التناقضات والتعارضات فى مجموعها هى التى جعلت من الحركة التحررية هذا التيار الجارف الذى وقف وما زال يقف فى وجه التسلط الأجنبى .

أما الدعامة الثانية للعروبة فهى توحيد العالم العربى ، وكانت جامعة الدول العربية أول منظمة دولية أنشئت لتحقيق ذلك ، وإذا قيل أنها لم تنجح فى تحقيق ذلك كما كان يرجى منها ، فهى على الأقل قد مهدت لتلك الوحدة وهيأت الرأى العام لقبولها والاعتراف بها .

وهذه الوحدة التى تمثل الدعامة الثانية للعروبة يفرضها الوضع الطبيعى والتاريخى لهذه البلاد ، فقد ثبت عبر التاريخ أن الفاتحين الذين احتلوا وادى النيل رأوا أنه لا ثبات لاحتلالهم، ولا استقرار لتسلطهم إلا بامتداده إلى جنوب شرقى آسيا . كما أن الفاتحين الذين احتلوا جنوب شرقى آسيا رأوا كذلك أن احتلالهم لا يثبت ، وتسلطهم لا يتم إلا باحتلال وادى النيل، وذلك لأن هاتين المنطقتين متكاملتان تكونان وحدة طبيعية ، فإذا اندمجا تحت لواء واحد

ساد منطقتهما المجد والرفاهية واستطاعتا صد كل عدوان . أما إذا تباعدتا وانفصلتا فإن الاضمحلال سيسودهما، وتفتح ديارهما أمام الغزاة سواء أكانوا من الهكسوس، أم من الرومان، أم من العثمانيين، أم من الغربيين ، أم من الصهيونيين .

أما الدعامة الثالثة للعروبة فهى سياسة الحياد الإيجابى أو عدم الانحياز إلى إحدى الكتلتين المتناهضتين . وتلك السياسة ترمى من جانب إلى استتباب السلام العالمى عن طريق توسيع رقعة الأرض التى يقوم فيها الحياد ، وتضييق الرقعة التى تقوم فيها الحرب الباردة ، وترمى من جانب آخر إلى أن تقوم بدور الوسيط الذى يعمل لتخفيف حدة الحرب الباردة بالدعوة إلى تطبيق مبدأ التعايش السلمى الذى قامت عليه الأمم المتحدة .

وكل ذلك فى مجموعه يرمى إلى توحيد البلاد العربية بعد تحريرها .

فكما أن الحياديين فى ألمانيا ينادون بالحياد لتتمكن فى ظله ألمانيا من التحرر والاتحاد .

وكما أن الحياديين فى أوروبا ينادون بالحياد إذ فى ظله يمكن

أن تتحد أوروبا وتتحرر من التسلط السوفييتى من جانب ، والتسلط الأمريكى من جانب آخر .

فكذلك تنادى العروبة بالحياد الإيجابى وتهدف من ورائه إلى تحرر البلاد العربية وتوحيدها .

وإذن فالعروبة فلسفة سياسية ولدت فى القرن العشرين قوامها تحرير العالم العربى وتوحيده ، وحياده فى النضال القائم بين الكتلتين المتناهضتين .

. . .

البحث السابق نشر فى جريدة « الأهرام » فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ تحت عنوان « العروبة فلسفة سياسية» ، وقدمرت عليه فترة طويلة من الزمان ظهر بعده كتاب باللغة الفرنسية للاستاذ جاك بولان يتناول نفس الموضوع ، لذلك آثرت أن أعرضه وأن أختار له هذا المكان من الكتاب ليتمكن القارىء من الموازنة بين الفكرتين ، ويعرف مدى ما بينهما من تقارب رغم ما بين الكاتبين وبين زمن كتابة كل منهما من تباعد .

يبدأ هذا الكاتب مؤلفه بقوله : « منذ الحرب العالمية الثانية تطورت الأمور فلم تعد صورة لرجل يبـــدو وبين أسنانه

خنجر هى صورة الشيوعى ، بل أصبحت فى نظر كثير من الأوربيين رمزا لكل متمسك بالقومية العربية !!»

ثم ينتقل إلى تفسيرات هؤلاء الأوربيين للقومية العربية فيقول: إن البعض يراها صورة جديدة من صور التعصب الإسلامى، وآخرون يفسرونها بأنها دبلوماسية موسكو ، وغيرهم يقول إنها أطماع جمال عبدالناصر، وفريق يزعم أنها شعار يخفى أطماع أمريكا.. وهذا تناقض إن دل على شىء فإنما يدل على أن الرأى العام الأوربى لم يعرف بعد ماهية القومية العربية ، ولا طبيعتها الحقيقية . وهنا يدلى المؤلف برأيه فى القومية العربية فيقول إنها فى الواقع كـكل قومية أخرى ، ليست إلا تعبيرا عن رغبة شعب فى تكوين أمـة .

ثم يتحدث عن نشأة القومية العربية ونموها ، وهو يرجع ذلك إلى عوامل منها :

١ — سياسة التعليم التى نهجتها السلطات الاستعمارية إذ جعلت التعليم قاصرا على طبقة محدودة من المواطنين لتخريج صغار الموظفين ، أما الوظائف الكبرى فكانت احتكارا للمستعمر سواء أكان فرنسيا فى مراكش ، أم انجليزيا فى مصر ، أم إيطاليا

فى ليبيا .. فقام نضال من طبقة صغار الموظفين هدفه نيل المقاعد الأولى فى وظائف بلادها .

٢ — كانت طبقة التجار هى الطبقة الثانية التى انضمت إلى هذه الطبقة المثقفة ، فالتجار فى حلب ، أو دمشق ، أو بيروت ، أو القاهرة وجدوا من مصلحتهم أن يتعاونوا مع تلك الطبقة لمناهضة المستعمر ، إذ كان يعاون الأجانب على احتكار التجارة .

٣ — تحول بعض التجار من ميدان التجارة إلى ميدان الصناعة ، فطالبوا حكوماتهم بفرض حماية جمركية تكفل لهم ترويج منتجاتهم المحلية . وفى تفسير هذا يستشهد المؤلف بقول نهرو سنة ١٩٣٠ : « إذا حلت حكومة وطنية محل الحكومة الأجنبية ، وأبقت على المصالح الأجنبية كما هى ، فهذه الحكومة الوطنية لا تستطيع أن تدعى أنها هيأت للدولة ولو ظلا من الحرية » .

ويرى المؤلف أن رغبات هذه المجموعات المختلفة من المثقفين والتجار وأرباب الصناعات ، لم تكن تخشى على نفسها من منافسة المستعمر فحسب ، بل كانت تخشى أيضا حتى منافسة الدول العربية الشقيقة ، ومن هنا كان خوفها من الوحدة العربية فى ميدان السياسة والاقتصاد .

وفى فصل آخر يتحدث المؤلف عن العلاقة بين القومية العربية والاسلام، وعن خلط الأوربيين بينهما خلطا لا يفرقون معه بين العروبة والإسلام، حتى جعل بعض المفكرين الأوربيين يفسرون الخلاف بين أوربا والعالم العربى على ضوء الحروب الصليبية التى وقعت باسم المسيحية الغربية وباسم الإسلام . ويزيف الكاتب هذا التفسير وينقضه ، ويقدم كثيرا من الأمثلة التى تثبت أنه لا فرق بين العربى المسيحى وبين العربى المسلم ، ويبرز ما قام فى ثورة مصر سنة ١٩١٩ من تضامن بين الأقباط والمسلمين ، وما كان من اختيار السيد فارس الخورى المسيحى رئيسا الوزارة فى سوريا ، وما حدث من تزاحم آلاف المسلمين على كنيسة اللاذقية للصلاة على روح الشهيد بول جمال الذى راح ضحية العدوان الثلاثى. ويذكر موقف البطريرك المعوشى أثناء الأزمة اللبنانية الأخيرة، ونحو ذلك .

ثم يذكر أن المسلمين لم يترددوا فى محاربة المسلمين كما فعل المسلمون العرب من الوقوف فى وجه المسلمين الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى .

وينهى تحليله هذا بأنه لا يوجد خلاف بين المسلمين والمسيحيين،

إنما الخلاف بين القومية العربية وبين الاستعمار ، ويتقدم إلى القراء الأوربيين عامة ، وإلى القراء الفرنسيين خاصة بنصيحة فحواها أن فكرة عالم إسلامى وعالم مسيحى لا تخرج عن أنها فكرة نظرية لا أساس لها من الواقع ، والذى يريد فهم مشا كل الشرق العربى لا يجد مفتاحها فى الكتب السماوية .

ثم يتحدث فى فصل آخر عن العلاقة بين القومية العربية وبين الشيوعية . ويبدأ بعرض رأيين على طرفى نقيض : أولهما أن الإسلام والشيوعية ، تياران متضادان ، فلن تستطيع الشيوعية أن تتغلغل فى الشرق العربى والإسلام غالب فيه . أما الرأى الثانى فهو أن الشيوعية والقومية العربية كلاهما مناهض للغرب ، فهما هنا متحالفان ، وعليه فكل منهما صورة للاخر .

وبعد أن عرض هذين الرأيين المتناقضين، أخذ يعرض لنقدهما معا فيقول : كما أن الكاثوليكية والبابا لم يمنعا من تغلغل الشيوعية فى ايطاليا حتى تبلشف نحو ثلثها ، كذلك لا يمكن أن نعتبر الاسلام حائلا دون الشيوعية . ويعرض لكثير من الأمثلة لتأييد هذا الذى ذهب اليه .

ويكتفى فى نقد الفكرة الثانية بعرض عبارة ذكرتها احدى

الصحف العربية تهكما على الغرب إذ قالت : إذا أردت أن تقنع الأمريكيين أو الانجليز أو الاتراك أو الفرنسيين بأنك غير شيوعى، فهاجم فى كل مناسبة جمال عبد الناصر وبلاده . ويرى أن أكبر خطأ تورطت فيه الدبلوماسية الغربية هو أنها فسرت عداء القومية العربية للغرب بأنه دنو من الشيوعية .

ثم يتحدث بعد هذا عن الهيئات الشيوعية العربية المختلفة ، وعن خصائصها ، ومافيهامن ضعف وتفكك ، ويوضح كيف أن هدفها هو مقاومة فكرة الوحدة العربية ، واتخاذ موقف قومى متطرف لتبقى البلاد العربية ضعيفة متفككة متجزئة ، وعندئذ تستطيع الشيوعية أن تتغلغل وتتقوى فى ظل هذا الضعف وتلك التجزئة.

ثم يعرض لما بين الاقطاع والشيوعية من مصالح مشتركة فى أن يستمر العالم العربى ممزقا . فالشيوعى يريد من التمزق أن يظل الوطن العربى ضعيفا فيمكنه التغلغل فيه ، والاقطاعى يريد من هذا التمزق أن يظل محتفظا بامتيازاته ومصالحه التى تتعرض للضياع فى ظل الوحدة .

وفى الفصل الرابع من هذا الكتاب حديث عن العلاقة القائمة

بين القومية العربية وبين الغرب ، يبدؤه بإيضاح أهمية العالم العربى لأوربا خاصة وللكتلة الغربية عامة . ويردد فى ذلك قول بعض صحف الغرب : أن مفتاح النزاع بين الكتلة الشيوعية والكتلة الغربية ليس هو الصواريخ والقنابل الذرية ولكنه معرفة الكتلة التى تستطيع أن تستميل مجموعة دول باندونج التى أصبحت ذات صوت ، وفى هذا يقول مستر ستيفنسون : علينا أن نستمع بدقة إلى هذا الصوت .

ثم ينتقل إلى سرد أخطاء الغرب تجاه القومية العربية من حلف بغداد إلى مشروع ايزنهاور .

أما الفصل الخامس من هذا الكتاب فيدور حول العلاقة بين القومية العربية وبين الاتحاد السوفييتى . وهو فى ذلك يفرق بين الاتحاد السوفييتى كدولة وبين الشيوعية كمذهب . فقد تكون العلاقات طيبة بين دولة ما لا تؤمن بالشيوعية بل تحاربها ، وبين الاتحاد السوفييتى ؛ كما قد تكون العلاقة سيئة بين دولة أخرى تؤمن بالشيوعية وتعتنقها ، وبين الاتحاد السوفييتى .

وفى الفصل الأخير من هذا الكتاب يتحدث عما يتوقعه للقومية

العربية فيقول : إذا ساغ للدول الغربية أن تتعاون مع الاتحاد السوفييتى أليس من الأسهل أن تتعاون مع القومية العربيـة ، وهى ظاهرة طبيعية غير قابلة للانتكاس ، ويرى أن هذا التعاون يتطلب أمورا فى مقدمتها :

١ — الاعتراف بالقومية العربية باعتبارها ظاهرة طبيعية غير قابلة للانتكاس .

٢ — الاعتراف بالحيادالايجابى باعتباره من المظاهر الدبلوماسية للقومية العربية .

٣ — منح نسبة عادلة من أرباح البترول للعرب . ولا يحدد المؤلف هذه النسبة أو يعرض فى وضوح للقواعدالتى تقوم عليها.

٤ — العمل على مراعاة احساس العرب ،لأن طريقة منح الهبة أهم من الهبة نفسها .

٥ — الاعتراف بما لروسيا فى الشرق العربى من مكانة ، لأن فى محاولة اخراجها من هناك أو عزل العرب عنها، شيء من العبث،

٦ — تقديم مساعدات مالية سخية لا تقدر بآلاف الدولارات بل بالملايين .

٧ — أن تصل تلك المساعدات لا عن طريق دول بالذات ، بل عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية .

٨ — مساعدة الدول العربية على تكوين ائتلاف فيما بينها ، تحتفظ فيه كل دولة بسيادتها. فالمؤلف يرى أن التيارات الانفصالية فى العالم العربى ما زالت أقوى من التيارات الاتحادية .

هذا مجمل ما اشتمل عليه كتاب الأستاذ جاك بولان . ونحن لا نوافق على كثير من آرائه وكثير من تحليلاته ، إذ أننا نرى أن القومية العربية لا تستكمل مقوماتها إلا فى ظل الوحدة الشاملة بين العرب .

ومع أننا لا نوافق على كثير من آرائه، غير أننا نرى من الانصاف القول بأنه من أقرب كتاب الغرب فهما للقومية العربية وتقديرا لها ، وإن دل ذلك على شى فانما يدل على أن هناك من الغرب من لا يؤيدون الاستعمار ، وأن هناك أملا كبيراً فى التقارب بين القومية العربية والكتلة الغربية ، لا لأننا فى حاجة إلى الكتلة الغربية فى ذاتها ، بل لأن هذا التقارب ضرورى لارساء سياسة الحياد الايجابى فهو دعامة التوازن بين الكتلتين المتناهضتين ، وفى هذا تحقيق للسلام العالمى .

القومية الأفريقية

كانت الطبقة المثقفة عندنا إلى عهد قريب ، تظن غير محقة أن الفكر والإنتاج العلمى والأدبى ، قاصران على أوروبا وأمريكا وحدهما ... ولكن حينما تحررت أفريقيا من الاستعمار ومن العقد التى خلفها ، سرعان ما تبين أن من الأفريقيين من هو أهل لأن يكتب ويفكر ويناقش النظريات والآراء ، لا فرق بينه وبين المفكرين فى باريس أو نيويورك أو اكسفورد..

إن الأيام القادمة سوف تثبت للطبقة المثقفة أن كونا كرى، وداكار ، وأكرا ، ولاجوس ستكون فى السنوات المقبلة مركزاً لإشعاع ثقافى ينبع من القارة الناشئة .

وأخيرا هذا هو كتاب يعرض وجهة نظر خاصة للزعيم مامادوضياء قدلا يوافق عليها الكثيرمن زعماء أفريقيا . إنهاوجهة نظر ... ، ولكنا نعرض له لأننا نؤمن بأن الحقيقة لا تنجلى إلا فى ضوء احتكاك الآراء وتفاعل الأفكار وتضارب النظريات والمذاهب .

هل هناك قومية أفريقية تختلف فى مقوماتها وخصائصها وأسلوب تطورها عن غيرها من القوميات كالقومية الإيطالية

أو كالقومية الألمانية فى منتصف القرن الماضى ، أو كالقومية العربية فى منتصف القرن الحالى ؟

هـذا هو الموضوع الذى يعالجه الزعيم الأفريقى مامادو ضياء رئيس وزراء السنغال فى كتاب له نشر فى باريس باللغة الفرنسية تحت عنوان « الأمم الأفريقية والتضامن العالمى »، يقول فيه : إن فكرة القومية نشأت أول مانشأت فى أوربا. أوربا الغربية بالذات، وهى منبت الاستعمار . وهذا فى حد ذاته يعتبر نقطـــة أساسية تكشف لنا عن منشأ القومية الأفريقية التى هى وليدة الاستعمار نفسه، ذلك لأن الاستعمار الأوربى فى أفريقيا هو السبب الأول فى يقظتها ، فكما أن أوربا أدخلت فى القـارة الأفريقيـة جنودها ورءوس أموالها وآلاتها وتنظيماتها ، كذلك أدخلت فيها فكرة القومية .

وهنا يحذر السياسى الأفريقى من فهم القومية فهماضيقامحدوداً إذا أرادت القارة الأفريقيـــة أن تتفادى التجزئة المؤدية إلى الضعف والتخلف . ويرى أن القومية الأفريقية يجب أن تفهم على أنها ديناميكية متطورة شاملة تستوعب أكبر عدد من الشعوب الأفريقية فى مجموعات سياسية واسعة ، وإلا تجزأت إلى عشرات من الدويلات الصغيرة الضعيفة التى تغنى ما عسى أن يكون لهـا من قوة فى خلافات بين بعضها والبعض الآخر .

ويخلص المؤلف من ذلك إلى أن تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على علاته يتضمن خطرا لا يقل عن خطر إنكار هذا الحق . ويرى أن القومية الأفريقية لا تستطيع أن تزدهر وتنمو إلا فى ظـــل وحدات سياسية كبرى على غرار اتحاد الجمهوريات السوفييتية ، أو الاتحاد الهندى. فالأمة الأفريقية يجب ألا تكون مقصورة على عنصر واحـد كالعروبة، أو الإسلام، أو المسيحية . بل يجب أن تكون شاملة لمختلف الجنسيات ، والديانات ، والتقاليدلتكون مدنية لان الأمة رسالة » كما يقول الشاعر الفرنسى بيجى ، لا عنصرية ، أو دينية أو غير ذلك . ثم يناقش موقف الماركسية من القومية الأفريقية، ويرى أن ماركس لم يهتم بالشئون الأفريقية إذ كان حاصرا تفكيره وعبقريته فى دراسة أحوال الطبقة الكادحة فى أوربا ، أما الحركات التحررية فى آسيا وأفريقيا فلم ينظر إليها إلا على أنها وسيلة لتأييد الحركة العمالية فى أوروبا . أما اهتمام لينين وستالين بهذه الحركات فلم يأت إلا متأخرا . وهنا يعلن الزعيم الأفريقى استنكاره للماركسية لاستخدامها تلك الحركات التحررية وسيلة لنشر ايديوليجيتها ، فهى على هذا الأساس تعتبر أفيونا جديدا لا يقل خطره عن غيره من مخدرات الشعوب التى تزعم أنها تكافحها .

ويضيف إلى ذلك أن الماركسية لم تتردد فى التنكر لبعض مبادئها فى سبيل تحقيق أهدافها ، ولم تتردد فى السعى إلى احلال صراع الجنسيات محل صراع الطبقات فى أفريقيا. ولا أمل فى تأمين مستقبل أفريقيا فى ظل صراع الجنسيات، وبعبارة أخرى فى ظل الصراع بين الرجل الأبيض والرجل الملون ، ولكن الأمل الوحيد إنما هو فى تعاون الرجل الأبيض والرجل الملون ، وبين ما يملكه الأبيض من ثروة وتقدم ، وبين حياة الفقر والتخلف التى يعيشها الملون.

وإذا كان على الأمم الأفريقية أن تتحرر من ربقة الاستعمار الغربى فعليها أيضا أن تحتاط من الاستعمار الشيوعى حتى لا تستبدل سيدا بسيد .

وهنا يهاجم المفكرين الأفريقيين الذين يفضلون أن ينقلوا إلى بلادهم المذاهب السياسية والفكرية الخارجية كما هى دون أن يضعوا لشعوبهم مبادىء ومذاهب منبثقة من بيئتهم ومجتمعهم . ويقول إن الفكر الأفريقى الجديد يجب أن يكون مفتوحا للعالم ، وللمجتمع البشرى كافة لا منطويا على نفسه ، منعزلا عن غيره.

ولكن أفريقيا لا تستطيع أن تحقق نضوجها المنشود ما دامت موارد العالم موزعة توزيعها الحالى غير العادل . فللدول الأوربية

والولايات المتحدة ما يكفل الرخاء والاستمتاع بالكماليات ، وللدول الأفريقية ما دون الكفاف . فالثورة الأفريقية كانت وستظل ثورة ضد الاستعمار،وضد كل ما هو أجنبى ، وضد الفقر والعوز .

ثم يوضح كيف أن استنكار الاستعمار الغربى يطوى فى ثناياه استنكارا للنظام الرأسمالى . فالاستعمار هو وليد النظام الرأسمالى ، أو إن شئت فقل إن النظام الرأسمالى فى أحد أطواره كان ملازما للاستعمار ، وسواء أكان هذا أم ذاك فدول أفريقيا تتجه نحو نظم اشتراكية تناهض النظم الرأسمالية ، وبمعنى آخر أن اليقظة الأفريقية ليست مناهضة للنظم الرأسمالية لذاتها بل لارتباطها بالاستعمار .

وفى الجزء الثانى من هذا الكتاب يتناول موضوع الاستقلال والاستعمار المستتر الجديد الذى يتهدد هذا الاستقلال ، واسم هذا الاستعمار « نيوكولونيا ليزم » . ويرى أن أعظم خطر يهدد الأمم الأفريقية الجديدة هو أن تظن أنها بمجرد إعلان استقلالها السياسى تكون قد استقلت حقا ، لأن الاستقلال السياسى لا يعدو أن يكون خطوة أولى نحو التحرر .

أما الحقيقة فهى أن الاستقلال السياسى لا جدوى له بدون استقلال اقتصادى .

ثم يقدم إلى القراء دراسة مقارنة بين عدة مجموعات سياسية فى العالم، يوضح فيها ما لعدم الاستقرار والاستقلال الاقتصادى من خطورة مبينا كيف أن العلاقات الاقتصادية القائمة بين الاتحاد السوفيتى وبين الديمقراطيات الشعبية الأوربية ، تقوم فى الواقع على قواعد التجارة الدولية الرأسمالية ، فأدى ذلك إلى إخضاع تلك البلاد لسياسة الاتحاد السوفيتى .

ثم يتحدث عن اقتصاد البلاد العربية ، فيرى أنه طالما كانت هذه البلاد منقسمة مجزأة فلا أمل أن تكتمل لها تنمية اقتصادية ، ولا أمل أن تتحقق مشروعات التنمية الاقتصادية فى العراق ، ولا فى الأردن ، ولا فى أى دولة عربية أخرى ، ما دامت هذه المشروعات تجرى على نمط محلى ضيق ، وقد وصل إلى هذه النتيجة بعد دراسته لاقتصاديات المغرب وتونس عقب استقلالهما السياسى .

ويستخلص من تلك الدراسات المقارنة :

أولا — أن الاستقلال السياسى أمر حيوى ضرورى ،

وأن البلاد التي لم تتمتع به لا تحرز تقدما .

ثانيا — أن الاقتصاد لا ينمو فى ظل نظم رأسمالية ، أوفى ظل نظم اشتراكية ، أو فى ظل نظم شيوعية ، أو فى ظل تبعية اقتصادية لإحدى الكتلتين الكبيرتين دون أن تقوم بمجموعات سياسية كبرى، أو وحدات اقتصادية كبرى تتخطى النطاق المحدود للقومية ، وتعلو على عوامل الانقسام .

ثالثا — الحياد الإيجابي دون قيام وحدات كبرى خطر، إذ هو يمكن الاستعمار على نوعيه من الرجوع إلى أفريقيا . فالحياد الإيجابي فى رأيه لا صلاحية له إلا فى ظل مجموعة سياسية كبرى تستطيع تحمل مسئولياته .

أما الجزء الثالث من هذا المؤلف فيتناول موضوع «اتحادمالى» الذى قام بين السنغال والسودان الفرنسى ، والذى قد يكون هذا الكتاب وضع من أجله .

وبعد أن يدافع المؤلف عن الضرورة التى دعت إلى اقامة هذا الاتحاد ، وعن فائدة قيامه ، والاصلاحات التى ينتظر أن تتم فى ظله وفى ظل اللامركزية ، يعلن فى النهاية أن الاتحاد قد تفكك فيما بين ١٩ و ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ ، ويعلن أن الأمانة العلمية

أبت عليه ان يغير كلمة مما كان قـــد أثبته فى مؤلفه هذا متأثرا بالتغيرات التى وقعت فى بلاده . وكان ذلك على حد قوله : إما لحسن نيته وإما لسذاجته .

ويختتم كلامه بأن التجربة التى مرت بها بلاده لم تضعف من إيمانه بضرورة الوحـدات والاتحادات السياسية الكبرى بعد استقلال مختلف بلاد القارة الأفريقية مثل الجزائر ، وأنجولا ، وكينيا ، واتحاد جنوب أفريقيا ، وموزمبيق ، إذ لا خلاص للعالم المتخلف إلا فى ظلها ، ولا أمل فى التنمية الاقتصادية فى ظل الانقسام مهما كانت الأنظمة الاقتصادية أو السياسية التى تتبع ، ومهما كانت المساعدات الفنية والمالية التى تعطى ، وسواء أ كان مصدرها الغرب ، أم الشرق ، أم المنظمات الدولية .

القومية الايطالية

« موريس فوسار » مؤلف كتاب « تطور الشعور القومى الإيطالى من بترارك إلى موسولينى » يعتبر أكبر خبير فرنسى فى الشئون الإيطالية من سياسية واجتماعية وثقافية ، فقد كان سنة ١٩١٦ مديرا للمعهد الفرنسى بمدينة ميلانو ،ونشر أول كتاب له عن الفكر الكاثوليكى بإيطاليا سنة ١٩٢١ ، ومنذ هذا التاريخ وهو يصدر الكتاب تلو الآخر عن الشئون الايطالية ، وهو الذى قام سنة ١٩٤٨ بترجمة الوثائق السرية للكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا الفاشية إلى الفرنسية .

وحين قرأت فى مقدمة كتابه هذا أنه جاء وليد تفكير فى هذا الموضوع استغرق أربعين سنة ، غمرنى شعور بإعجاب يمازجه غير قليل من أسى. أما الإعجاب فمصدره الأناة والصبر والتعمق التى اصطلحت على إخراج هذا الكتاب الرائع. وأما الأسى فلأن حركتنا فى سبيل الوحدة العربية لم تجد منا ، ولا من غيرنا باحثا يبحث الحركة القومية على مثل هذا المنوال من الأناة والصبر والتعمق فى البحث.

وعسى أن تكون العلة هى أن أحداً منا لا يعير البحوث العلمية ما هى جديرة به من العناية .

كان التشابه بين الحركة القومية العربية والحركة القومية الايطالية ، هو ذلك الشعور الغامر الذى كان يستحوذ على وأنا أقرأ هذا الكتاب . فإيطاليا كانت مجزأة إلى أمارات وممالك ، والأمة العربية مازالت مجزأة كذلك . وإيطاليا استوحت مجدها القديم وحضارتها السالفة لتستيقظ وتتحد ، ونحن نستوحى مجدنا القديم وحضارتنا التالدة لنستيقظ ونتحد.

وكان على إيطاليا أن تحارب الاستعمار الأجنبي من فرنسى ونمساوى ، ونحن اليوم نحارب الاستعمار الأجنبي من إنجليزى وفرنسى ، فلم يكن غريبا ونحن نقرأ هذا الكتاب أن نجد شعارات ونداءات ونظريات تنطبق على حالتنا اليوم ، ونجد حوادث وخطوات ومصاعب قد نستفيد من بعضها ، ونتخذ من البعض الآخر عظة وعبرة تفيدنا فى كفاحنا الذى لا يلين .

يبدأ المؤلف كتابه بدراسة المصادر الفكرية الأولى للقومية الايطالية ، ويختص منها كتابات اثنين من فحول كتاب القرن الرابع عشر هما: دانتى وبترارك .

أما دانتى ، وهو أشعر شعراء إيطاليا ، ومؤلف الكوميديا

الإلهية، فقد حلل المؤلف أفكاره عن القومية فى بلاده ، وتحدث عن العزة والكرامة الإيطاليتين فى كتابه « De Monarchia » الذى يطالب فيه بإقامة حكومة عالمية ، ويدعو الشعب الايطالى إلى تبنى هذه الفكرة باعتبار إيطاليا «بستان الامبراطورية العالمية» ، وباعتبار روما منبع المدنية ، وفى الجزء الثانى من كتابه هذا ، لم يتردد دانتى فى الجهر بالنظرية التى يستند إليها كل من يتصدى لبناء إمبراطورية ، فيقول: على الشعوب النبيلة أن تحكم الشعوب الأخرى ، وبما أن الشعب الرومانى هو أنبل الشعوب فيجب أن يسود شعوب العالم ويحكمها » .

أما بترارك فيبحث عظمة الشعب الايطالى فى ضوء القيم القديمة التى تجعل منه شعب الله المختار .

ومثل هذه الدعوة نجدها عند مفكرين آخرين يرون أن الموقع الفريد فى نوعه الذى يتميز به شبه الجزيرة الايطالية ، وامتدادها عبر البحر صوب القارة الأفريقية يجعلها أهـلا لأن تكون إمبراطورية العالم . ونجد عشرات من النداءات تدعو الايطاليين إلى الاتحاد ، ونبذ خلافاتهم ومنازعاتهم الداخلية التى جعلتهم عبيداً لغيرهم من المستعمرين .

ثم يتحدث المؤلف عن «ألفيرى» ذلك الكاتب الكبير الذى تأثر بآرائه السيد عبد الرحمن الكواكبى ، والذى عرف بعدائه لفرنسا التى سبقت إيطاليا فى الوحدة والتقدم .

أما الفصل الثانى من الكتاب فخاص بالـ Risorgim e nto أى النهضة الإيطالية وهى ، النهضة التى أدت فيما بعد إلى تحقيق الوحدة . فيعرض لآراء « مازاينى » وهو الذى وضع برنامجا سياسيا لتحقيق الحرية والمساواة والإنسانية ، وجعل تحقيقهما موقوفا على توافر عنصرين هما : الاستقلال والوحدة . ويعرض المؤلف لرسالة لمازينى كان قد بعثها إلى أحد أمراء إيطاليا ويقول فيها : اتحدوا يامولاى ، وستنتصر لأننا ذلك الشعب الذى رفض نابليون أن يعمل على توحيده خوفا من أن يستولى بقوة هذا الاتحاد على فرنسا ، ثم على أوربا كلها ثم يورد رسالة له أيضاً موجهة إلى الفيلسوف الفرنسى « لامينيه » يقول فيها : « بعث إيطاليا لا يتأتى على غير أيدى أبنائها . إن البعث يحتاج إلى إيمـــان ، والايمان يحتاج أن يترجم إلى أعمال من وحى ظروفنا لا أعمـال ننقلها عن غيرنا . . . وكيف نستطيع أن نحب حرية لم نحصل عليها عن طريق التضحيات ؟ »

ثم يتحدث عن القس « جيو بارتى » وأصله من ولاية « بيمون » وهو يذهب فى أقواله وأبحاثه إلى أن إيطاليا هى الأمة الوحيدة التى تستطيع تحقيق وحدة الجنس البشرى لأن إيطاليا هى « شرق الغرب » ويصرح جيو بارتى كغيره من المفكرين الايطاليين بعدم ارتياحه إلى فرنسا لأنها فى رأيه الأمة الوحيدة التى تستطيع أن تنافس إيطاليا فى القيادة المعنوية للأمور الدنيوية .

وفى الفصل الثالث من الكتاب ينتقل من الدراسات النظرية وبحث آراء المفكرين إلى الدراسات العملية ، وإلى آراء السياسيين الذين كان لهم فضل إقامة الوحدة الإيطالية . فيتحدث عن « كافور » ويعده عبقريا لأنه قد استطاع بحكمته أن يجعل للحماس القومى ضابطا يقفه عن التمادى والشطط . وفى سبيل الوحدة الإيطالية لم يتردد فى التنازل عن مدينة « نيس » وولاية « سافوا » لفرنسا ، فاستطاع برجاحة عقله أن يحقق هذه الوحدة فى أقل من سنتين ، وإن كانت الوحدة الكاملة لم تتحقق فى الواقع إلا سنة ١٨٧٠ .

ويرى المؤلف أن إيطاليا كانت يومئذ فى مفترق الطريق، فإما

الاستمرار فى التوسع والمغامرات ، وإما حصر الجهود وتدعيم الوحدة ، ورفع مستوى معيشة الشعب إذ كان وقتئذ فقيرا متخلفا .

ويرى كذلك أن المفكرين وأصحاب الرأى لم يعملوا ما يجب عليهم نحو اتباع هذه السياسة الحكيمة، ولم يوجهوا الوعى القومى نحو الإصلاحات الداخلية ، وبذلك تحول الدفع الثورى للقومية الإيطالية إلى السياسة التوسعية ، والتطلع إلى إقامة إمبراطورية فى أفريقيا أو آسيا كتلك الإمبراطوريات التى أقامتها إنجلترا وفرنسا وألمانيا . ومما اختاره على سبيل المثال من أقوال هؤلاء المفكرين قول الكاتب كامبو فريجوسو فقد كتب سنة ١٨٧٠ يقول: « ستضم إيطاليا فى المستقبل القريب إلى سيادتها معظم الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، والمسافة القريبة بين شواطئنا وشواطىء كل من مصر وطرابلس وتونس والجزائر ، تجعل من هذه البلاد مستعمرات طبيعية لنا » .

كان البعث الإيطالى إما إلى الإصلاح الداخلى وإما إلى المغامرات الخارجية ولكنه آثر الاتجاه الثانى ، وقد علق على ذلك المؤرخ الانجليزى بولتون كنجز فى كتابه « تاريخ الوحدة الإيطالية »

فقال واصفا البعث الإيطالى : « إذا أجيز لأجنبى أن يسهم برأى فعندى أنه جدل ينقصه الجانب الروحى ... لقد كان الأولى به أن يعنى بالمتخلفين ، وأن تكون له مخططات سياسية عليا ، وأن تفهم إيطاليا أنه لا مصلحة لهـــا فى أن تصبح دولة كبرى ، بل الأحرى بها أن تحجم عن المظاهر الخداعة والمغامرات العسكرية، وأن تنأى عن المطامع البراقة التى تستنفد قواها ».

ولم تجد تلك الحكمة سميعا من دعاة القومية الإيطالية ، فبدأت ايطاليا أول مغامرة استعمارية بالتغلغل فى أثيوبيا دون إعداد ، ودون خطة مرسومة ، بل فى ارتجال وعجلة ، فانتهت فى سنة ١٨٩٦ بهزيمة منكرة أنزلتها بها قوات الامبراطور منليك ، فكانت أكبر لطمة أصابت دولة أوروبية ناشئة تطمح إلى بلوغ مراتب الدول العظمى . وكان لذلك رد فعل شديد أحنق القومية الإيطالية أشد الحنق، حتى أن استيلاءها على ليبيا لم يخمد سورة غيظها أو حتى يخفف من حدته فأخذت تطالب بإقليم «ترانتن» وميناء «ترييست». ثم انضمت إلى الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى مدفوعة بالرغبة فى المجد ، ومع ذلك فرغم انتصار دول الحلفاء وكانت هى إحداها، فقد خرجت من معاهدات الصلح صفر اليدين، فلم تظفر القومية الإيطالية من غنائم الحرب إلا بوعود ومشروعات لم تتحقق بخلاف

حليفتيها انجلترا وفرنسا فقــد تقاسمتا دونهــا الشرق العــربى والمستعمرات الألمانية فى أفريقيا .

كانت تلك اللطمة القاسية هى التى مهدت لوصول موسولينى إلى مقعد الحكم فى إيطاليا ، وقد نفخ فى القومية الإيطالية روح العزة والكرامة والطموح إلى المجد وهو ما طالما تحرقت إلى تحقيقه والوصول اليه .

ويتضمن هذا الكتاب فيما يتضمن تحليلا دقيقا للفاشية مستمدا من أمهات المجلات السياسية الإيطالية ، فيصف لنا الأحلام الثورية التى تصور القومية الإيطالية باسطة جناحيها على حوض البحر المتوسط ، وعلى أفريقيا من منابع النيل إلى مصبه .

ثم يروى كيف وصلت القومية الإيطاليــــة إلى ذروتها حين استطاعت أن تعود إلى غزو أثيوبيا ، ضاربة عرض الحائط بمعارضة اثنتين وخمسين دولة من أعضاء عصبة الامم ، وهى الدول التى وقفت فى وجهها ، وفرضت عليها عقوبات اقتصادية تنفيذاً لقرارات العصبة ، ويعرض علينا من أقوال المجلات والصحف الإيطالية ما يكشف عما منيت به القومية الإيطالية فى ذلك الحين من جنون العظمة ، وكان لسان حالها يومئذ موسولينى زعيمها الأكبر ،

والزعيم الأوحد للإمبراطورية الرومانية العالمية الجديدة التى يراد لها أن تتسع وتترامى حتى تشمل أوربا وأفريقيا وآسيا واستراليا .

ثم كان مقتل الزعيم الدكتاتور ، وكانت الهزيمه التى أفاقت على أثرها القومية الإيطالية لتجد نفسها قابعة داخل حدودها .

إن ما اصطبغت به القومية الإيطالية من تطرف وشطط فى المطامع والاحلام لم تخمد بعد ، فمازال المتطرفون موجودين فى ايطاليا حتى بعد أن حل بها ما حل من كوارث ، ولكن المأمول أن يعتبر القوميون الإيطاليون بالاخطاء التى حفل بها الماضى فلا يعودون إلى مثلها .

هذا مجمل لخاتمة كتاب موريس فوسار ، ذلك المؤلف الذى وقف نصف قرن من حياته على دراسة القومية الإيطالية . ولنا أن نتساءل : ما الذى دعاه إلى اختيار هذه الخاتمة الناعمة الهادئة ؟ لم لم يجاهر باستنكار أخطاء الماضى ؟ لم لم يتهكم بجنون العظمة الذى منيت به القومية الايطالية ؟ لم لم يتقدم بنصائح صريحة لهؤلاء الذين جعلهم موضوع دراسته ؟ لم لم يحذر أبناء الأجيال المقبلة من مخاطر التطرف والكبرياء ؟ ولم لا يقول فى وضوح إن المجد

طريقه إصلاح الداخـل ، والعمل المتواصـل ، وأنه لا يأتى من الخارج ولا عن طريق المغامرات والمؤامرات ، والخطب الثورية الملتهبة ؟ .

أيرجع ذلك الختام الهادىء إلى الفلسفة العميقة التى يتميز بها المؤرخ الذى يزن كل شىء بميزان النسبية ؟ أم أنه راجع إلى إيمان المؤرخ بأن عهد القومية المحلية أخذ يأفل نجمه فى إيطاليا لتحل محله القومية الأوربية ؟ .

لاندرى .. وقصارى ماندريه هو أن الكتاب جدير بأن يقرأ ، وأن يدرس بتأمل .

الفصل الثالث

دراسات في الاشتراكية

١ — الاشتراكية الجديدة .
٢ — الاشتراكية الاعتدالية.
٣ — الاشتراكية الأفريقية الآسيوية .

الاشتراكية الجديدة

« اليوم يدعى كل انسان فى الهند أنه اشتراكى » بهذه العبارة بدأ المفكر الهندى أسوكا مهنا مؤلفه عن الاشتراكية الآسيوية. وينطبق هذا القول على بلادنا فقد أصبح كل فرد فيها يدعى أنه اشتراكى، وإن قل بينهم من يعرف ماهيةالاشتراكية ومدلولها الصحيح ، لأن الاشتراكية علم كعلم القانون، أو الاقتصاد ، أو المحاسبة ، أو الجغرافية . ولها أيضامدارسها وقواعدها وأصولها. بل إن كثيرا من المعاهد فى الخارج تعتبرها مادة من مواد الدراسة، يمتحن فيها الطلبة ، وان كانت من أعسر المواد وأعوصها . وقد حدث سنة ١٩٤٨ أن أجرى استفتاء بين طلبة معهد العلوم السياسية بباريس لمعرفة أصعب المواد فكان الاجماع على أنهما مادتا الماركسية والاشتراكية .

ومما يلاحظ فى البلاد العربية أن المنادين بالاشتراكية أو المشايعين لها يتمسكون بالمفاهيم التى كانت سائدة فى نهاية القرن الماضى ، دون أن يدركوا أن الاشتراكية تطورت وانتقلت من عصر البخار إلى عصر الذرة .

ويلاحظ أيضا أن أولئك الذين يتحدثون عن الاشتراكية ويدلون بآرائهم فيها ، يستمدون أفكارهم وعقائدهم من الاشتراكية البريطانية التى نادى بها لاسكى وجماعة الفابيان وغيرهم من المفكرين الذين وضعوا أسس مبادىء حزب العمال البريطانى.

ومع أن المدرسة الفكرية الانجليزية تعتبر ركنا من أركان الاشتراكية الحديثة غير أنه قد ظهرت بعدها تيارات فكرية أخرى عديدة ومنوعة ، منها على سبيل المثال المذهب الاشتراكى الآسيوى الذى يتزعمه نارايان وفينوبا ، والمذهب الاشتراكى الهندى الحديث الذى أخذ يتبلور فى سلسلة من المؤلفات التى يجمعها عنوان واحد هو : المشاكل الاجتماعية لعصر الذرة .

وقد صدر أول كتاب من هذه السلسلة بقلم السياسى الفرنسى الاشتراكى « جول موك » وعنوانه « الاشتراكية الحية » . وقد وصل الكتاب إلى القاهرة منذ أسبوع ، فلما قرأته لم يسعنى إلا أن أقدمه إلى قراء « الأهرام الاقتصادى » إسهاما فى الحركة الفكرية الاشتراكية التى تستأثر اليوم باهتمامنا .

يقول جول موك إن الغرض الذى من أجله أخرج هذا الكتاب هو اعتقاده أن المفاهيم الاشتراكية قد تغيرت تغيرا

جذريا بتطور المجتمع من عصر البخار إلى عصر الذرة ، فلا بد من تحديد تلك المفاهيم الجديدة لتكون بحق اشتراكية عام ١٩٦٠.

واتبع جول موك أسلوبا مبتدعا فى وضع مؤلفه ، فصاغه فى هيئة عشر رسائل موجهة إلى حفيده يقرأها حين يبلغ السادسة عشرة من عمره ، رجاء أن يصبح هذا الحفيد مثل جده ، اشتراكيا مخلصا للمبادىء الحية .

ويقدم جول موك لحفيده باعتباره جاهلا بحقيقة الاشتراكية، أرقاما وإحصاءات طريفة لتوضيح الهدف الحقيقى للاشتراكية ، ويقول له إن فصلا ما من فصول المدارس الثانوية بباريس قوامه أربعون تلميذا ، لا يزيد عدد أبناء العمال بينهم على ثلاثة ، فى حين أن النسبة الصحيحة يجب أن ترتفع إلى ١٨/٤٠ لتكون مطابقة لنسبة عدد أبناء العمال فى الشعب الفرنسى . ويستخلص المؤلف من ذلك أن التعليم الثانوى والتعليم الجامعى — رغم الإعانات والمجانيات — كلاهما وقف على أبناء الطبقات الغنية والمتوسطة ، فيتاح لهؤلاء وحدهم أن يصبحوا أطباء ، أو مهندسين ، أو قضاة ، أو من كبار موظفى الدولة . أما أبناء العمال فيظلون كآبائهم عمالا . ومن هذه المقدمة التى يخاطب فيها حفيده الصغير عسى أن يتحققها بنفسه فى فصله أو مدرسته ، يخلص إلى أن هناك ظلما ، ويتطرق

من ذلك إلى تعريف الاشتراكية بأنها المذهب الذى يعمل بطبيعته على محو الظلم .

ويورد المؤلف أمثلة أخرى للظلم فى كثير من جوانب الحياة ، فيذكر أن نسبة الوفيات فى الطبقة الفقيرة فى فرنسا ، تتراوح بين ٤٢ و ٦٢ فى كل ألف مولود ، فى حين أنها تتفاوت فى أبناء الطبقات المتوسطة والغنية بين ١٩ و ٣٠ فى الألف .

ويتساءل المؤلف عن مصدر هذا الظلم على مختلف صوره ، فيجيب بأن المصدر الرئيسى لهذا الظلم هو النظام الاقتصادى الذى نعيش فيه ، فلا خلاص من هذا الظلم إلا بتغيير النظام الاقتصادى الذى يسببه . وهنا يتقدم بتفسير جديد للاشتراكية الكلاسيكية فيقول : إن القضاء على الظلم لا يكون بالاستيلاء على وسائل الإنتاج كما نادى بذلك الاشتراكيون السابقون ، ولا يكون بنقل ملكية الأفراد إلى الدولة ، أو بتحديد ملكيتهم ، بل يكون بالقضاء على السلطة الاقتصادية . أما وسائل الإنتاج فيمكن أن تظل مملوكة للأفراد من غير أن يحول ذلك دون إقامة المجتمع الإشتراكى :

وفى موضع آخر يتساءل المؤلف أيضاً : لم هذا التغيير الجذرى

فى الوسائل التى يجب أن تتبعها الاشتراكية لتحقيق أهدافها ؟
فيجيب بأن السبب بسيط وهو أنه فى نهاية القرن الماضى حين
ظهرت النظريات الاشتراكية ، كانت السلطة الإقتصادية فى يد
من يملكون وسائل الإنتاج أى أصحاب المصانع وأصحاب
المصارف ، أما اليوم فإن ملكية المصانع أو المصارف موزعة
على ملايين من الأفراد ليس لهم شىء من السلطة الحقيقية، إذ هى
فى واقع الأمر فى يد فئة قليلة من محترفين لا يملكون وسائل
الإنتاج ، ولكنهم يملكون الإشراف على هذه الوسائل ،
ولنضرب لذلك مثلا بمصنع كبير أسهمه موزعة على فئات من صغار
الرأسماليين أو كبارهم، ولكن لا سلطة لهؤلاء على إدارة المصنع ،
بل إن أغلبهم لا يحضر الجمعية العمومية للشركة التى تدير المصنع،
فمن هو صاحب السلطة الحقيقية فى هذا المصنع ؟ قد يتبين
لك إذا استقصيت الأمر أن صاحب السلطة قد يكون شركة
أخرى لا تملك إلا ١٠ ٪ فقط من مجموع الأسهم ، أو يكون
بنكا يمول المصنع ، أو شركة تشترى منتجات المصنع وتوزعها.
وسواء كان هذا أو ذاك، فالمهم أن السلطة الحقيقية ليست فى يد
أصحاب المصنع .

فمطلب الاشتراكية ليس تأميم المصنع ، ولكن مطلبها تأميم الجهاز الذى يتولى الإشراف الفعلى على المصنع ونحوه من وسائل الإنتاج. ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التخطيط الاشتراكى الحديث، وهو يختلف عن التخطيط الذى كان يفهمه الاشتراكيون الأوائل، فهو لا يعنى نقل وسائل الإنتاج من الأفراد إلى الدولة ، بل يهدف إلى تنظيم إقتصاديات البلاد وفقاً لمصالح المجتمع ، لا وفقاً لمصالح الفئة التى فى يدها السلطة الاقتصادية .

ويجهر المؤلف بعدائه للشيوعية فى عبارة مؤداها أن التجربة المؤلمة التى يمر بها نحو ثلث العالم ، تكشفت عن أن إلغاء الملكية الفردية لم يؤد إلى تحرير العامل من الظلم كما تصور الاشتراكيون الأوائل .

وإذا كانت الاشتراكية ترمى إلى القضاء على الظلم ، فإنها ترمى إلى إعادة توزيع الدخول ، أو إعادة توزيع الملكية بين الأفراد . ذلك أنه لو وزع الدخل القومى الفرنسى مثلا بالتساوى بين جميع الفرنسيين ، لأصبح الأغنياء فقراء دون أن يصبح الفقراء أغنياء ، ويؤيد قوله بإحصاءات عن الدخل القومى الفرنسى عام ١٩٥٧ .

إن الاشتراكية فى رأيه ترمى قبل كل شىء إلى المزيد من

الإنتاج ، أى ترمى إلى التنميــــة الاقتصادية لا إلى التسوية الإقتصادية .

وذهاباً مع هذا الرأى، ماامكانة القطاع الخاص فى ظل النظام الإشتراكى الذى ينادى بهجول موك ؟ .

إن المؤلف يجيب عن ذلك بأنه يجب أن يظل القطاع الخاص حراً فى ظل الخطة الاشتراكية ، ويجب ألا يكون مكرها لأن الإكراه ينافى الاشتراكية والديمقراطية الملازمة لها .

وكيف يستطـاع توجيه القطاع الخاص فى ظل الخطة الإشتراكية دون إكراه ؟.

يجيب المؤلف بأن ذلك ممكن باتبـــاع وسائل كثيرة ، منها جعل أسعار فوائد القروض التى تقدم للقطاع الخاص متفاوتة تبعاً لمقتضيات الخطـة . فإذا أريد تشجيع صناعةما ، وجب أن تقـــدم لها قروض بفـائدة سعــــرها أقل من السعر المتداول فى الأسواق ، وأن تخفف عنها الضرائب إذا قدمت السلع المطلوبة منها فى موعدها المحدد . ثم يقول بعد ذلك : إن هذه ليست إلا أمثلة أقدمها لأبين أن التخطيط الإشتراكى لا يتعارض مع الحرية ، « والإشتراكية فى ظل الحرية ليست خرافة ولـكنها سبيل ثالث مفتوح للانسان، ولاهو كالسبيل الذى

سلكته موسكو، ولا هو كالسبيل الآخر الذى سلكته واشنطن .

ويختتم الرسالة الرابعة التى توجه بها إلى حفيده بقوله هناك نزعتان يجب ألا تنساهما إذا أردت أن تكون إشتراكيا: أولاهما عاطفية تمر عبر القلب عند السخط والنقمة على الفقر والبؤس، والثانية فنية تستيقظ عند رؤية الفوضى والتبذير يسودان مجتمعا غير اشتراكى .

أما الرسالة الخامسة لحفيده فيضمنها دراسة علمية رائعة يوضح فيها الفروق الجوهرية بين الشيوعية والاشتراكية . ونحن نوجز هذه المقارنة فيما يلى :

١ — الشيوعية تؤمن بالحزب الواحد ، وتؤمن داخل هذا الحزب بالصفوة المختارة التى تدين بالشيوعية وتجاهد فى سبيلها . أما الاشتراكية فتؤمن بتعدد الأحزاب والهيئات والآراء .

٢ — الشيوعية تؤمن بدكتاتورية هذه الصفوة المختارة داخل الحزب، ويرمز إليها بعبارة ديكتاتورية البروليتارية ، أما الاشتراكية فلا تؤمن بالديكتاتورية وتدعو إلى تحقيق أهدافها بوسائل الاقناع والتدرج .

٣ — الشيوعية تقوم على نظام هرمى تصدر فيه الأوامر من

القمة إلى القاعدة ، أما الاشتراكية فنظامها الهرمى على عكس ذلك إذ أن قاعدته الشعبية هى مصدر الأوامر والرغبات .

٤ ــ تقوم الشيوعية على نظام مركزى جامد ، بينما تقوم الاشتراكية على مرونة النظام اللامركزى وعلى الحكم المحلى .

٥ ــ فى الميــــدان الدولى ، تؤمن الشيوعية بالولاء المطلق لدولة واحدة . أما الاشتراكية فتؤمن بالولاء القومى.فالشيوعى الفرنسى مثلا دولى قبل أن يكون قومياً ، أما الاشتراكى الفرنسى فهو فرنسى قبلما يكون دوليا .

٦ ــ الشيوعية تناهض الدين ، أما الاشتراكية فمحايدة تجاه الدين .

٧ ــ الشيوعية تبرر الوسائل حتى لو كانت غير مشروعــة لتحقيق الغاية ، فى حين أن الإشتراكية ترى أن الوسائل والغاية متلازمان .

ونلحظ من كل ذلك أن المؤلف رغم أنه قرر أنه محايد حيادا علمياً موضوعياً فى مسألة الشيوعية والاشتراكية ، إلا أنه لم يستطع إخفاء تحامله على الشيوعية حيث عبر عن مخاوفه من أن

تسود العالم سريعاً بقوله « إن الشيوعية قد استطاعت فى أقل من أربعين سنة أن تكتسب مؤمنين بها يبلغون ثلاثة أمثال من آمنوا بالكنيسة الكاثوليكية فى قرابة عشرين قرناً » .

وفى رسالة أخرى يتحدث عن الفرق بين الديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية غير الاشتراكية . وهو يلاحظ على الأحزاب التى تعتنق هذه المذاهب أنها غير منظمة تنظيما كاملا ، وأنها لا تعارض تدخل الدولة فى القطاع الخاص مما يجعل من العسير أن يميز أحد بينها وبين الأحزاب الاشتراكية .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى أمور تتعلق بالسياسة الداخلية الفرنسية لا تهم غير الفرنسيين ، ولكن المهم فيها هو تحليله لموقف الاشتراكية من الدين ، إذ يقول : أن لا تعارض بينهما لأن الاشتراكية لا تهتم إلا بالمرحلة التى يجتازها الإنسان على هذه الأرض ، أى من ميلاده إلى وفاته ، أما ما يقع له قبل مولده أو بعد مماته فلا شأن للاشتراكية فيه .

ولا نستريح إلى هذا الرأى بل لا نقره عليه ، لأن التعارض بين الدين وبين الاشتراكية بمفهومها هذا قائم فعلا ، فالدين يربط بين الحياة الدنيا والحياة الأخرى ، بينما الاشتراكية حسب تحليله تفصل بينهما .

وفى رسالة أخرى لحفيده يتناول مكانة الاشتراكيةفى الميدان الدولى . فالاشتراكية لا تقوم على القومية فقط ، ولكنها ترمى إلى تنظيم العلاقات بين القوميات المختلفة ، ويشير إلى مشكلة الدول المتخلفة ، ثم إلى المنظمة الدولية التى تجمع بين مختلف الأحزاب الاشتراكية . وهذه المنظمة قد بلغ عدد المشتركين فيها سنة ١٩٥٩ أكثر من عشرة ملايين من الأعضاء يمثلون ٣٨ حزباً قوميا ، منها ١٥ فى أوربا . و ٦ فى آسيا ، و ٥ فى أمريكا ، والباقون يمثلون أحزاباً قائمة فى المنفى مبعدة عن وطنها .

وتشرف هذه الأحزاب كلها على ١٧٥ جريدة يومية، وعلى ٣٠١ من المجلات فى مختلف أنحاء العالم .

وبعد ، فإن الكتاب الذى نضعه بين يدى القارىء لا يخلو من الثغرات ، فكاتبه أديب أوربى ، فرنسى ، وزعيم سياسى ، ومن هنا كان اهتمامه بشئون بلده الداخلية أكثر من إهتمامه بالشئون العالمية العامة ، لا سيما موضوع انقسام العالم إلى كتلتين من الدول إحداهما متخلفة فقيرة ، والأخرى متقدمة غنية ، ولم يعر موضوع الاستعمار أى اهتمام. غير أننا لانستطيع أن نلومه على ذلك كثيراً ، لأنه يوجه كتابه إلى الشباب الفرنسى قبل كل شيء.

ورغم هذه الثغرات التى أشرنا إليها فالكتاب ممتع ، وكم أتمنى أن أجد من بين كتابنا من يتناول مذهبنا السياسى على الصورة التى بسط بها هذا الكاتب مذهب الاشتراكية ، فعرضه لحفيده عرضا جذابا فى أسلوب ميسر ، وفى تركيز قوى .

وإلى أن يوجد من بيننا من يعرض إشتراكيتنا على هذه الصورة ، أقترح على المشرفين على أجهزة الدولة الموكول إليها أمر الثقافة والاستعلام ، أن يتولوا ترجمة هذا الكتاب ترجمة علمية أمينة ليكون فى متناول الجميع ، لأن هذا الكتاب وأمثاله يساعد على فهم الاشتراكية لنأخذ منها ما يلائم بيئتنا ومجتمعنا ، وننبذ مالا يتمشى معهما ومع سائر أوضاعنا .

الاشتراكية الاعتدالية

التدخل الحكومى فى القطاع الخاص من أركان النظام الاشتراكى ، ونحن نحبذه ونراه من أسس رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع . والمشكلة الجوهرية التى تعترض الاشتراكية ليست فى نوع التدخل أو فى أسلوبه، ولكنها فى مقدار هذا التدخل واتساعه، وفى الحد الذى يجب أن يقف عنده حتى لا يصل الأمر فى النهاية إلى تدخل القطاع العام فى كل شىء ، ويضيق الخناق على القطاع الخاص حتى يفقد مجال العمل والنشاط ، ويعقب ذلك زواله . فتتحول الدولة من النظام الاشتراكى إلى نظام آخر قد تختلف الآراء فى تسميته، ولكنها لا تختلف فى أنه شىء آخر غير الاشتراكية بمفهومها الصحيح .

وقد كانت دائرة نشاط كل من القطاع الخاص والقطاع العام وما زالت موضع خلاف جوهرى كالذى وقع فى حزب العمال البريطانى ، وهو كما نعلم جميعا حزب اشتراكى . فالمعتدلون منهم يرون أن تأميم الفحم هو آخر إجراء للتدخل الحكومى ، بينما

المتطرفون وعلى رأسهم المرحوم بيفان كانوا يرون أنه مقدمة لتدخلات أخرى تليه .

والخلاف فى مدى التدخل شغل أذهان شعب آخر هو شعب الهند ، إذ قام حزب سياسى جديد يسمى حزب الاستقلال ويتزعمه شارى راجاجوبا لاسارى، وأبرز ما فى برنامجه الدفاع عن القطاع الخاص ومساندته .

فحين يوضع ضمان متبادل لكل من القطاعين لا يكون ذلك أمراً بدعا ، بل نكون قد عبرنا عما يشغل الأذهان لا فى العالم العربى فحسب، بل أيضا فى أوربا وفى آسيا، أى فى مجتمعين مختلفين: أحدهما صناعى متقدم ، والآخر زراعى متخلف .

وتحديد دائرة نشاط كل من القطاعين ذو أهمية لأنه :

أولا ـ يجعل العاملين فى القطاع الخاص مطمئنين إلى مصير عملهم فى الدائرة المحددة لهم ، وفى ظل هذا الاطمئنان يعملون وينتجون ما فيه الخير للصالح العام .

ثانياً ـ رجال القطاع العام يحاولون دائما توسيع دائرة اختصاصهم فتؤدى محاولاتهم هذه إلى تدخل جديد من القطاع العام ، وهذا بدوره يؤدى إلى تدخل جديد ، وهكذا ... ولكى

يكون الدافع الديناميكى للعمل مثمرا يجب أن يتجه نحو التعمق والتجديد والتنظيم داخل القطاع العام بدلا من أن يتجه نحو التوسع على حساب القطاع الخاص .

ثالثاً ـ تستطيع رؤوس الأموال الأجنبية إذا وضع حد فاصل بين القطاعين ، أن تعرف إلى أى دائرة يحسن أن تتجه وهى تحس بالاطمئنان والاستقرار .

رابعاً ـ إذا تناسينا كل الشعارات التى ينادى بها المؤمنون بضرورة التدخل الحكومى باسم الاشتراكية ، والشعارات التى ينادى بها المؤمنون بضرورة عدم التدخل الحكومى باسم الحرية الاقتصادية . إذا تناسينا هذه الشعارات التى يريد كل من الفريقين أن يعبىء بها الرأى العام لنصرته واستمالته إليه وجدنا أن الفرق الفنى الجوهرى بين الاقتصاد فى ظل النظام الاشتراكى وبين النظام الحر : بين القطاع العام وبين القطاع الخاص ، بين ما هو حكومى وبين ما هو أهلى لا ينحصر فى ملكية أدوات الإنتاج ، ولا فى نظام العمل ، ولا فى العلاقة بين صاحب العمل والعمال بقدر ما ينحصر فى المركزية واللامركزية . فالقطاع العام يغلب عليه الطابع المركزى الجامد ، أما القطاع الخاص فيغلب عليه الطابع اللامركزى المرن . فتوزيع إنتاج سلعة ما بين عشرين شركة أهلية

مثلا هو أوضح صورة للامركزية ، أما إخضاع هذه العشرين شركة لجهاز واحد يخضع بدوره لإحدى الجهات الحكومية فإنه يمثل صورة من صور المركزية . وهذه الظاهرة قد تجلت بوضوح فى الاتحاد السوفييتى حين كان التركيز الحكومى فى شكله الهرمى الجامد ، موشكا أن يؤدى إلى نكسة فى التنمية الاقتصادية السوفييتية ، وكانت المعركة التى قادها الرفيق خروشوف للتخلص من المركزية الجامدة التى تركزت فى موسكو ونجح فيها ، هذه المعركة كانت أعمق وأبعد أثرا من الانتصارات التى أحرزها فى ميدان الحرب الباردة ، أو فى ميدان الفضاء الخارجى .

وهنا تظهر قوة حجة من ينادون بحفظ التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص . فبدلا من أن تصبح دولة ما من الدول التى تتجه نحو الاشتراكية ، بعد قليل من الزمان مضطرة إلى مثل مابذل الاتحاد السوفييتى من جهاد وتضحية فى سبيل معركة اللامركزية كى تعود إلى مثل ما كانت عليه ، أليس من الخير لها أن تحتفظ بادىء ذى بدء بالتوازن الحكيم بين القطاع العام والقطاع الخاص ؟.

خامساً ـ إن الحد الفاصل بين القطاعين يجب أن يتضمنه

دستور الدولة ليكون فى ذلك كفالة للتوازن المنشود بين القطاع العام والقطاع الخاص .

لقد ناقشنا هذا فى الندوة التى نظمتها جريدة الجمهورية، ولكن الأستاذ الدكتور جمال السعيد اعترض على بعض ما نادينا به ونشر ذلك فى عـــدد الجمهورية الصادر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦١ .. واقتضى ذلك منا أن نضيف إلى ما ذكرناه أن القطاع العام لا يعنى دائما الصالح العام ، بل لقد ينحرف أحيانا فيكون لصالح فئة من المنتفعين . كما أن القطاع الخاص لا يعنى دائما مصلحة فئة من المواطنين ، بل لقد يعنى مصلحة الشعب عامة ، ويكون العاملون فيه خيرة الشعب وأكثر أبنائه نشاطا .

ثم إن وضع الحكم فى مدى نشاط القطاع الخاص فى يد القطاع العام يجعل هذا الأخير خصما وحكما فى وقت واحد ، لذلك يجب أن يكون الحكم بينهما سلطة أسمى من القطاعين ، وهى سلطة الدستور الذى يعين دائرة نشاط كل منهما لحفظ التوازن بينهما .

وإذا كانت بعض الدساتير لم تحدد المرافق التى يجدر بالدولة أن تؤممها ، فإن ذلك ليس معنـــاه أن يكون فى كل دستور . ولا يصح أن يقيد دستور ما تضمنته دساتير أخرى ، على أن

هناك دساتير تضمنت ذلك الحد الفاصل ، فالدستور السوفييتى نفسه حدد دائرة نشاط القطاع الخاص ، كما وضع حدودا للملكية الخاصة .

أما تحديد نشاط كل من القطاعين فليس أمرا عسيرا ، إذ أنه لا يتجاوز تضمين الدستور ذكر الحد الأقصى للملكية الزراعية والعقارية ، وأنواع الشركات التجارية والصناعية التى تعتبر داخل نطاق القطاع الخاص مباشرة ليطمئن العاملون فيها إلى مصايرهم .

على أن العبرة ليست بالأرقام ، ولا بالحد الأقصى ، والحد الأدنى ، فالمعنويات القيمة لا تقدر بالأرقام ، وحماية النشاط الفردى هو الأمر المعنوى القيم الذى لا يقدر بثمن ، لأنه ملازم للحرية الفردية ، ولأنه منبثق من حقيقة العبقرية العربية التى يجدها الباحث فى عامة الشعب ، لا فى النظريات المنقولة التى يرددها النظريون .

الاشتراكية الأفريقية الآسيوية

هل هناك إشتراكية أفريقية آسيوية ؟ وهل لهذه الإشتراكية مميزات خاصة ؟ وهل تختلف عن الإشتراكية التى قامت فى أوربا الغربية ويتمذهب بها كثير من أحزابها ، ويتمسك بهـــا كثير من تنظيماتها ؟ وما هى العلاقة بين الإشتراكية الأفريقية الآسيوية ، والإشتراكية الأوربية .

هل هناك عامل مشترك بين الإشتراكية التى ينادى بها نهرو ، والاشتراكية التى يدافع عنها سيكوتورى ، والإشتراكية التىيدين بهـا الزعيم الهندى نارايان ، واشتراكية بورما ، والإشتراكية الديمقراطية التعاونية ؟ . وإذا وجد هذا العامل فما هو ؟ .

الحق أنه بين تلك الإشتراكيات الأفريقية الآسيوية أكثر من عامل مشترك ، وأكثر من صلة قربى أو نسب :

أولا ـــ كل هـذه البلاد فى مجموعها حديثة الاستقلال ؛ ومن هنا كانت الحركات الإشتراكية التى قامت بها حـديثة العهد . ففى الهنـد مثلا نشأ أقدم حزب إشتراكى فى عام ١٩٣٤ ، وفى البلاد الأفريقية عامة لم تظهر الحركات الإشتراكية إلا عقب الحرب

العالمية الثانية ، فى حين أن الحركات الاشتراكية ظهرت فى أوربا عقب الثورة الفرنسية ، وإن كانت لم تزدهر إلا عقب الحـــرب العالمية الأولى .

ثانيا — الحركات الإشتراكية التى ظهرت فى البلاد الأفريقية الآسيوية كانت كلها مرتبطة أوثق ارتباط بالحركات الاستقلالية التى قامت هناك . فكانت محاربة الاستعمار هى الهدف الرئيسى ، بخلاف الوضع فى الحركات الإشتراكية الأوربية التى جعلت هدفها الرئيسى محاربة الرأسمالية .

ثالثا — الإشتراكية التى ظهرت فى أفريقيا أو فى آسيا لم تكن اشتراكية منبثقة من البيئة الأفريقية الآسيوية ذاتها بقدر ما كانت مستمدة مصادرها الفكرية من النظريات الاشتراكية التى ظهرت فى أوربا ، أما الاشتراكية الأوروبية فانها نابعة من واقع المجتمع الأوربى ، سواء منها الإشتراكية المتطرفة التى ظهرت فى تجربة الكوميون فى باريس سنة ١٨٧٠ ، أو الاشتراكية العمالية التى ظهرت نتيجة للحركات النقابية فى انجلترا عقب الحرب العالمية الثانية ، أو الإشتراكية المسيحية التى نمت فى كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا عقب الحرب العالمية الثانية مستندة إلى قوة مسيحية كبرى فى كل من هذه البلاد .

وبمعنى آخر أن الاستعمار الغربى الذى نقل إلى مستعمراته فى أفريقيا وآسيا النظم الرأسمالية ، حمل معها ضمنا بذور الحركات القومية والحركات الإشتراكية .

رابعا — الاشتراكية الأوربية عامة ، إشتراكية تهدف إلى إعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات الشعب . فكانت العدالة الإجتماعية هى هدفها الأسمى، سواء أخذت بنظرية صراع الطبقات أو لم تأخذ بها . أما الإشتراكية الأفريقية الآسيوية فهدفها التنمية الإقتصادية ، وزيادة الإنتاج أكثر مما ترمى إلى إعادة توزيع الثروة ، وذلك لسبب يسير هو أنه لا توجد فى هذه البلاد ثروة بالمعنى الصحيح تستحق التوزيع . فالإشتراكية الأوربية تمثل إشتراكية البلاد الغنية ، أما الإشتراكية الافريقية الآسيوية فتمثل إشتراكية البلاد المتخلفة والبلاد الآخذة بأسباب النمو .

خامساً — ثمة فرق آخر بين موقف الإشتراكية الأفريقية الآسيوية وبين موقف الإشتراكية الأوربية من الشيوعية الدولية . ويرجع ذلك إلى أن الإشتراكية الأوربية ظهرت قبل ظهور الشيوعية وهى مذهب تعتبره الإشتراكية انحرافاً عنها ، أما اشتراكية البلاد الأفريقية الآسيوية عامة فقد ظهرت فيها بعد ظهور الشيوعية . وإلى هذا تعزى نظرة البعض إلى الاشتراكية

الأفريقية الآسيوية كأنها فرع من فروع الشيوعية ، مما أثار بعض أزمات الثقة بين الحركات الوطنية وبين الحركات الاشتراكية فى أفريقيا وآسيا ، واحتاج الأمر إلى وقت كى تتبلور فيه الحركات الإشتراكية فى أفريقيا وآسيا فتزول تلك الأزمات .

سادساً — هناك خصيصة أخرى تتميز بها الاشتراكية الأفريقية الآسيوية ، وهى ارتباطها بالدين وهو يعتبر ركنا ذا شأن كبير فى المجتمعات الأفريقية الآسيوية ، أيا كان هذا الدين . بخلاف الاشتراكية الأوربية فقد جعلت العلمانية ركنا من أركان دعوتها ، باستثناء الحركات الاشتراكية المسيحية .

من هذه العجالة يتضح أن الحركة الاشتراكية ليست مقصورة على بلادنا ، ولكنها جزء من الموجة الاشتراكية التى عمت القارتين المتخلفتين من نيودلهى إلى كوناكرى إلى أكرا ، والتى أصبحت أسلوبا جديدا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد .

ونرى كذلك من هذه العجالة أن ذلك الأسلوب الجديد يختلف بطبيعته عن الأسلوب الاشتراكى الغربى الذى اتبع فى مثل السويد والدانمرك وهولندا ، أو الأسلوب الاشتراكى

الشرقى الذى اتبع فى موسكو وبيكين ووارسو ...

وإذا تحققت نتائج تلك الاشتراكية الجديدة فسيكون العالم الأفريقى الآسيوى قد استطاع أن ينهض بنفسه وفقا لأسلوب جديد مستمد من طبيعة ظروفه ، ولا تغيير لحال قوم لا ينبع التغيير من صميم أنفسهم .

الفصل الرابع

دراسات فى الاستعمار

١ — الكومنولث والاستعمار البريطانى .
٢ — العزة والاستعمار الفرنسى .
٣ — الماركسية والاستعمار السوفيتى .
٤ — النهروية والاستعمار .

الكومنولث والاستعمار البريطانى

لا يقاس نجاح الاستعمار البريطانى باستيلائه على منطقة ، أو بتغلبه على مزاحم له فى منطقة أخرى ، أو بالقضاء على حركة قومية فى منطقة ثالثة ، بمقدار ما يقاس بأنه كفل لنفسه البقاء من حيث كان يظن أنه قد قضى عليه . وقد تجلت عبقرية هذا الاستعمار فى التطور المستمر الذى تبلور فى الكومنولث .

وقد صدر حديثا كتاب عن الكومنولث بقلم الكاتب الانجليزى « ديريك إنجرام » تحت عنوان « رفقاء فى المغامرة » وقدم له « روبير منزيس » رئيس وزراء استراليا .

وعنوان هذا الكتاب فى حاجة إلى تفسير ، فالمغامرة عند المؤلف هى الحياة والسلام والحرب والرخاء والأزمات . أما الرفقاء فيعنى بهم الدول المنضمة إلى الكومنولث . فما هو الكومنولث الذى يجمع بين دول متباعدة جغرافيا ، وتاريخيا ، واقتصاديا ، وعنصريا ؟ وما هدف هذه المنظمة التى يقول فيها مستر منزيس فى مقدمة الكتاب « لا يدرى الرأى العام عنها إلا القليل » ؟

لماذا تنضم دولة كالهند إلى الكومنولث ، رغم أنها تأخذ بسياسة الحياد الإيجابى وعدم التحيز ، مع أن إنجلترا « أم الكومنولث » هى أحد أركان الكتلة الغربية ؟.

كيف أن دولة مثل غانا وهى تستنكر الاستعمار، وتندد به، وتعاهد نفسها على أن تكافحه ، تستطيع أن تبقى فى الكومنولث مع أن انجلترا هى أقوى أركان الاستعمار ؟ .

ماهى « الرابطة الخفية » التى أشار إليها الرئيس نهرو فى خطبة له ألقاها فى نيودلهى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وهى العبارة التى تحمل فى طواياها سر تماسك الكومنولث ؟ .

كل هذا يوضحه لنا هذا الكاتب الانجليزى فى مؤلفه الذى نعرض له فى هذه الصفحات .

يتكون الكومنولث من انجلترا ومجموعة من الدول التى كانت من قبل مستعمرات انجليزية ثم استقلت واحدة تلو الأخرى ، وانضمت إلى هذه المجموعة التى أطلق عليها اسم الكومنولث :

ولقد كانت الثورة الأمريكية التى انتهت بتحرير مستعمرات أمريكا الجنوبية وعرفت فى عام ١٧٧٦ باسم « الولايات المتحدة الأمريكية » بمثابة نذير لبريطانيا بأن تعيد النظر فى سياستها الاستعمارية .

ولم يظهر أثر لهذا النذير إلا سنة ١٨٣٩ حينما قدم لورد دورهام تقريره المعروف الذى حلل فيه أسباب التوتر فى مستعمرة كندا، وضمنه مبادئ اقترحها لتنظيم الحكم الذاتى للمستعمرات ، فكانت أولى ثمرات هذا الاتجاه استقلال كندا سنة ١٨٦٧ ، ثم تلا ذلك إعلان استقلال استراليا فى بداية هذا القرن سنة ١٩٠١، ثم نيوزيلندا بعد ذلك بست سنوات ، ثم اتحاد جنوب أفريقيا سنة ١٩١٠ .

وبعد الحرب العالمية الثانية استقلت دول أفريقية وآسيوية ، منها الهند وباكستان وسيلان سنة ١٩٤٧ ، وغانا واتحاد الملايو سنة ١٩٥٧ ، وسنغافورة سنة ١٩٥٩ ، ونيجيريا سنة ١٩٦٠ . وسيراليون سنة ١٩٦١ ...

وحين نستعرض القائمة التى أوردها المؤلف وضمنها الأقاليم التى تكون منها الكومنولث نجد المؤلف لا يشير إلى ايرلندا إلا اشارة عابرة ، مع أن انجلترا كانت قد فرضت عليها عضوية الكومنولث فرضاً فى ديسمبر سنة ١٩٢١ ، ولكن ما لبث أن دار صراع عنيف بين الدولتين ، زادت شدته حين وصل الرئيس ديفاليرا إلى حكم ايرلندا فى فبراير سنة ١٩٣٢ .

ولكن المؤلف أغفل ذلك ، كما أنه لم يذكر شيئا عن الحرب

الاقتصادية التى دامت طويلا رغم اتفاقية ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٨ ، ولم يحدثنا عن موقف ايرلندا أثناء الحرب العالمية الثانية حين رفضت أن تعلن الحرب على دول المحور ، بل رفضت حتى أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول رغم ما بذلته الدبلوماسية الأمريكية من مساع وجهود ، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى أعلنت ايرلندا خروجها من الكومنولث .

نعم إن علاقة انجلترا بايرلندا ليست ذات شأن فى ذاتها ، وليست ذات شأن أيضاً بالنسبة إلى الكومنولث ، إلا أننا أبدينا اهتماما باستعراض علاقاتها بانجلترا فى ظل الكومنولث، لنبين أن المؤلف قد أخفى جانبا من جوانب إخفاق الكومنولث فى قلب العالم الأوربى .

وقد يرد علينا المؤلف بأنه لم يتردد فى اظهار جوانب الضعف فى الكومنولث ، غير أنه لم يعرض للماضى بل عرض للحاضر والمستقبل ، إذ يقول إن المشكلة الجوهرية التى تعترض الكومنولث تتمثل فى أفريقيا عامة، والتمييز العنصرى خاصة، وما دام الكومنولث غير قادر على حل هذه المشكلات فإن مستقبله محوط بالريب والشكوك .

ويتحدث المؤلف فى كتابه عن مختلف الأجهزة التى تربط بين مختلف أعضاء الكومنولث، والتى لايكاد يدرى بها الرأى العام. ومن هذه الأجهزة :

١ — المؤتمر الإمبراطورى واجتماعاته دورية ، وفيها يجتمع رؤساء الكومنولث ليتعرف بعضهم إلى بعض ، ولتقوم بينهم علاقات وصداقة تكفل الانسجام بينهم باعتبارهم ممثلين لبلادهم.

٢ — وزارة علاقات الكومنولث التى حلت محـــل وزارة الدومنيون سنة ١٩٤٧ بعد أن كانت من قبل تسمى وزارة المستعمرات بالنسبة إلى العلاقات الدولية بين بعض دول الكومنولث وبعضها الآخر .

٣ — التمثيل الدبلوماسى بين أعضاء الكومنولث يقوم به مندوب سام عن كل دولة ، وتعتبر مكانته أعلى من مكانة السفير العـــادى ، إذ من حقه أن يتصل بجميع الإدارات الحكومية فى الدولة المعتمد لديها ، أما السفير فليس له أن يتصل بها إلا عن طريق وزارة الخارجية .

٤ — المؤسسات واللجان التى تشرف على التعاون بين أعضاء

الكومنولث فى مختلف الميادين ، وعددها سبع وسبعون هيئة بين رسمية وغير رسمية مثل لجنة الكومنولث للغابات ، ومجلس الكومنولث للنقل الجوى ، والجمعية البرلمانية للكومنولث ونحوها .

ومن الروابط التى تدعم العلاقات بين أعضاء الكومنولث رابطة التعليم . فيذكر المؤلف أنه فى سنة ١٩٥٩ كان هناك ستة وعشرون ألف طالب من مختلف دول الكومنولث يتلقون علومهم فى انجلترا ، وأكثرهم كان من النيجيريين إذ بلغ عددهم ٥٧٠٠ طالب .

ويتقدم المؤلف بعدة مقترحات جريئة لتدعيم الكومنولث وإصلاح أجهزته المختلفة، إذ أنه يتنبأ بأن كل المستعمرات الإنجليزية ستستقل فى السنوات القليلة القادمة ، فعلى الكومنولث أن يستعد منذ الآن لضمها إلى مجموعته . ومن هذه المقترحات : تعديل مناهج التعليم فى المدارس الإنجليزية بحيث يصبح الكومنولث من المواد الأساسية المقررة للدراسة ، لا من وجهة النظر البريطانية فقط ، بل من وجهة نظر مختلف الدول الأعضاء أيضاً . ويقترح إلى ذلك توزيع الجزر الخاضعة للاستعمار الانجليزى فى شتى أنحاء العالم بين دول الكومنولث بعد أن تمنح كل منها حكماً ذاتياً . فمثلا توضع جزر المحيط الهادى تحت إشراف كل من نيوزيلندا واستراليا ، وجزر المحيط الهندى تحت إشراف الهند وهكذا . .

ويقترح كذلك أن تدمج وزارة المستعمرات فى وزارة الكومنولث ، فبعد استقلال نيجيريا لم يعد لبقاء وزارة المستعمرات أى معنى .

ثم يقترح أن يكون باب الوظائف فى وزارة الكومنولث مفتوحا أمام موظفين ينتمون إلى مختلف جنسيات دول الكومنولث حتى تتحول هذه الوزارة من انجليزية خالصة إلى دولية خاصة بدول الكومنولث . فالعلاقات بين دول الكومنولث يجب ألا تجرى شئونها دائماً عن طريق انجلترا ، بل تجرى مباشرة بين أعضاء الكومنولث ، فتدعيم العلاقات مثلا بين الهند وكندا ، أو بين استراليا وغانا لا تقل أهمية عن تدعيم العلاقات بين هذه الدول وبين انجلترا .

ثم يناقش المؤلف موقف الكومنولث من الدول الصغيرة وما فى حكمها إذا أرادت أن تنضم إلى الكومنولث . فماذا يكون موقف الكومنولث إذا أرادت عدن مثلا أو مالطة أو زنجبار الانضمام إلى الكومنولث ؟ أيضمها إليه أم يرفض مطالبها ، وإذا ضمها إليه ألا تكون عبئاً قد يؤدى إلى ضعفه ؟.

وهنا يذكر الحلول المختلفة ، ومنها أن الحد الأدنى للدولة التى تصلح لعضوية الكومنولث هو ألا يقل عدد سكانها عن مليونى نسمة . ومنها أن تقبل ولكن تمنح مقعداً غير دائم ، وأن تكون

عضويتها بالتناوب على غرار ماهو متبع فى مجلس الأمن بالنسبة إلى الدول غير الخمس صاحبات المقاعد الدائمة . ومما يقترحه أيضاً ألا تكون لندن وحدها مقر اجتماع المؤتمرات الإمبراطورية ، فمن الخير أن يكون مقره بالتناوب تارة فى نيودلهى ، وأخرى فى أوتاوا ، أو لاجوس ، أو أكرا ، أو غيرها ..

ومن أهم مقترحاته التى تقدم بها تنظيم الدعاية للكومنولث : فيذكر أن وزارة الكومنولث لم يدرج فى ميزانيتها لعام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلا ثمانون ألف جنيه لقسم الدعاية والاستعلام ، وهذا قدر ضئيل لايفى بشىء من واجب الدعاية لهذه الهيئة الكبيرة . ويرى أن الدعاية يجب أن يمتد نشاطها إلى ثلاثة ميادين :

أولا — الدعاية فى المستعمرات البريطانية لتلم شعوبها بحقيقة الكومنولث ولتدرك معنى الحكم الذاتى ، ولتهيأ الأذهان فيها للانضمام إلى الكومنولث حين يتم استقلالها .

ثانياً — الدعاية للشعب البريطانى باعتباره محور الكومنولث ، ولتعرف الشعوب الأخرى مقدار مافيه من مميزات وما له من أهمية .

ثالثاً — تبادل المعلومات عن الكومنولث بين مختلف أعضائه .

ويرى لتحقيق كل ذلك أن تنشأ مصلحة استعلامات للكومنولث تنظم هذه الدعاية وتشرف عليها .

ثم يختتم كتابه فى أسلوب صحفى قائلا : بماذا ياترى يحكم التاريخ على الكومنولث بعد مضى مائتى عام ؟ أيكون فى حكمه الفقرة التالية : بعد الحرب العالمية التى دامت من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ ازدادت الامبراطورية البريطانية اضمحلالا فتنازلت عن سيادتها لمستعمراتها واحدة بعد الأخرى قانعة برابطة جديدة سمتها « الكومنولث » ؟ أما أن هذه الرابطة الجديدة قد أثبتت ضعفها من الناحية النظرية والفكرية ، وضعفها أيضاً من الناحية العملية ، فذلك لأن كل دولة من هذه الدول التى يتكون منها الكومنولث قد اتخذت لنفسها سياسة خاصة بمنأى عن بريطانيا حتى أصبحت دولة ثانوية .

أم ياترى سيقرأ النـاس من أحكام التاريخ أن « عبقرية الانجليز لا حدود لها ، فحين أصبحت الامبراطوريات غير ذات موضوع ، استطاعوا أن يحولوا امبراطوريتهم إلى مجموعة من الدول الصديقة سميت « الكومنولث » وهو الذى يعتبر أساساً لنظام الحكومة العالمية التى تسود اليوم !! .. »

إن المؤلف لم يذكر لنا أى الرأيين سيكون أقرب إلى حكم التاريخ ، ولكنه يقول إنه إذا أراد الكومنولث أن يصدق عليه الحكم الثانى ، فعليه أن يوازن مابين غنى الغرب وتقدمه وبين فقر الشرق وتأخره من بعد شاسع ، يتمثل فى أن متوسط عمر الفرد فى بورما ٣٧ سنة ، فى حين أن متوسط عمر الفرد فى بريطانيا واستراليا ٧٠ سنة ! !

العزة والاستعمار الفرنسى

تقول الماركسية اللينينية إن الرأسمالية نظام فاسد كان يجب أن ينهار من تلقاء نفسه لما يتضمنه من تناقض فى ذاته ولكن الذى أنقذه من الإنهيار الأكيد هو التوسع الإستعمارى .

وهذا قد يصدق بعض الشىء، إلا أن هناك عنصراً آخر قد أهملته النظرية الماركسية اللينينية وهو غريزة العزة التى لا تتردد بعض الأمم من أجل الإحتفاظ بها فى تضحية مصالحها المادية والإقتصادية ، وتتجلى تلك الظاهرة بوضوح فى الاستعمار الفرنسى الذى ما غامر فى سبيل المستعمرات إلا إرضاء للكبرياء والعظمة .

وهذا هو ماتضمنه كتاب هنرى بروتشويك المؤلف الفرنسى، وعنوانه « الاستعمار الفرنسى بين الخرافة والحقيقة » والكتاب ذو نزعة علمية ، يستند إلى الوثائق الرسمية وإلى المناقشات التى دارت فى برلمانات الدول الاستعمارية ، وإلى التقارير الدبلوماسية، فهو بذلك يختلف عن غيره من المؤلفات التى تناولت موضوع الاستعمار فى دراسات سطحية أو عاطفية .

يبدأ الكتاب بدراسة المتناقضات التى أدت إلى قيام الاستعمار،

فيذكر ما جاء على لسان الفيلسوف الانجليزى بنتام فى كتابه المنشور فى سنة ١٧٩٣ بعنوان تحرر المستعمرات ، وقد وجه فى ختام كتابه هذا نداء إلى المستعمرين قال فيه : « أتركوا مستعمراتكم لأنه ليس لكم حق فى حكمها ، ولأنها تفضل أن لا تحكموها ، ولأنه مما يخالف مصلحتها أن يكون حكمها فى يدكم ، ولأنكم لا تكسبون شيئا من حكمكم لها ، ولأنكم لا تستطيعون الاحتفاظ بها ، ولأن الأموال التى تصرفونها فى سبيل الاحتفاظ بها متبهظكم ... »

ثم يعرض لتصريحات شلبورن الوزير الإنجليزى القائل فى عام ١٧٣٨! : « إننا نفضل التجارة على الاستعمار » ثم يثبت أن التجارة قد زادت بين انجلترا والولايات المتحدة بعد استقلال هذه الدولة الأخيرة .

وهذه النزعة المتحررة تجاه الاستعمار مختلف على تاريخ بدئها ، فهناك من يرى أنها بدأت سنة ١٧٨٣ على أثر تحرر الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعمار الانجليزى ، ويرى آخرون أنها بدأت سنة ١٨٠٧ وقتما ألغيت تجارة الرقيق ونشأ الحزب الراديكالى فى انجلترا ، على حين أن هناك من يرى أنها ترجع إلى سنة ١٨٤٩ ، وهو تاريخ حرية التجارة وهى لا تتمشى مع النزعة الإستعمارية .

ويرى المؤلف أن التدخل الانجليزى فى القارة الأفريقية يرجع إلى الرغبة فى مكافحة تجارة الرقيق أكثر مما يرجع إلى الأطماع الإستعمارية . ويقدم لقرائه قرارات مجلس العموم البريطانى وكانت تطلب من الحكام البريطانيين عدم التوسع فى المستعمرات، وتؤكد أن الهدف النهائى هو العمل على النهوض بهذه البلاد ومساعدتها على الرقى والتقدم . وهذا التحليل الذى تقدم به هنرى بروتشويك سبقه إليه آخرون من المؤلفين الإنجليز، إلا أن صدوره على لسان كاتب فرنسى، وصدوره من هذا الكاتب الذى يقسو على استعمار بلاده، مما يجعل لكلامه وزنا خاصاً .

ولم تكن هذه المقدمة التى تناول فيها الاستعمار الإنجليزى إلا تمهيداً لدراسة الاستعمار الفرنسى، واظهارا لما بين الاستعمارين الإنجليزى والفرنسى من فروق جوهرية . أما الاستعمار الفرنسى فعلى نقيض الاستعمار الانجليزى، لا تمتد جذوره إلى التجارة بل يقنع بمظاهر العزة والمجد والكبرياء . فحين كان ريشيليو يطالب بمستعمرات، ما كان يبغى من وراء ذلك إلا أن يزيد ملك فرنسا عظمة وفخارا وإلا أن يظهر أبهته لينافس به ملك أسبانيا فى عظمة ملكه، أما الناحية الاقتصادية والتجارية فكانت ثانوية . وحين أضاعت فرنسا كل مستعمراتها فى آسيا وأمريكا على أثر الثورة

الفرنسية ، لم يهتم الرأى العام الفرنسى بذلك ، بل إن كثيرين من القادة والمفكرين طالبوا بأن تتخلص فرنسا مما بقى لها من مستعمرات لأنها تأخذ أكثر مما تعطى . ولم يتردد الجنرال فوى فى أن يعلن أن المستعمرات لا فائدة منها أثناء السلم وهى مصدر خطر أثناء الحرب ، وقال: « احسبوا النفقات التى تتحملها بحريتنا فى حماية تجارتنا الخارجية ، فسيظهر لكم أن هذه النفقات يمكن أن تكون أجدى لنا لو أنها تستخدم فى تحسين زراعتنا ، وتنشيط تجارتنا الداخلية ، وتنمية صناعتنا » ويقول النائب بسيير فى هذا المعنى سنة ١٨٢٩ : « لما لمستعمراتنا من قيمة، ولما تتطلبه من تكاليف فاننا سنكسب كثيراً إذا تخلصنا منها » .

وهنا يتساءل القارىء لم لم يكن لتلك النصائح الحكيمة أثر فى الرأى العام الفرنسى ؟ ولماذا لم يؤخذبها ؟ والمؤلف يقدم لنا الجواب فى عبارة وجيزة إذ يقول : « لا بحرية بدون مستعمرات» بمعنى أن وجود المستعمرات يقتضى وجود بحرية قوية ، فأنصار البحرية من قادة وسياسيين كانوا يتمسكون بالمستعمرات لا من حيث هى مستعمرات ولكن لتقوية البحرية الفرنسية ، وهذه الظاهرة تفسر أيضا اهتمام الجيش والعسكريين جميعا بالمستعمرات، فالحروب الاستعمارية كانت وسيلة للترقيات السريعة، والتخلص من ملل الحياة فى الثكنات ، وعلى هذا كان من منطق الأشياء

أن تكون الجزائر خاضعة رأسا لوزارة الحربية، بينما كانت الهند الصينية تابعة لوزارة البحرية .

ويستخلص المؤلف من هذا أن الهدف الحقيقى للاستعمار الفرنسى لم يكن الربح المادى ، ولم يكن توظيف رءوس الأموال ، بل كان مجرد الرغبة فى بسط السلطان تظاهرا بالمجد والكبرياء.

ويؤيد رأيه هذا بمذكرات قنصل فرنسا فى شنجهاى سنة ١٨٤٩ التى بعث بها إلى وزيره يشكو فيها عدم اهتمام فرنسا بالتجارة ، كما يشير المؤلف أيضا إلى مذكرة سرية وزعت على رجال الدين من الصينيين الذين فهموا حقيقة الاستعمار الفرنسى إذ قالوا: إن الفرنسيين لا يهتمون بالتجارة قدر مايهتمون بالتظاهر بالمجد

وابتداء من سنة ١٨٧٠ ظهر باعث جديد على الاستعمار الفرنسى وهو الرغبة فى إزالة آثار الهزيمة التى لحقت فرنسا فى الحرب السبعينية، إذ رأت أن الوسيلة الوحيدة لاسترداد عظمتها ومجدها، وإشباع النزعات الوطنية المتطرفة هى التوسع خارج الحدود الفرنسية ، أى تكوين إمبراطورية فيما وراء البحار .

ويشرح المؤلف بطريقة علمية دقيقة بواعث الحركة الفكرية والثقافية التى لازمت هذا الاتجاه وعززته ، فظهرت فى الجمعيات

الجغرافية التى تبحث عن الكشوف الحديثة . فالجمعية الجغرافية الفرنسية التى أنشئت سنة ١٨٢١ ، لم يكن فيها أكثر من ثلاثمائة عضو حتى سنة ١٨٦٠ ، أما بعد الهزيمة فى الحرب السبعينية فقد بلغ أعضاؤها سنة ١٨٧٣ سبعمائة وثمانين ، وبين سنة ١٨٧١ وسنة ١٨٨١ أنشئت إحدى عشرة جمعية جغرافية خارج باريس وأصبح مجموع أعضاء الجمعيات الجغرافية فى فرنسا ٩٥٠٠ عضو ، بينما كان مجموع أعضاء الجمعيات الجغرافية فى أنحاء العالم لا يزيد على ثلاثين ألفا ، هذا إلى أن ثانى مؤتمر جغرافى دولى انعقد فى باريس سنة ١٨٧٥ . والاهتمام بالكشوف الجغرافية الجديدة لم ينحصر فى الجمعيات العلمية ، ولكنه امتد إلى الصحف اليومية التى أعلنت صراحة أكثر من مرة أن هزيمة سنة ١٨٧٠ لا يمكن أن تمحى إلا بانتصارات جديدة فى أفريقيا وآسيا ......

وقد ظهر فى هذه المرحلة أيضاً عشرات من المؤلفات كانت تنادى بالاستعمار وتبرره وتدافع عنه ، ومنها كتاب المؤلف لوروا بوليو (الاستعمار لدى الشعوب الحديثة) وكتاب الأب رابواسون (دراسات للمستعمرات والاستعمار تجاه فرنسا) وكتاب العميد بول كافاريل وعنوانه (المستعمرات الفرنسية) .

وامتدت هذه الحركة أيضاً إلى الميدان الهندسى والفنى إبعد

نجاح ديليسبس فى شق قناة السويس ،فشملت مشروعات هندسية كبرى لتحويل المياه فى تونس والجزائر ، وإقامة خط حديدى يربط بين أنحاء القارة الأفريقية . ثم يعرض المؤلف لإحصاءات دقيقة للتبادل التجارى بين فرنسا ومستعمراتها فيما بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٤ موضحاً ذلك برسوم بيانية ليظهر بهـــا ما إذا كان الاستعمار الفرنسى أفاد مالياً أو لم يفد ، ويستشهد بالأرقام على أن المستعمرات الفرنسية لم تكن ذات نفع للصناعة الفرنسية لسبب واضح هو أن هذه الصناعة لم تكن قادرة على تلبية مطالب المستهلكين ، كما يبين أن التوسع الاستعمارى كلف فرنسا أكثر مما أفادها .

أما المرحلة الثالثة للاستعمار الفرنسى ، فيرى المؤلف أنها تبدأ سنة ١٨٩٥ حين تولى جو تشمبرلن وزارة المستعمرات البريطانية ووضع خطة لتنشيط الاستعمار الانجليزى ، بما أدى إلى ازدياد التنافس الاستعمارى بين مختلف دول أوربا . فلم تتردد الأحزاب الفرنسية يومئذ فى إنشاء مجموعة استعمارية فى البرلمان سميت (الحزب الاستعمارى الفرنسى) كان أعضاؤه من جميع الأحزاب السياسية الفرنسية . ويقدم لنا دراسة تفصيلية لتكوين هـــذه المجموعة من حيث الاتماء الحزبى والمهنة ، ليستخلص من ذلك أن الجانب الاقتصادى لم يكن هو الغالب .

ثم يخصص المؤلف فصلا لازدياد نفقات وزارة المستعمرات الفرنسية ازدياداً مستمراً من ٤٢ مليون فرنك سنة ١٨٨٥ زادت إلى ٧٩ مليون فرنك سنة ١٨٩٤ ثم إلى ١٠٦ ملايين سنة ١٩٠٠ ، ثم إلى ١١٥ مليوناً سنة ١٩٠٢ . ويعرض لتفصيل هذه النفقات من واقع الميزانيات الفرنسية ، ومن واقع المناقشات البرلمانية فى معارضة هذه النفقات الباهظة .

ثم يتساءل : من الذين أفادوا من تلك الأموال الطائلة التى صرفت فى سبيل التوسع الاستعمارى؟. ويحصرهم فى ثلاث فئات: لصوص دوليين يجمعون ثرواتهم من المؤامرات والصفقات ، وتجار ، ثم موظفين وعسكريين . ويعرض أمثلة لكل فئة من هذه الفئات مؤيداً ذلك بالوثائق وذكر الأسماء ، ومنها أسماء الشركات .

ويختم بحثه بتحليل الاستعمار من الناحية الأدبية والخلقية ، ويؤكد أنه حتى سنة ١٩١٤ كان الرأى العام الأوربى بدون استثناء يؤمن بأن الاستعمار أمر لا غبار عليه بل إنه رسالة إنسانية ، وأن الحركات التحررية التى تظهر فى أفريقيا وآسيا لا تجد قبولا لدى الطبقة المثقفة فى أوربا ، وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٩٢٠ بعد قيام عصبة الأمم ، وحين بدأ حزب العمال البريطانى ينادى بالتحرر ويندد بالاستعمار. ويرى المؤلف أن كلمة

(استعمار) لم تستعمل بمفهومها المعيب إلا سنة ١٩٠٥ فى كتاب صغير للمؤلف بول لويس الماركسى .

ويجعل المؤلف ختام كتابه تمجيداً للاستعمار الغربى ، وحجته فى ذلك أنه رغم ما يلصق به من العيوب التى سجلها ، فانه قد نقل حضارة الغرب من رأسمالية وماركسية إلى البلاد الأفريقية الآسيوية ،وهو يرى أنها قد أفادت من هذه الحضارة .

وإذا كنا لا نقر المؤلف على كثير مما احتواه كتابه من آراء ونظريات ، وبخاصة ما يتصل منها بتمجيد الاستعمار ، فاننا نسجل له الأسلوب الذى نهجه والتزم فيهالدقة العلمية ، والاعتماد على الوثائق الأصلية والإحصاءات الدقيقة ، ونقره على أن الاستعمار لا يقوم على الناحية الإقتصادية فحسب ، بل إن لحب المجد والتظاهر بالسلطان والقوة والعزة أثر كبير فى كيانه ، ويمكن إدراك ذلك إذا قسنا الشعوب بالأفراد الذين ينشدون السلطان والعزةوالصيت الواسع فهم غالباً مايفضلون ذلك على المالوالثراء .

الماركسية والاستعمار السوفيتى

التاريخ يثبت أن التوسع والتسلط والاستعمار كلها أمور ملازمة للمجتمع البشرى منذ نشأ، فالاستعمار الفرعونى، والاستعمار المقدونى ، والاستعمار الفارسى ، والاستعمار البرتغالى ، كل هذا سبق بزمن طويل تلك الثورة الصناعية التى نشأ معها النظام الرأسمالى الذى تعده النظرية الماركسية أساساً للاستعمار .

فإذا كان الاستعمار لا يلازم نظاماً اقتصادياً معيناً بل يلازم المجتمع البشرى من حيث هو، فلا ريب أن المجتمع الشيوعى كغيره من المجتمعات ذو نزعة استعمارية بطبيعته .

فما موقف الماركسية من المستعمرات ؟ وما موقف الدول الشيوعية عامة ، والاتحاد السوفيتى خاصة من الدول الأفريقية الآسيوية التى كان يسود فيها الاستعمار ؟ وهل هناك استعمار سوفيتى قد يختلف عن الاستعمار الغربى فى مظهره ، ولكنه لا يختلف عنه فى جوهره ؟

هذه هى الأسئلة التى سنجيب عنها فى هذا الموضوع .

حين قامت ثورة سنة ١٩١٧ في روسيا قويت آمال الشيوعيين في أن تمتد تلك الثورة إلى الدول الرأسمالية الأوروبية تحقيقاً للنبوءات الماركسية ، فلما لم تتحقق، اجتهد فقهاء الماركسية في تفسير هذه الظاهرة التي أخلفت حدس كارل ماركس، فكانت نظرية لينين في ذلك أن الاستعمار الذي هو أقصى مراحل الرأسمالية هو الذي حال دون شمول الثورة الشيوعية في الدول الرأسمالية، لأن هذه الدول استمدت من مستعمراتها قوة مكنتها من تعويق مصيرها المحتوم .

وعلى أساس هذه النظرية كان من رأى لينين أن أى ثوره قومية تنشب في المستعمرات ستكون نتيجتها لا محالة إضعاف الدول الرأسمالية المسيطرة على هذه المستعمرات ، ومن شأن هذا أن يساعد الطبقة البروليتارية في هذه الدول على تعجيل الثورة للقضاء على النظام الرأسمالي .

هذا تبسيط موجز لنظرية لينين ، وعلى ضوء هذه النظرية اختلفت الآراء في السياسة التي يحسن أن تتبعها الشيوعية نحو المستعمرات الثائرة في وجه الاستعمار . وهذا الاختلاف قد ظهر جلياً في المؤتمر الشيوعي الذي عقد سنة ١٩٢٠ حيث رأى فريق كان يناصره لينين أن المنظمات الشيوعية في المستعمرات يجب أن تتعاون مع العناصر القومية غير الشيوعية لتحقيق الثـــورة

القومية التى هى فى نظرهم أقرب طريق إلى القضاء على الاستعمار. يلى ذلك مرحلة أخرى يطلب فيها من الشيوعيين أن يتخلصوا من العناصر غير الشيوعية لتتحقق الثورة الثانية وهى الثورة الشيوعية. وقد سمى هذا المنهج بالأسلوب اليمينى.

وكان هناك فريق آخر رأيه أن الثورة الشيوعية يجب أن يقوم بها الشيوعيون وحدهم ولو اضطروا إلى استخدام العنف دون التعاون مع العناصر القومية غير الشيوعية، اكتفاء بمرحلة واحدة للوصول إلى الحكم، وهذا المنهج هو الذى سمى بالأسلوب اليسارى.

وقد أخذ الاتحاد السوفيتى بالأسلوب اليمينى فى مواجهة دولة متخلفة تكاد تكون مستعمرة هى الصين، وظل آخذا به حتى سنة ١٩٢٧ حين وقع خلاف بين الزعيم شان كاى تشيك وحكومة موسكو أدى إلى تحول الاتحاد السوفيتى إلى الأسلوب اليسارى فى معاملته لحكومة شان كاى تشيك.

وعقب الحرب العالمية الثانية اتبع الاتحاد السوفيتى الأسلوب اليسارى وصدر بهذا الشأن قرار صريح من الكومنفورم حين عقد أول مرة فى سبتمبر سنة ١٩٤٧.

وبعد وفاة الرفيق ستالين وقع تغيير شامل فى الفلسفة الماركسية وفى السياسة الخارجية للسوفييت . وقد صدر أول تصريح رسمى لتسجيل هذا التغيير فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى ، وفيه سجل الرفيق خروشوف وجود منطقة حيادية فى العالم لا تخضع للنظام الرأسمالى ، ولا تخضع للنظام الشيوعى ، وهى المنطقة التى تضم الدول التى تعتبر متخلفة اقتصادياً ، وتعتبر حيادية من الناحية السياسية . وأعلن أن الشيوعية يجب أن تتبع مع دول هذه المنطقة المتخلفة أسلوباً جديداً لا هو الأسلوب اليسارى ، ولا هو الأسلوب اليمينى ، ولكنه أسلوب يمكن أن نطلق عليه اسم الأسلوب اليمينى المتطور . وعملا بهذا الأسلوب الجديد يكون من واجب الشيوعية أن تتعاون تعاوناً صادقاً أميناً مع العناصر الوطنية فى الدول المتخلفة . ومن هذا يتضح أن ثمة فرقاً جوهرياً بين الأسلوب اليمينى الذى كان ينادى به الرفيق لينين والأسلوب الجديد الذى سميناه اليمينى المتطور ، وهو الذى ينادى به اليوم الرفيق خروشوف . ومحصل الفرق أن لينين كان يرى أن التعاون مع العناصر الوطنية فى الدول النامية يجب أن يكون مؤقتاً حتى إذا تمت المرحلة الأولى من الاستقلال ، شرع فى العمل على القضاء على هدم العناصر بعدئذ . أما خروشوف فيرى أن التعاون الصادق الدائم ضرورى مع تلك

العناصر الوطنية لأن الثورة الشيوعية لم تعد اليوم فى حاجة إلى العنف .

وعند هذه المرحلة من البحث يجدر أن نورد ملاحظتين :

أولا — الهدف الأسمى عند لينين وخروشوف واحد ، وهو تحقيق الثورة الشيوعية سواء باتباع الأسلوب اليسارى ، أو الأسلوب اليمينى ، أو الأسلوب اليمينى المتطور .

ثانياً — أن اتباع الأسلوب اليمينى وقف على الدول المتخلفة ، أما الدول الرأسمالية المتقدمة فيجب أن يتبع معها الأسلوب اليسارى .

لم كان هذا التفاوت فى الأسلوب الذى تعامل به الدول الرأسمالية ، والذى تعامل به الدول المتخلفة أو النامية ؟

ففقهاء الماركسية وعلى رأسهم الرفيق خروشوف يعللونه بأن الدول المتخلفة ، وبخاصة دول أفريقيا الحديثة الاستقلال ، لم تصل بعد إلى الطور الرأسمالى الذى يستوجب تطبيق الأسلوب اليسارى أو الأسلوب اليمينى ، لأنها فى مرحلة اقتصادية وسياسية تسبق ظهور الرأسمالية . وبعض هذه الدول لا يكاد يختلف فى شىء

عن بعض الدول الأوربية فى العصور الوسطى ، وبعض آخر يكاد يكون مشابها لوضع فرنسا قبل سنة ١٧٨٩ ، أو انجلترا قبل الثورة الصناعية ، ومن ثم فلا محل لأن تطبق على هـــذه الدول النظرية الماركسية مادامت لم توجد فيها طبقة بروليتارية تستوجب قيام الثورة الشيوعية ، إذ فى مستطاعها أن تنتقل من المجتمع القبلى إلى المجتمع الشيوعى رأساً دون حاجة إلى أن تمر بمختلف الأطوار التى مرت بها الدول الأوربية .

وفقهاء الماركسية يقدمون لهذا أمثلة حية منها جمهورية منغوليا الخارجية ، والجمهوريات السوفييتية فى آسيا . فكلها قد انتقل رأساً من الطور القبلى شبه الإقطاعى إلى الطور الشيوعى . ويستخلصون من ذلك أن التعاون مع العناصر الوطنية تعاوناً صادقاً أميناً سيؤدى إلى ذلك التحول ، لأن الماركسية أصبحت من القوة بحيث تستطيع أن تنتصر على الرأسمالية بالطرق السلمية ، وفى مقدمتها الاقناع بتفوق نظمها على النظم الرأسمالية ، فما بالك بدول لا يعوزها هذا الإقناع لأنها لا عهد لها أصلا بالنظم الرأسمالية ؟

وإلى جانب هـــذا التفسير الماركسى الذى نودى به فى بعض المحافل الشيوعية وتناولته المجلات العلمية السوفيتية ، يوجد تفسير آخر نستمده من نظرية التعايش السلمى .

إن هذا التعايش السلمى لا يدعو إلى أن تحيا الكتلة الأمريكية والغربية إلى جانب الكتلة السوفييتية فحسب ، بل يدعو أيضاً إلى أن تقبل كل من المجموعتين مبدأ المنافسة السلمية فى المجموعة الثالثة أى المنطقة الحيادية التى لا تتبع إحدى الكتلتين . فالتعاون الشيوعى مع العناصر الوطنية فى هذه المجموعة الثالثة وفقاً للأسلوب اليمينى المتطور من العوامل التى تجعل المجموعة الأمريكية الغربية تطمئن كل الاطمئنان إلى صدق السوفييت فى مطالبتهم بالتعايش السلمى .

وبمعنى آخر أن الأسلوب الجديد الذى تسلكه الدول الشيوعية مع الدول المتخلفة أو النامية ، هو من عوامل تقوية نظرية التعايش السلمى التى ينادى بها الاتحاد السوفييتى على أساس أن الماركسية من القوة بحيث أصبحت فى غنى عن استخدام السلاح فى نشرها من ناحية ، ومن ناحية أخرى بلغت قدرة هذه الأسلحة على الإفناء الشامل بحيث باتت تهدد المجتمع البشرى بأسره .

وهناك تفسير ثالث يعنى دول المجموعة الثالثة ، وهو أن الشيوعية إذا استطاعت أن تجعل العناصر الوطنية فى البلاد المتخلفة أو النامية تطمئن إلى أن التعاون معها لن يجر عليها عواقب سيئة عاجلا أو آجلا ، أو يعرضها لمخاطر استعمارية من لون آخر

فإن العقبة الكبرى التى تقف فى سبيل تعاون تلك العناصر معها ستذلل ثم تزول . ولما كانت هذه العناصر الوطنية ليست لها فى الوقت الراهن فلسفة سياسية مرسومة غير مناهضة الاستعمار والرأسمالية ، يمكنها أن تتبنى الشعارات الماركسية شيئاً فشيئاً ، ثم تأخذ بالأنظمة الماركسية بعد ذلك ، وهذا مما يساعد على التطور الذى ينشده الشيوعيون .

هذا هو تحليلنا للتطور الجديد فى موقف الماركسية على ضوء ظهور مجموعة الدول المتخلفة أو النامية فى صعيد المجتمع الدولى . فماذا يجب أن يكون موقف هذه الدول إزاء هذا التطور الجديد ؟.

لاشك أن موقف هذه الدول يجب أن يكون ذا شقين، كلاهما مستمد من فلسفة الحياد الإيجابى .

أما الشق الأول فيمكن تلخيصه فى كلمة واحدة هى الترحيب ، أى ترحيب دول الحياد الإيجابى بهذه السياسة الجديدة التى من شأنها تقديم مزيد من المعونات الاقتصادية والفنية من ناحية ، والعمل على تدعيم السلام العالمى فى الأفق الدولى من ناحية أخرى .

أما الشق الثانى فيلخص أيضاً فى كلمة واحدة هى الحذر ، لأن

الأسلوب الماركسي الجديد لا يعنى أن الشيوعية عدلت عن هدفها الأسمى ، وكل ما فى الأمر أنها غيرت الأسلوب الذى يرمى إلى تحقيق هذا الهدف . وبديهى أن مؤدى ذلك أنه لامانع من رجوع الشيوعية إلى الأساليب الأخرى إذا اقتضت مصالحها ذلك، سواء أكان الأسلوب الذى ترجع إليه هو الأسلوب اليسارى الذى يتمثل فى إشاعة الفتنة واستعمال العنف ، أو الأسلوب اليمينى الذى يتمثل فى الثورة على مرحلتين .

وبين موقف الترحيب وموقف الحذر ، لابد أن تتخذ الدول النامية والمتخلفة فلسفة لها خاصة بها منبثقة من فلسفة الحياد الإيجابى ، فبدون فكر تهتدى به وتستند إليه وتنافح عنه ، لن يكون لها أمل فى أن تصمد فى مهب التيارات التسلطية العاتية الآتية من الشرق ومن الغرب على السواء .

النهروية والاستعمار

غاندى الزعيم الهندى المعروف نهج تجاه الاستعمار نهجا جديدا ، واتخذ لنفسه ولأتباعه فلسفة خاصة مع كونها لاتقوم على العنف فإنها قد هزت الاستعمار هزا عنيفا ، وكان لها أكبر الآثار فى تحرير الهند . وتأثر الزعيم نهرو بفلسفة غاندى وطورها التطوير الملائم للظروف الجديدة فأصبح له نسق خاص فى سياسته ، هو الذى يسمى « النهروية » . وقد أفضى بخلاصة فلسفته هذه للكاتب المعروف تيبور ماندى الذى سجل هذا الحديث فى كتاب سمى « محادثات مع نهرو » . وفى مقدمته يحكى لنا قصة وضع هذا الكتاب فيقول : إنه فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ أثناء عودته من اليابان حظى بمقابلة الرئيس نهرو ، وطلب منه أن يتيح له أربع جلسات لمناقشته فى بعض موضوعات تتكون منها عناصر لكتاب خاص ، وذكر له أن الأسئلة لن تكون دائرة حول السياسة اليومية ، ولكنها ستتناول مشاكل أوسع أفقا ، وتشمل ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع ، وقد طلب الزعيم نهرو أن تكتب الأسئلة ، ويمهل الوقت الكافى للإجابة عنها .

وقام الكاتب برحلة داخل البلاد ليتيح لنهرو فرصة الإجابة المتمهلة ، فلما عاد من رحلته وجد رسالة تنتظره من الرئيس نهرو بالموافقة. والتقيا مرارا، ودارت المحادثات وآلة التسجيل تثبتها . وهذه المحادثات المسجلة هى موضوع الكتاب الذى نحن بصدد عرضه وتحليله .

وقد حدثه نهرو عن حياته وعن سفره إلى انجلترا وهو فى الخامسة عشرة من عمره ، وأنه تأثر وهو فى جامعة كمبردج بالأفكار الاشتراكية وبخاصة الاشتراكية الفابية ، وذكر من الشخصيــــات التى تأثر بها : برنارد شو ، وبرتراند رسل ، والاقتصادى كينز ...

وسأله المؤلف : وما الذى أعجبك فى هذه الآراء ؟ أهو التنظيم المنطقى للمجتمع الذى كانوا يطالبون به ، أم النزعة ضد الاستعمار ؟ .

ويجيب نهرو : أنه رغم سخطه على التسلط البريطانى الذى كانت بلاده تعانى منه ، فإن النزعة ضد الاستعمار لم تكن هى الغالبة فى الحقيقة .

ويسأله المؤلف : أكنتم فى انجلترا حين قامت الثورة الروسية ؟ .

فيجيب نهرو : إنه كان وقتئذ فى الهند ، لاتشغله إلا فلسفة السياسة التى نادى بها غاندى ، ويضيف إلى ذلك أن انتصار اليابان على الروس كان من الأحداث التاريخية التى أثرت فى مجرى حياته ، رغم أنه كان يومئذ طفلا ، لأن هزيمة الروس أدت إلى تغيير كبير فى سير العلاقات بين آسيا وأوربا . وبعد أن ظفرت بلادى بحريتها واستقلالها صار الشاغل الأكبر الذى يستحوذ على تفكيرى هو العمل على رفع مستوى البلاد . غير أن التقسيم الذى تم بين الهند وباكستان والمذابح التى ترتبت على هذا التقسيم وقفت عقبة فى سبيل تنفيذ الخطة الهندية التى كنا قد وضعناها . ويصرح بأن تلك التجربة المؤلمة تعتبر أكبر صدمة منى بها فى حياته ، وأنها كانت مصدر ألم بالغ عنيف للزعيم الراحل غاندى ، إذ كانت تستهدف القضاء على الفلسفة التى من أجلها جاهد وفى سبيلها عمل. ويقول : إننا قد استطعنا أن نجتاز تلك التجربة، وأن نخرج منها أقوى مما كنا إذ كان شعورنا العام أننا جربنا أسوأ ما يمكن أن نمتحن به من تجارب ، وأن كل ما يمكن أن يصادفنا بعدئذ من

متاعب لابد أن يكون أقل قسوة مما مر بنا ، فساعد هذا على تقوية إيماننا بأنفسنا وبشعبنا .

وجميع المشاكل التى تعرضنا لها فيما بعد صارت فى نظرنا مجرد مشاكل عادية . وكان فى مقدمة هذه المشاكل التى أصبحنا نعدها عادية مشاكل اللاجئين الذين بلغ عددهم نحو سبعة ملايين، علينا أن نوفر لهم مطالب الحياة مع دخل الدولة المحدود ، وقد اتيح لنا أن نوفق فى هذا إلى حد بعيد .

ويختتم المؤلف الجزء الأول من كتابه بتوجيه سؤال طريف إلى الرئيس نهرو: هب أنك وأنت فى الحلقة السابعة من عمرك قابلت شابا لا يتجاوز من العمر عشرين عاما ودار بينكما حديث عنيف ، ثم تبين لك أن هذا الشاب ليس إلا أنت يا سيدى الرئيس فى هذه السن فماذا يوجه هذا الشاب من أسئلة ، وبم تجيب عليها الآن ؟ .

وكان جواب نهرو على ذلك قوله : أظن أنه ستدور بيننا حينئذ محادثة مفيدة للغاية ، وإن كانت تشتد أحيانا إلا أنها تظل ودية إذ أن الشيخ والشاب ينظر كل منهما إلى الآخر بتقدير واحترام ، وإن كان من العسير على الإنسان أن يحكم على نفسه

بنفسه . كما أنه إذا كان هناك تغير بين شخصى وأنا فى العشرين وشخصى وأنا فى السبعين ، فإن الصلة لم تنقطع . ثم أضاف قائلا : هناك شىء أحب أن أقوله وهو أنى رغم المتاعب فإن اليأس لم يتغلب على قط ، ورغم أنى لا أبنى رأيى على أى أساس منطقى ، فإن الشعور بالأمل والثقة بالمستقبل يجعلنى أستبشر بمستقبل الهند ، وبمستقبل العالم . وهذا الأمل لا أستطيع تبريره عن طريق التفكير ، لأنى إذا بدأت أفكر فى ذلك زحمتنى أفكار كثيرة أخرى مناقضة . وما أتمتع به من صحة جيدة قد يكون مصدر هـــذا الشعور .

أما فى الجزء الثانى من هذا الكتاب، فإن المؤلف يبدأ بتوجيه سؤال سياسى بمجمله : هل أطماع العالم الغربى وسيطرته تستطيع أن تتمشى مع آمال ومطالب باقى المجتمع البشرى ؟ وبمعنى آخر : منذ قرنين أو ثلاثة كان العالم الغربى يسيطر على العالم ، ولكن منذ عشرين سنة فقد العالم الغربى سيطرته، فهل تظن أن ذلك يمكن أن يؤدى إلى ظهور قوة جديدة تملأ فراغ السيطرة التى كانت للغرب ؟ أم سيظهر نظام عالمى جديد يحل محل السيطرة ؟

وكان جواب نهرو على ذلك ، أن الطور الجديد للتاريخ البشرى

يتسم بمناهضة السيطرة كيفما كانت ، وسواء أكانت اقتصادية أم قومية ، أم طبقية ، أم عنصرية .

ويضيف إلى ذلك أن الفراغ الناتج عن انتهاء السيطرة الأوربية لا يمكن أن تملأه سيطرة أخرى ، فنحن فى عصر القنابل الذرية والطاقة الذرية حيث يمكن أن يؤدى أى خلاف إلى كارثة تحل بالعالم كله . فعلى الإنسان أن يجد وسائل لفض المنازعات بالطرق السلمية ، ووسائل لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع.

ويرد عليه المؤلف بأنه يرى أنه لابد من التمييز بين الجانب التأسيسى للسيطرة ، وهو يشمل المؤسسات والمنظمات التى عن طريقها تتم السيطرة ، وبين الجانب الشخصى فى السيطرة ، فكثير من المؤرخين يرون أن السيطرة لمجرد حب السيطرة أكثر حدآ من السيطرة فى سبيل الكسب الاقتصادى . فإذا وجد نظام دولى يستطيع التغلب على الحاجة الاقتصادية ،وبالتالى يتغلب على السيطرة من أجل النفع الاقتصادى ، فهل نستطيع حينئذ أن نتغلب على نزعة السيطرة من أجل السيطرة .

ويجيب نهرو عن ذلك بأنه يؤكد أن السيطرة لمجرد الرغبة فى السيطرة دافع ذو شأن فى الإنسان ، فيجب إقامة قواعد للحد من

غريزة السيطرة لدى الإنسان . فتركيز السلطة ، سياســـية كانت أو اقتصادية، أمر خطير مهما يكن صاحب هذه السلطة أمينا. لذلك لا نرتاح إلى الملك المستبد ، ولا نرتاح إلى فرد يقبض على ميزان الاقتصاد ، ولا نرتاح إلى الاحتكارات لأنها كلها تمثل السيطرة . والوسيلة إلى الخلاص من ذلك تتمثل فى اللامركزية لمختلف أنواع السلطة حتى توزع السيطرة على أكبر عدد ممكن من الناس .

فيجيب المؤلف : ولكن من الناحية الفنية نرى المجتمع يتجه إلى عكس ذلك، إذ أنه يتجـــه نحو التركيز أو المركزية . فيرد نهرو على ذلك بأن هـــذا يعتبر المشكلة الكبرى فى عصرنا ، فالاعتبارات الفنية توجهنا نحو التركيز،أما الاعتبارات الإنسانية فإنها تتطلب اللامركزية .

ثم ينقل المؤلف حديثه إلى المساعدات الاقتصادية التى تحتاج إليها الدول النامية من الدول المتقدمة ، ويقول إن الإيراد العالمى موزع توزيعاً غير عادل ، وكما أن الأغنياء داخل دولة ما يدفعون الضرائب لأجل مساعدة المتعطلين والفقراء ، كذلك على الدول الغنية أن تساعد الدول النامية . فهل ترى أن الضمير العالمى يتجه هذه الوجهة الخيرة ؟ .

فأجاب نهرو: إن العالم يتجه نحو ذلك التضامن فعلا ، ولكنه اتجاه بطيء ، ومرجع هذا إلى قيام الحرب الباردة ، وإلى التوتر الدولى . وحين يسود السلام تزيد المساعدات المالية ، ويرى أن تكون هذه المساعدات عن طريق منظمة دولية كالأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات ، بدل أن تكون بين الدول مباشرة لأن ذلك يكون بمثابة صدقات .

أما الجزء الثالث فيبدأه المؤلف بقوله: إنه إذا طلب من مواطن مثقف فى أية دولة غربية أن يربط بين اسم نهرو وبين بعض الشعارات فإنه سيقدم بطريقة قد تكون آلية هذه الشعارات : الحياد — الدول غير المنحازة — منظمة السلام — التعايش السلمى .

فلنبدأ ياسيدى الرئيس بمناقشة الحياد ، فحسب رأيكم ، هناك الحياد السياسى وبموجبه تمتنع الدولة عن الاندفاع نحو جانب من الكتلتين المتناهضتين، وهناك الحياد الفكرى وتقولون إن قيام مثل هذا الحياد غير ممكن ، فكيف توفق بين الحياد السياسى وعدم إمكان قيام الحياد الفكرى ؟

ويجيب الرئيس نهرو عن ذلك بشرح مسهب موجزه أن بلاده

تقدمت فى ذلك بنظرية جديدة خلاصتها أنها لا تؤمن بالأوضاع الفكرية المتبعة فى موسكو ، ولا تؤمن بالأوضاع الاقتصادية السائدة فى الولايات المتحدة .

ثم نقل المؤلف الحديث إلى العلاقات الدولية بين الهند والولايات المتحدة . وذكر أن هذه العلاقات يشوبها شيء من التوتر مرجعه فى وجهة النظر الهندية إلى :

١ — أن سياسة الولايات المتحدة قريبة الشبه بسياسة الدول الاستعمارية ، أو هى فى الواقع إمتداد لهذه السياسة لأنها تدافع عن بعض الحكومات الرجعية مقابل السماح لها بإقامة قواعد عسكرية فى أراضيها .

٢ — بعض ساسة أمريكا لم يفهم الحياد الذى تعنيه الهند كما يجب أن يفهم .

٣ — يفضل الأمريكيون تقديم المساعدات العسكرية على تقديم المساعدات الاقتصادية، فإذا قدمت مساعدات اقتصادية جعلتها مشرطة بشروط سياسية .

٤ — يعمد الأمريكيون إلى التهديدات العسكرية للتعبير عن سياستهم بدل استخدام المساعدات الاقتصادية .

فإذا انتقلنا إلى وجهة النظر الأمريكية (ويؤكد المؤلف أنه غير أمريكى) أمكن إجمالها فيما يلى :

١ — الهند ليست معنا ، فهى إذن ضدنا .

٢ — الوساطة الهندية فى المشاكل الدولية كانت دائماً فى مصلحة الجانب الشيوعى ولم تكن قط فى صالح الجانب الأمريكى .

٣ — هناك تعارض فى بعض مناطق العالم بين رسالة الهند الحيادية ، ورسالة الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعية .

٤ — النظام الاشتراكى المتبع فى الهند هو ضد المصالح الأمريكية ، ويحول دون توظيف رءوس الأموال الأمريكية فى الهند ، ولاشك أن رءوس الأموال هذه كان يمكن أن تنهض بالإقتصاد فى الهند .

٥ — فى كثير من المناسبات تتخذ الهند موقفا يفهم منه أنها تعنى أن أمريكا رمز للمادية ، وأنها تحتكر هذه المادية ، بينما تعتبر الهند رمزا للتجدد المعنوى .

ثم يقول المؤلف : وأخيرا ياسيدى الرئيس دعنى أتكلم بصراحة لقد سمعت كثيراً من الأمريكيين يقولون إن الرئيس نهرو لايحبنا .

وكان رد الرئيس نهرو على ذلك :

(أولا) ليس صحيحاً أن الهنود لايحبون الأمريكيون ، وإن كان فى أمريكا بعض أنظمة لا تتمشى مع فلسفتنا فى الحياة .

(ثانياً) ليس صحيحاً أننا نزعم أننا فوق المادية ، وأننا فى حال تجدد معنوى لا يعنى قط بالمادة،وإذا صدر هذا من بعض الهنود فإنه ليس إلا وسيلة لإخفاء عيوبنا .

(ثالثا) النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى نتبعه هو فى الحقيقة نظام مختلط إذ أننا نسمح بأن تـكون الصناعات الصغيرة فى أيدى الأفراد ، أما الصناعات الـكبرى والأساسية فيجب أن تـكون فى يد الحـكومة .

هذه هى سياستنا الاقتصادية، وهى كما ترى لاتتمشى مع السياسة الأمريكية التى تستند إلى القطاع الخاص . وسياستنا هـذه أيضا لا تتمشى مع السياسة الشيوعية .

وينتقل بنا المؤلف إلى موضوع آخر هو اهتمام السياسـة الخارجية الهندية بالقارة الأفريقية ، فيوجه سؤالا إلى الزعيم الهندى عن مدى مساعدة استقلال آسيا لاستقلال أفريقيا. فيجيب نهرو بأن اهتمام بلاده بأفريقيا يرجع إلى سببين أساسيين . أولهما كراهية الهندى للاستعمار ، وثانيهما نفوره من التمييز العنصرى .

ثم يضيف أنه مهما يكن الخلاف بين بعض الدول الآسيوية وبين بعضها الآخر ، وبينهما وبين الدول الأخرى ، فهناك موضوعان لا خلاف عليهما ، وهما مناهضة الاستعمار والتمييز العنصرى . وهناك أسباب أخرى تبرر اهتمامنا بالقارة الأفريقية، منها أن خوف الهند من أن عدم تحرر أفريقيا قد يؤدى إلى اضطرابات دولية، وخوفها من أن تقوم فى أفريقيا حكومات صورية تؤيد التمييز العنصرى وتستمد قوتها من خارج القارة .

ثم سأله المؤلف : أيرجع اهتمام الهند بالشرق الأوسط الى هذه الاعتبارات نفسها ، والى وجود أقلية إسلامية كبيرة فى الهند ؟ فأجابه بأن اهتمام الهند بالشرق الأوسط يرجع إلى السببين معا ، ويرجع أيضاً إلى العلاقات التاريخية الوثيقة التى قامت بينهما . فالفارسية مثلا كانت لغة رسمية فى الهند عدة قرون .

سؤال أخير يا سيدى الرئيس : إنك وأنت فى رأينا أكبر مهندس رسم آسيا الحديثة ، فكيف تتصورها بعد خمسين سنة ؟ وبمعنى آخر صف لنا آسيا كما سيراها أبناؤكم وأحفادكم .

ويجيب نهرو: بأن آسيا لن تتغير كثيراً فى الميدان السياسى ، وأنها ستنمو صناعياً ، وأنها ستتسم بدورها الإيجابى فى السلام والوئام،

بخلاف أوربا التى اتسمت فى عهودها الأخيرة بطابع العدوان والمشاكسة . ويرجع ذلك إلى تأثرنا بفلسفة غاندى وشخصيته ، وفلسفته قد جعلت ثورتنا لا تقطع صلتها بالماضى، بل اعتبرت فى الواقع بمثابة امتداد له . فى كثير من البـــلاد نرى أن الحركات السياسيـة والثورات إما كانت بمثابة رد فعل للماضى ، وإما قامت على أساس بتر الماضى . أما فلسفة غاندى فقد استطاعت تجنب هذا البـتر ، وأنشأت شيئا من الاستمرار ... وإذا شئت تلخيص فلسفتى فخلاصتها أنه يجب أن نعمل دون أن نلقى بالا إلى نتائج عملنا ، وهذا يعنى أنه يجب أن نلتزم شيئا من التجرد والزهد أثناء العمل . وأستطيع أن أقول فى الحدود التى يستطيع المرء فيها أن يحكم على نفسه إننى لا أشعر بأية كراهية لدولة ما، أو شعب ما، أو إنسان ما، وهذا يساعدنى على الاحتفاظ باتزان عقلى . .

وبلباقة الصحفى المجرب يختم تيبور ماندى كتابه بتلك الإشراقة الروحية من نهرو زعيم الهند العظيم .

الفصل الخامس

دراسات فى المجتمعات السياسية

١ — المجتمع الشيوعى.
٢ — المجتمع الرأسمالى.

المجتمع الشيوعى

ما كدت أعلن عزمى على السفر إلى بولونيا حتى وجدت المعارف والأصدقاء من حولى يكثرون من القيل والقال عن البرد وأفاعيله . فمنهم من يخوفنى من برد الطبيعة القارس فى هذا الأوان من السنة ، ومنهم من يحدثنى عن البرد السياسى ، ومنهم من يذكرنى بالحرب الباردة وآثارها ، وكلهم بالإجماع — على وجه التقريب — ينصحون لى باجتناب الرحلة إلى مناطق البرود هذه . ولكننى لم أدع ما سمعت يثبط عزيمتى وركبت الطائرة . . .

لقد كان أول ما اصطدمت به أن توقفت بنا الطائرة نحو ساعة فى مطار بودابست ، فماذا رأيت هناك ؟ وجدت رجال الشرطة يحيطون بالطائرة من كل جانب ، ويدققون كثيرا فى كل جواز سفر ، ويطيلون النظر إلى الصورة الملصقة بالجواز ، ويتحققون من صاحبها . وحين سمح لنا بالنزول من الطائرة وجدنا المطار غارقا فى ظلام دامس وسكون عميق . ووصلنا إلى الاستراحة فوجدنا

كل المتاجر مغلقة ، فلا يستطيع أحد أن يشترى ما ألف المسافرون أن يشتروه من هدايا وتذكارات يقدمونها إلى الآهل والأصدقاء . وسأل رفيق مصرى من المسافرين، وكانت قد جمعتنى به فى الطائرة محض المصادفة عن سر هذا الإغلاق ، فقيل له : إن الذين يعملون فى هذه المتاجر يتركونها فى الساعة الرابعة من مساء كل يوم ، وضحك الرفيق المصرى ضحكة ساخرة وقال : طبعا فهؤلاء موظفون . .

بارحت هذا المطار متشائما بعض الشيء ، وتداعى إلى خاطرى ما كان قد حدثنى به أصدقائى قبل سفرى ، ثم زاد تشاؤمى حين وصلت بنا الطائرة إلى مطار بلد غير شيوعى هو مطار مدينة فرانكفورت بألمانيا الغربية ، ولم يكن مبعث هذا التشاؤم فرانكفورت نفسها ، بل إننى رأيت فيها عكس ما رأيت فى بودابست ، فما وقعت عينى على شرطة حول الطائرة ، ولا شرطة عند مدخل الاستراحة ، ولا مطالبة بجوازات السفر ، ولا ظلام هناك بل أنوار ساطعة ، ولا سكون بل حركة دائبة . وداخل الاستراحة عدة دكاكين عامرة بالسلع والهدايا والتذكارات ، وعشرات من الفتيات يوزعن ابتساماتهن المشرقة على المشترين تشجيعا لهم على الشراء . كل هذا رغم أننا كنا فى ساعة متأخرة

من الليل . وقال الرفيق المصرى ملاحظا : لا عجب فهؤلاء ليسوا موظفين . .

وإذن فلم تكن فرانكفورت هى مبعث التشاؤم ، إنما المقابلة بينها وبين بودابست هى التى أثارت هذا التشاؤم إذخشيت أن أجد فى وارسو مثلما وجدت فى بودابست .

* * *

وما سمعته فى القاهرة عن وارسو سمعت مثله فى امستردام فزادت وضوحا تلك الصورة السيئة التى ارتسمت فى ذهنى عن وارسو حين تعرفت فى المطار بتاجر هولندى كان ينتظر الطائرة التى سأستقلها وقال لى : « أأنت ذاهب إلى بولونيا ؟ » إن كان الأمر كذلك فاحترس ياصديقى كل الإحتراس ستجد المخبرين هناك يحيطون بك، وستجد آلات التسجيل فى كل مكان ، وكل كلمة تخرج من فمك ستحصى عليك ، وكل ابتسامة بل كل سعلة ستسجل عليك .. احترس أيها الصديق المصرى . إن وراء التحيات التى ستستقبل بها ، ووراء الكلمات الطيبة التى ستصافح أذنيك ، وراء كل ذلك عداء خفى لكل من لا يدين بالشيوعية. عداء لكل من ليس من قومهم .... واستطرد يقول : وكم ستبقى هناك ؟ قلت : نحو أسبوعين

قال : مسكين أنت إذن . حاول ما استطعت أن تقصر مدة بقائك هناك ، إن أعمالى التجارية هى التى تضطرنى إلى السفر إلى هناك نحو خمس مرات فى السنة ، وكان الله لى فى كل مرة أذهب فيها …

ووصلت بنا الطائرة إلى مطار وارسو ، وانتهت إجراءات فحص جواز السفر ، وإجراءات الجمرك فيما لا يتجاوز دقيقتين . ووجدت فى انتظارى رسلا موفدين من المعهد الدولى صاحب الدعوة الموجهة إلى ، ولم أجد مظاهر الحياة من حولى مطابقة للصورة المتشائمة التى علقت بذهنى . بل على العكس وجدت حرية الرأى مكفولة ، والمناقشات علنية ، وكثيرا ما كنت أعارض من يجادلوننى فلا يترددون فى الجهر بما يعتقدونه فى ستالين، أو فى خروشوف، أو فى جومولكا ، ولا يترددون أيضا فى إعلان آرائهم فى النزاع بين الكنيسة والمذهب الشيوعى . لقد أظهرت المناقشات التى دارت عقب كل محاضرة كنت ألقيها أن الحرية موفورة ، وأن الأفكار طليقة لا قيود عليها هناك ، وأن التاجر الهولندى أو الصديق المخلص أو الناصح المرشد إن لم يكن مغرضا فيما قاله لى فهو على الأقل مخطىء .

* * *

جنت الحرب العالمية الثانية على مدينة وارسو جناية كبرى ، إذ تكاد تكون قد دمرت خلالها تدميراتاماً ، ولم يبق أثر لمعالمها القديمة ، وكان حظها من التدمير والتخريب أكبر من حظ أى بلد آخر فى العالم لو استبعدنا من حسابنا مدينتى هيروشيا ونجازاكى اليابانيتين اللتين كانتا ضحية القنبلة الذرية .

وقبل أن أمر بمعالم المدينة الجديدة التى قامت على أنقاض وارسو القديمة ، أدخلنى الرفقاء إحدى دور السينما الخاصة حيث عرض علينا فيلم قصير يسجل تدمير القوات الألمانية لمدينة وارسو سنة ١٩٤٤ ، والفيلم مكون من أجزاء مأخوذة من مجموعة الأفلام العسكرية الألمانية التى كانت تسجل التدمير . وكانت ممثلة فرنسية بارعة تعلق على الفيلم بأسلوب رائع جميل ، فكان هذا حافزاً لمرافقى على أن يقول لى : هذا الفيلم محايد بمعنى الكلمة لسببين : أولهما أنه مأخوذ من التسجيلات الألمانية نفسها . وثانيهما أن الذى جمعه وعلق عليه هو شركة فرنسية .

وبدأت بعدئذ فى زيارة المدينة ، لقد رأيت الأحياء الجديدة التى أنشئت ، وشاهدت السوق العامة والميدان المحيط بها ، والذى

أنشىء مطابقا للطراز المعمارى الذى كان قائما فى وارسو المدمرة .
ومما لفت نظرى أن الحكومة هناك تتولى إعادة بناء الكنائس لتكون ملائمة للنسق المعمارى للمدينة . أما البناء الداخلى الذى لا يظهر من خارج ، وأما الأثاث وغيره ، فذلك من شأن رجال الدين والكنيسة .

* * *

قد تكون بولونيا من أرقى الدول الشيوعية فى ميدان الثقافة، والفن ، والأدب ، والمسرح ، ففى مدينة وارسو وحدها أربعة وعشرون مسرحا تزدحم بالرواد كل ليلة، وهذه الظاهرة لا تقتصر على وارسو وحدها ، ولكنها تبدو فى مختلف المدن البولونية ، فوفقا لإحصاءات سنة ١٩٥٨ يبلغ عدد المسارح ١٤٨ مسرحا عدا دور السينما ، وعدا التليفزيون الذى ينتشر فى أكثر الفنادق والمقاهى .

وإذا عددنا مدينة المسارح ، فيجب أن نعدها أيضاً مدينة المكتبات ، بل يجب أن نقول أن بولونيا دولة المكتبات حقاً ،

إذ أن بها ٦٥٩٤ مكتبة عامة ، و ٢٥٨٠ مكتبة للنقابات ، و ٢٧٩٣٧ مكتبة مدرسية .

* * *

ما أوردناه من قبل مدعما بالأرقام ، يشير فى وضوح إلى أن بولونيا من الدول المتقدمة فى الثقافة والآداب والفنون ، ويقبل أبناؤها على الجامعات إقبالا شديدا يشبه إقبال أبنائنا الطلاب على الجامعات عندنا . ولذلك تعرضوا لمشكلة تضخم الجامعات على نحو ما تعرضنا له ، إلا أنهم استطاعوا أن يعالجوا ذلك معالجة حازمة ، إذ أن كل كلية من كليات مختلف الجامعات تحدد عدد الطلاب الذين ستقبلهم مقدما وفقا لما تشير به الهيئات المختصة التى تبنى قراراتها على دراسة مقتضيات حال البلاد . ثم تقوم كل كلية بعمل مسابقة فى بداية السنة ، وتختار العدد المطلوب من بين هؤلاء المتسابقين، والراسب فى امتحان المسابقة يمنح فرصة واحدة أخرى فى السنة التالية ، فإذا أخفق فعليه أن يتجه إلى غير ميدان الجامعات .

أما عدد طلاب الجامعات هناك فيصل إلى عشرين ألف طالب،

أى نحو ربع عدد الطلاب الجامعيين فى الجمهورية العربية المتحدة ، مع أن سكان بولونيا نحو ثلاثين مليونا .

وقد قال لى بعض المشرفين على التعليم الجامعى إن النية متجهة نحو تحديد عدد طلاب الجامعات فى السنوات المقبلة .

ومما روى لى أن أستاذا لفن المعمار فى إحدى الجامعات يعدونه أكبر مهندس معمارى لديهم ، وتعمل زوجته فى الوقت نفسه مهندسة معمارية ، وليس لهما إلا ولد واحد كان كل أملهما أن يصبح مهندساً معماريا مثلهما ، ولكنه أخفق فى أول مسابقة ، وأخفق كذلك فى المسابقة الثانية ، فلم يشفع له مركز والديه وأصبح الآن يعمل فى أحد مصانع النسيج .

* * *

إذا كنت قد أعجبت بما بدا لى من رفع المستوى الفنى والثقافى والعلمى فى مختلف الميادين ، فقد أعجبت أيضا بالدعاية المنظمة التى يقومون بها لبلادهم وقضاياهم ومشاكلهم ، حتى لقـــد كنت لا أكاد أوجه إلى المرافقين لى سؤالا عن قضية أو مشكلة أو مسألة ما حتى أجد هؤلاء المرافقين قد قدموا إلى فى اليوم التالى كتابا أو رسالة فى علاج هذا الموضوع الذى سألت عنه ، وليست هذه

الكتب والرسائل باللغة البولونية فحسب ولكنها أيضا مترجمة إلى الفرنسية أو الانجليزية . وقد أهديت إلى بعض الكتب التى تتناول أحدث الإحصاءات، وأحدث الأبحاث باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، مما جعلنى أعتقد بحسن تنظيم دعايتهم ، وبينما كان إعجابى يزداد بتنظيم الدعاية البولونية ، اصطدمت بأمر أثار مشاعرى حين زرت سفارة بلادنا هناك فلم أجد إلا مجموعة من مجلة مصورة تصدر فى بلادنا باللغة العربية أرسلت هناك بالبريد الجوى ...

* * *

أتيح لى أثناء هذه الزيارة أن أشاهد مدناً كثيرة ، ومصانع متعددة ، ومتاحف مختلفة ، ومعاهد وجامعات ، تركت كلها آثارا فى نفسى ، بيد أن الأثر الذى أثارنى أكثر من غيره ، وبعث الألم والحزن فى نفسى هو معتقل أوسفتسن .

يقع هذا المعتقل على مبعدة سبعين كيلو مترا من مدينة كراكوف، وهو أكبر معتقلات الحرب العالمية الثانية ، كان قد أقامه الألمان النازيون ، وقررت الحكومة البولونية أن تحوله إلى متحف تسجل فيه فظائع النازية وجرائمها على البشرية ، وهى تنظم رحلات لزوار بولونيا ليروا هذا المعتقل كجزء من برنامج دعايتهم .

وقد زرت هذا المعتقل والثلج يتساقط على مبانيه المهجورة ، وعلى الأسلاك الشائكة المكهربة التى تحيط به ، والتى كان من عملها قتل كل من يدنو منها ، وإلى جانب كونه أكبر معتقل أقامه النازيون فقد كان المكان المخصص لإبادة ملايين من اليهود ومن البولونيين بطريق الغاز الخانق ، ثم حرق أجسامهم فى أفران خاصة فى هذا المعتقل .

وتدل الإحصاءات على أنه كان يتسع لنحو أربعمائة ألف معتقل ، وإذ كنت أطوف فيه كان يتردد على خاطرى قول أبى العلاء المعرى :

خفف الوطء ماأظن أديم الأ رض إلا من هذه الأجساد

ومررت بمختلف العنابر التى تحولت إلى حجر للمتحف ، يمثل كل منها آلة من آلات التعذيب ، فهناك علب الغازات التى كانت تستخدم فى الإبادة ، وحجر التعذيب والضرب ، والميدان الصغير الذى كان متخذا للإعدام ، وصور التقارير التى كان يكتبها الأطباء لتسجيل نتائج التجارب التى يجرونها على المعتقلين والمعتقلات ، وكميات ضخمة من شعور السيدات المعتقلات التى كانت تقص وتباع لمصانع الغزل والنسيج .

وانتهت الجولة بهذا المعتقل الرهيب بمشاهدة المكان الذى شنق

فيه الرجل الذى كان رئيساً لهذا المعتقل تنفيذللحكم الذى أصدرته محكمة بولونيا العليا فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ ...... إن من قتل بالسيف مات بالسيف .

هذا وقد كانت ترافقنا فى هذه الرحلة مرشدة تشرح لنا بلغة فرنسية جميلة مختلف مشاهد المتحف، ثم أدخلتنا فى مكتب المدير الذى رحب بنا ، وقدم القهوة الساخنة ؛ وسألنى عن شعورى بالنسبة إلى ماشاهدت من آثار الفظائع ، وقال لى : أكنت تتصور ذلك قبل زيارة هذا المعتقل ؟ .

ولم أجب على سؤاله مباشرة بل قلت : إننى قرأت كثيراً من الكتب عن المعتقلات النازية ، وهاأنا أراها حية ممثلة فى هـــذا المعتقل ، ولكن الذى يثير عجبى أننى إلى سنة ١٩٦٠ لم أر بعض هذا التهويل للمعتقلات الإنجليزية فى كينيا ، أو للمعتقلات الفرنسية فى الجزائر، بل فى فرنسا نفسها يعذب هناك آلاف من الوطنيين .

وقالت المرشدة : إن هناك فرقا بين المعتقلات التى ذكرتها وهذا المعتقل الذى تزوره اليوم ، فهو لم يكن لمجرد الاعتقال ولكنه للإبادة والهلاك .

وكان البرد قد اشتد ، والليل قد أقبل بظلامه فجعل المعتقل أشد رهبة وشناعة ، ولم أر ما يدعو لاستمرار المناقشة ، ولا جدوى من أن أقول إن المعتقلات التى ذكرتها لو كانت لاعتقال الأوربيين لكان لها نفس الضجة التى تثور حول هذا المعتقل ، ولكن سر الاستهانة بها أنها لغير الأوربيين .

استأذنت بلطف، وشكرت لهما، وفى السيارة التى كانت تقلنى إلى كراكوف علمت أن المرشدة كانت معتقلة فى أوسفنتسن مدة أربع سنوات، وأن مدير المتحف كان كذلك معتقلا فيه ، وانهما قد وجدا أن خير ما يصنعانه لخدمة بلادهما أن يكون عملهما فى المكان الذى عذبا فيه .

السياسة والحكم فى بولونيا

بدأ نظام الحكم القائم فى بولونيا بتنظيم الديمقراطية الشعبية، إذ استند على الدستور البورجوازى البولونى الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، وفى ظل هذا الدستور قامت حكومة ائتلافية تجمع بين مختلف الأحزاب اليسارية تحت زعامة الحزب الشيوعى . وفى ظل هذا النظام اندمجت الأحزاب الاشتراكية فى الحزب الشيوعى فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ باسم « حزب العمال الموحد » . وإلى جانب الحزب الشيوعى هناك حزب الفلاحين الموحد ، وهو

حزب قديم وجد قبل الحرب العالمية الثانية ليمثل مصالح الفلاحين ويدافع عنها . وهناك حزب ثالث هو الحزب الديمقراطى ويمثل الطبقة المثقفة فى المدن وطبقة الصناع وأصحاب الحرف . وإلى جانب هـــذه الأحزاب الثلاثة ، توجد مجموعة رابعة تمثل من لا ينتمون إلى أى حزب من الأحزاب ، ويطلق عليهم اسم «الأحرار» وداخل هذه المجموعة تكونت كتلة النواب الكاثوليك الذين جعلوا سياستهم تدور حول مفاهيم المذهب الكاثوليكى . وهذا لا يعنى أن باقى أعضاء الأحزاب الأخرى كانوا لا يدينون بالكاثوليكية، ولكن — كما قال لى أحد الرفقاء — كثير من أعضاء الحزب الشيوعى يشتركون فى اجتماعاته أثناء أيام الأسبوع ، ثم يذهبون إلى الكنيسة يوم الأحد ، وبذلك يكونون قد جمعوا بين الدين والدنيـا .

وقد وزعت المقاعد فى البرلمان البولونى سنة ١٩٥٩ على النسق التالى : ١ — حزب العمال الموحد ، له ٢٣٩ مقعداً ، أى بنسبة ٥٢ر١ ./. من المقاعد. ٢ — حزب الفلاحين الموحد، وله ١١٨ مقعداً ، بنسبة ٢٥ر٧ ./. من المقاعد . ٣ — الحزب الديمقراطى ، وله ٩٣ مقعداً ، بنسبة ٨ر٥ ./. من المقاعد . ٤ — الأحرار ، ولهم ٦٣ مقعداً ، بنسبة ١٣ر٧ ./. من المقاعد .

ويتضح من هذا التوزيع فى المقاعد أن حزب العمال الموحد ،

وهو الحزب الشيوعى ، يتمتع بالاغلبية المطلقة .

وقد سألت خبيراً فى الشئون البرلمانية عن توقعاته فى الانتخابات القادمة التى ينتظر إجراؤها فى بحر هذه السنة ، وعما إذا كان يتوقع أن يحصل الحزب الشيوعى على أقل من نصف المقاعد . فأجاب حتى لو تم ذلك فإن الأوضاع لن تتغير لأن الحكومة ائتلافية وتتكون من الأحزاب الثلاثة .

وقد أوضح لى أحد النواب أن البرلمان يقوم بنشاط كبير منذ بدأ عهد الرفيق جومولكا ، وهو السكرتير العام للحزب الشيوعى اليوم ، وأن هذا النشاط إن كان غير واضح فى الاجتماعات العامة للبرلمان لما لها من علنية تقتضى العموميات ، فإن نشاطه يبدو جليا فى أعمال اللجان البرلمانية التى تتكون من نواب ينتمون إلى مختلف الأحزاب . وقد جرى العرف قبل عهد جومولكا على ألا يحضر الوزير اجتماعات اللجان البرلمانية ، اكتفاء بإنابة موظف كبير عنه ، ومنذ عهد جومولكا أصبح لزاما على الوزير أن يحضر هو أو نائبه هذه اللجان ، وبما أن مناقشتها سرية غير قابلة للاذاعة والنشر ، فهى لذلك تعتبر وسيلة قوية لمراقبة الوزراء وأعمالهم وتوجيه النقد اللازم اليهم .

أما الوزارة فهى كغيرها من وزارات الدول الشيوعية ، تتألف

من نحو ثلاثين وزيراً ، منهم وزير دولة للإشراف على العلاقات بين الحكومة والكنيسة .

* * *

وراء النظام البرلمانى السالف الذكر ووراء التنظيمات الشيوعية المختلفة ، يوجد نظام جوهرى رئيسى ، تارة يكون علنيا ، وتارة أخرى يكون سرياً ، وهو ذلك الخلاف القائم بين الكنيسة الكاثوليكية الممثلة اليوم فى شخصية الكاردينال فيشنسكى ، وبين الحزب الشيوعى الممثل فى شخصية الرئيس جومولكا . فالقوتان المسيطرتان على الأمة البولونية هما : الكنيسة بمعابدها ، ومعاهدها ، وجمعياتها ، وصحفها ومجلاتها ، والحزب الشيوعى بخلاياه ، وسلطته ، وجنوده .

وبين هاتين القوتين الكبيرتين تقوم هدنة منذ سنة ١٩٥٣ أى منذ تولى الرفيق جومولكا مقاليد الحكم ، ووافق على بعض مطالب الكنيسة .

وقد قيل حينئذ لابد أن يتم الاتفاق بينهما لما بين الرفيق جومولكا والكاردينال فيشنسكى من قاسم مشترك أعظم ، وهو أن كلا منهما كان فى السجن قبل سنة ١٩٥٣ ، وكانت نكتة

الموسم عندهم أن المذيع قال وهو يعلق على الأحداث بمناسبة عيد رأس السنة : « الرفيق فيشنسكى سيقابل الكاردينال جومولكا » .

ترى إلى متى تستمر تلك الهدنة بين هذين النقيضين ؟

لسنا ندرى ، غير أنى أذكر أن « الرفيق » قال فى معرض الحديث عن الكاثوليك : إنهم أقوياء وأغنياء ، وأنهم منظمون ومستعدون للتضحية والجهاد ، إنهم قبل كل شىء متعصبون .

وقلت : ألا ينطبق هذا الوصف أيضاً على الحزب الشيوعى؟

فأجاب : الحزب يمثل عامة الشعب . أما الكنيسة الكاثوليكية فتمثل طبقة من الأثرياء تناضل للدفاع عن أموالها وامتيازاتها .

ومرة أخرى : أتستمر الهدنة بين الحزب الشيوعى والكنيسة ؟

هناك فى الحزب نفسه من لا يرضون عن سياسة جومولكا ، ويرون أنه يجب أن يعود إلى ما كان متبعا فى البلاد قبل وصوله إلى الحكم ، ويرون أن التسهيلات التى منحها للكنيسة أكثر من اللازم ، وقد تترتب عليها أضرار بالسياسة العليا للبلاد .

ومهما يكن من شيء فالذى بدا لى أن الكنيسة هناك مازالت أقوى قوة فى الدولة رغم ما تتضمنه الشيوعية من عمل على إضعافها وذلك باعتراف الشيوعين أنفسهم .

اقتصاديات بولونيا

بولونيا دولة شيوعية بمعنى الكلمة ، فكل وسائل الإنتاج فيها والمرافق العامة والمتاجر مملوكة للدولة . والفندق الذى نزلت فيه ، والمطعم الذى تناولت فيه طعامى ، والمتاجر التى اشتريت منها ما يلزمنى ، وسيارات الأجرة التى ركبتها وغيرها كلها مملوكة للدولة ، وكل من يعملون بها موظفون فى الدولة .

ولكن قيل لى إنه يجب ألا يؤخذ الحكم على عمومياته ، بل ينبغى التمييز بين ثلاثة أنواع من الملكية ، وبالتالى بين ثلاث فئات من العاملين هناك .

أولا : الملكية الاشتراكية كما يسمونها ، وهى تشمل كافة المرافق ، والعقارات ، والمنقولات المملوكة للدولة .

ثانياً : الملكية التعاونية ، وهى تشمل ما تملكه الجمعيات التعاونية .

ثالثاً : الملكية الفردية ، وهى لاتختلف عن نظام الملكية المتبع فى بعض الدول غير الشيوعية.

وهذا التقسيم الثلاثى للملكية نجده قائما فى كل قطاعات الدولة ، ففى تجارة التجزئة مثلا نجد بعض المتاجر من ممتلكات الدولة ، وتقوم عادة فى الشوارع الرئيسية ، وبعضها مملوك للجمعيات التعاونية ، بينما هناك ثالثة يملكها الأفراد ، وتقوم فى الأحياء الفقيرة .

أما نسبة بعضها إلى بعض حين كنت هناك سنة ١٩٥٩ فإن ٤٦ ٪ من المحلات مملوك للدولة ، و ٥٠ ٪ للجمعيات التعاونية ، و ٤ ٪ مملوك للأفراد .

وفى ميدان الصناعة نجد أن الدولة تملك ٨٥ ٪ منها ، والجمعيات التعاونية تملك ١٣ ٪ ، و٢ ٪ يملكه الأفراد .

وقد سألت عن نوع الصناعات التى يمتلكها الأفراد ويديرونها ، فعلمت أنها تشمل السلع اللازمة للتغلب على أزمة من الأزمات مثل بعض أدوات البناء ، والبلاد فى أزمة مساكن . وسيبقى الحال كذلك حتى يحين الوقت الذى يمكن فيه الاستغناء عن خدمة الأفراد .

والوضع فى القطاع الزراعى يختلف عن ذلك كل الاختلاف، فالمملوك للأفراد من الأرض الزراعية يبلغ ٨٥٪ ، والمملوك للجمعيات التعاونية يبلغ ١٠٪، والمملوك للدولة لا يمثل إلا ٥٪ .

والسياسة الزراعية التى اتبعتها بولونيا مغايرة للسياسة الزراعية التى اتبعتها عامة الدول الشيوعية ، فهى تقضى بنزع الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتوزيعها على المعدمين بحيث لا يزيد نصيب كل منهم على ١٢٥ فدانا .

وفى بعض المناطق الغربية من بولونيا بلغ ما وزع على كل فلاح ٢٥٠ فدانا . وقد وقفت بولونيا فى هذه المرحلة الأولى الزراعية ، ولم تبدأ حتى الآن المرحلة الثانية ، وهى محاولة للتخلص من صغار الزراع الذين وزعت عليهم الأراضى فى ظل المرحلة الأولى . والغرض من إثارة طائفة المحرومين من الأرض على طائفة الملاك الجدد ، هو توزيع الأرض توزيعا جديداً بعد أن أصبح لا يكفى استغلالها لصغر مساحتها، فيضطر الملاك راضين أو مكرهين إلى الانضمام مباشرة الى المزارع الجماعية بسبب الاضطهاد الذى يلاقونه ، وبهذا يتم تأميم الملكية الزراعية ويصبح الفلاح عاملا لحساب الدولة .

وبولونيا قد تكون الدولة الشيوعية الوحيدة التى لم تلجأ بعد

إلى تنفيذ المرحلة الثانية للسياسة الزراعية اكتفاء بالمرحلة الأولى، مما حدا ببعض النقاد السياسيين إلى القول بأن الشيوعية البولونية تختلف عن الشيوعية الروسية .

والتسمية التى أطلقت على القطاع الحر — القطاع الثالث — تدل فى ذاتها على المكان الذى خصص له فى الاقتصاد البولونى . فهو فى الدرجة الثالثة من الأهمية، لذلك ينتظر القضاء عليه عاجلا أو آجلا . ورغم أن القضاء عليه أمر لامفر منه ، فإن الحكومة تعمل دائما على تهدئة خواطر من يشملهم هذا القطاع تشجيعاً لهم على الاستمرار .

ومن أمثلة ذلك، بعض تصريحات للرؤساء والمسئولين البولونيين تعلن فى وضوح نية المحافظة على القطاع الحر والدفاع عنه . فالبرنامج السياسى الذى أعلنته لجنة التحرير البولونية فى لوبلان فى ٢٢ يولية سنة ١٩٤٤ ، جاء فيه صراحة أن المصانع والمتاجر والمعامل ستترد إلى أصحابها ، ولن تستولى الحكومة إلا على الممتلكات التى كانت فى أيدى الألمان .

وقد كثرت هذه التأكيدات فى تصريحات المسئولين ، وفى التعليقات التى لازمت الخطة الأولى من مشروعات التنمية الاقتصادية (سنة ١٩٤٧ — سنة ١٩٤٩) .

وقد اشترطت الحكومة لبقاء المشروعات فى أيدى الأفراد : ١ — أن تكون من الصناعات الصغيرة التى يقوم صاحبها بأكبر نشاط فيها . ٢ — أن تكون من الصناعات الصغيرة التى تنتج سلعاً ضرورية للتصنيع فى الدولة . ٣ — أن تكون سلعها غير قابلة للتحول إلى الإنتاج الضخم .

أما التجارة الحرة ، فقد كان منظورا إليها من بادئ الأمر على أنها مضرة باقتصاديات البلاد ، فيجب القضاء عليها لتحل محلها التجارة العامة أو الحكومية .

وفى الوقت نفسه اتخذت الحكومة كل ما يلزم لتشجيع الصناعات الحكومية والمتاجر الحكومية ، وخصت القائمين بها بالمواد الأولية وتراخيص الاستيراد ليكون الإنتاج أقوى وأرخص ، وبذلك يعجز القطاع الحر عن المنافسة ، وعندئذ يتأكد الرأى العام أن التنمية الاقتصادية التى تحتاج إليها البلاد ، لا يمكن أن تتم إلا عن طريق القطاع الحكومى . ومنذ سنة ١٩٤٨ ظهرت فى وضوح الاتجاهات الآتية :

(أولا) القضاء على تجارة التجزئة الفردية .

(ثانياً) إندماج الصناعات اليدوية فى القطاع التعاونى .

(ثالثاً) الاحتفاظ بالصناعات الصغيرة ما دامت البلاد فى حاجة إليها .

وقد تمكنت الحكومة من العمل على دمج الحرف اليدوية فى القطاع التعاونى أو فى القطاع الحكومى بطريق غير مباشر ، إذ اتخذت التدابير الكفيلة بذلك . ومن هذا أنها أوجبت على العامل فى هذه الصناعات الحصول على تصريح من الحكومة ، لا من النقابة كما كان الحال من قبل . وأنها حددت ثمن المواد الأولية اللازمة لكل حرفة ، وحددت الأثمان التى يبيعون بها منتجاتهم ، كما قررت أن تكون المعاملات المالية لهذه الحرف عن طريق البنوك ، وحرمت التعامل بالنقد . وبذلك أصبحت للحكومة رقابة مطلقة على أصحاب الحرف اليدوية .

أما فى ميدان تجارة التجزئة فقد عمدت الحكومة إلى إجراءات أخرى لتقييدها توطئة للقضاء عليها ، فأنشأت لجانا خاصة لتسعير السلع ، وحرمت ممارسة بيع التجزئة إلا بتصريح خاص وضعت له قيوداً شديدة ، ووضعت تشريعاً يقضى بفرض أقسى العقوبات على المخالفين .

ولم تبدأ مرحلة القضاء على القطاع الثالث إلا سنة ١٩٥٠ ،

وقد أعلنت الحكومة ذلك صراحة فى قانون ٢١ يوليه سنة ١٩٥٠ بمناسبة صدور مشروع السنوات الست للتنمية الاقتصادية، ووضع أسس الاشتراكية. وقد جاء فى هذا القانون أنه لابد من اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية التجارة المملوكة للدولة، والتخلص من العناصر الرأسمالية أى القطاع الحر. وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف عن طريق الوسائل الآتية :

(أولا) تغيير العملة : أشرنا الى ماقررته الحكومة من وجوب اجراء المعاملات الفردية للقطاع الحر عن طريق البنوك، وقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا بتغيير العملة فأصدرت عملة جديدة جعلت كل (زيلوتى) منها يساوى مائة (زيلوتى) من العملة القديمة. هذا بالنسبة الى التعامل بين الأفراد، أما بالنسبة الى ديون الحكومة على الأفراد فالوضع مختلف، فكل مائة زيلوتى من العملة القديمة، يدفع للحكومة مقابلها ثلاثة «زيلوتى» من العملة الجديدة، أى أن أرجحية الحكومة على الأفراد فى التعامل بالعملة الجديدة تبلغ نسبتها ٣٠٠٪.

فاذا فرضنا مثلا أن تاجرا أو صانعا له حساب دائن فى أحد البنوك قدره خمسمائة ألف (زيلوتى) فان هذا الدين يتحول الى ٥٠٠٠

«زيلوتى» من العملة الجديدة .

فاذا كان هذا التاجر نفسه أو الصانع مدينا للدولة بثمن مواد أولية اشتراها ، أو بضرائب قيمتها قبل تغيير العملة مائتا ألف « زيلوتى » فانه يصبح مدينا فى ظل التغيير الجديد ، بمبلغ ٦٠٠٠ « زيلوتى » .

وقد ترتب على ذلك افلاس كثير من المتاجر والمصانع الصغيرة إذا ضطرب ميزان ما لها وماعليها فعجزت عن دفع ديونها .

(ثانيا) القرض الإجبارى : هذا هو الأسلوب الثانى الذى ابتكرته الدولة للقضاء على القطاع الحر ، إذ ان القدر الواجب الاكتتاب به فى القرض يختلف باختلاف القطاع الذى ينتمى اليه الفرد. فالعمال والموظفون مكلفون أن يكتتبوا بمرتب يتراوح بين ٩ و ١٤ يوما من العام . وأصحاب الحرف اليدوية والمصانع الصغيرة وتجار التجزئة يكتتب كل منهم بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٥ ٪ من صافى دخله فى الربع الأول من سنة ١٩٥١ .

(ثالثا) التشريعات : أصدرت الحكومة سلسلة من التشريعات تقضى بتشديد الرقابة على من يعملون فى القطاع الحر ، وعلى من

يقومون بالتهريب أو المضاربة .

وقد نجحت كل هذه التدابير نجاحا كبيرا ، فانخفض إنتاج القطاع الحر في سنة ١٩٤٦ والسنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥ بالنسب المئوية التالية وهى : ١٤ر٠ ، ٥ر٥ ، ٣ر٣ ، ١ر٥ ، ١ر٠ ، ٧ر٠ ، ٦ر٠ ، ٥ر٠ ٪ على التوالى وذلك عن الصناعة الحرة . ٠٫٧٨ ، ٤٤ر٠ ، ١٧ر٠ ، ٩ر٢ ، ٧ر٢ ، ٦ر٣ ، ٣ر٣ ، ٧ر٢ على التوالى وذلك عن تجارة التجزئة الحرة .

كما انخفض أيضا عدد العاملين فى الصناعات الحرة فى سنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ بالنسب التالية ٨ر٣٪ ، ٢ر٠٪ ، ٢ر٠٪ على التوالى ، إذ كان عددهم ٩٩٢ر٦٥ ، ٧٨٨ر٤ ، ٥٢٨ر٥ على التوالى .

وقد أدى القضاء على القطاع الحر إلى فوضى لا مثيل لها ، فإلى جانب عجز التجارة أو الصناعة الحكومية عن الوفاء بما كان يقوم به القطاع الحر ، انتشرت الرشوة بين العاملين فى القطاع الحكومى وبين المستهلكين ، وظهرت مساوىء التوزيع فأدى كل ذلك إلى اضطرابات بوزنان سنة ١٩٥٦ ، وما تلاها من اضطرابات بودابست .

ولما وصل جومولكا إلى الحكم أعلن فى خطبة مشهورة

ألقاها فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، أنه يجب إعادة النظر فى السياسة الاقتصادية فى بولونيا ، وأنه يجب التخلص من البيروقراطية ومن العيوب التى تعوق تقدم بولونيا نحو الاشتراكية الصحيحة. ومع أنه لم يجهر بعزمه على إحياء القطاع الثالث . إلا أنه وجه أنظار المصلحين إلى تبرير قيام القطاع الحر ، ومحاولة إيجاد مكان له فى النظام المتغير للاشتراكية الاقتصادية ، أى فى تلك المرحلة الانتقالية التى تجتازها الديمقراطية الشعبية فى طريقها إلى الديمقراطية الشيوعية .

وعلى أثر ذلك توالت التصريحات والبيانات من المسئولين ، وكلها تعلن عن نية تمويل الصناعات اليدوية ومتاجر التجزئة والإبقاء عليها . ولكن رغم كل ذلك بقى القطاع الثالث حتى اليوم فى مكانه يمثل الأقلية الفقيرة التى ينظر إليها كأنها ليست من صميم البلاد ، لا لأن الحكومة قبضت يدها عن كل معونة لها فحسب ، بل لأنها فقدت الثقة فى الحكومة ، كما فقدت الثقة بنفسها .

السياسة الخارجية البولونية

عرفت بولونيا فى التاريخ الدبلوماسى الحديث بأنهـــا دولة التقسيمات ، وذلك بسبب أنها كثيراً ما ذهبت نهباموزعا وفريسة لأطماع الدول المجاورة لها فقد قسمت أول مرة (١٧٧٢ — ١٧٩٥م) بين كل من النمسا وروسيا وألمانيا ، ثم تعرضت للتقسيم مرة

أخرى فى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، حتى بعثت إلى الحياة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها ما لبثت أن مزقت من جديد فى بداية الحرب العالمية الثانية فشطرت شطرين: أحدهما لروسيا السوفيتية والآخر لألمانيا الهتلرية . وعلى أثر هذا التقسيم الأخير فرت الحكومة البولونية إلى لندن حيث أقامت هناك لتدير الكفاح السرى. وعين الجنرال فلادسلاف سيكورسكى رئيساً للجمهورية البولونية المؤقتة ، واعترفت به الدول المتحالفة والولايات المتحدة. وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة المؤقتة فى لندن وبين الاتحاد السوفيتى بعد أن كانت قد قطعت فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر العدوان السوفيتى عليها .

وقد اعترفت الاتفاقية السوفيتية البولونية المنعقدة فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤١ ببطلان التغييرات الإقليمية التى كانت قد تمت سنة ١٩٣٩ ، ولكن سرعان ما قامت أزمة بين الحكومة البولونية فى لندن وبين الحكومة السوفيتية أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مرة أخرى فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٣

وإذ ذاك تشكلت فى وارسو حكومة بولونية سرية برياسة بوليسلاف بيروت تمثل جبهة شعبية قوامها الأحزاب اليسارية كلها والحزب الشيوعى ، وتطورت الأمور فأصبح لبولونيا حكومتان : إحداهما

كان مقرها مدينة لوبلان ثم انتقلت إلى وارسو فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ وهى تستند إلى تأييد الاتحاد السوفييتى ، والثانية مقرها لندن وتستند إلى الولايات المتحدة وانجلترا . وقد حاول تشرشل عبثاً أن يوفق بين الحكومتين ، وانضم إليه فى هذا المسعى الرئيس روزفلت أثناء انعقاد مؤتمر يالتا ، ولكن مسعاهما لم ينجح بل اشتد النزاع بين الحكومتين ، فلم تمثل بولونيا فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ولم ينته هذا النزاع إلا عقب المفاوضات التى دارت فى موسكو فى يونية سنة ١٩٤٥ بين الرفيق مولوتوف وكل من سفير الولايات المتحدة وسفير انجلترا ، وأسفرت عن إنشاء حكومة جديدة تتألف من منتخبين من كل الأحزاب ، وإن كانت المناصب الرئيسية قد أسلمت للشيوعيين ، واعترفت الولايات المتحدة وانجلترا بهذه الحكومة الجديدة التى تغلبت عليها الصبغة الشيوعية على أثر انتخابات ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ .

ووفقا لقرارات مؤتمر بوتسدام ، ضمت بعض الأقاليم الشرقية من بولونيا إلى روسيا ، وعوضت عنها بعض الأقاليم من غربى ألمانيا . ولهذا تدور السياسة الخارجية البولونية فى الوقت الحاضر حول محور واحد ، وهو الدفاع عن « الأراضى الغربية » وهى الأقاليم التى كانت جزءاً من ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، والتى

منحت لبولونيا مقابل الأقاليم البولونية الشرقية التى أخذتها منها روسيا ، إذ أصبح لزاما عليها أن تحمى هذه الحدود الجديدة من طموح ألمانيا إلى استردادها. فشكلة الحدود التى تفصل بينها وبين ألمانيا الشرقية ، وتقع على مبعدة سبعين كيلو متراً شرقى برلين هى قطب الرحى فى السياسة الخارجية البولونية .

* * *

وقبل أن أعرض لمشكلة الحدود بين ألمانيا وبولونيا ، يتعين على أن أتحدث عن « المعهد الغربى » الذى أنشأته بولونيا سنة ١٩٤٥ ، لأبين كيف يستعان بالعلم والبحث المنهجى الجامعى على خدمة القضايا السياسية البولونية .

أنشىء المعهد الغربى بمدينة بوزنان باعتبارها أقرب مدينة من الحدود البولونية الغربية ، ليقوم بدراسات تاريخية وجغرافية واقتصادية وقانونية ودبلوماسية هدفها الدفاع عن حق بولونيا فى هذه الأقاليم الغربية لذلك سمى « المعهد الغربى » .

وقد زرت هذا المعهد ، وقابلت المشرفين عليه ، والعاملين فيه وتحدثت إليهم ، وعرفت منهم أن الحكومة منحت هـذا المعهد أضخم مبنى فى المدينة ، وخصصت له مكتبة عظيمة تتضمن أحدث

المؤلفات والوثائق ، ورصدت له ميزانية تقرب من عشرين ألف جنيه سنويا ، وغرضها من ذلك نشر الأبحاث والمجلات والوثائق ، وقد زرت المكتبة ، وتصفحت بعض نشرات المعهد وأبحاثه . فهناك « المجلة الغربية »، واسمها يرمز إلى الأراضى الغربية، وهى تصدر منذ أربع عشرة سنة مرتين كل عام . وهناك دراسات « أبحاث المعهد الغربى » التى صدر منها حتى اليوم أربعة عشر مجلدا، وهناك سلسلة الأبحاث التى تصدر بعنوان «أراضى بولونيا القديمة» وصدر منها عشرة مجلدات ، وهناك سلسلة أخرى من الدراسات عنوانها « الدراسات الخاصة بالاحتلال الألمانى فى بولونيا » ، وصدر منها ثمانية مجلدات . وهناك « مجموعة الوثائق الخاصة بالاحتلال التوتونى (الجرمانى) » ، وقد صدر منها سبعة مجلدات ، وهناك « مجموعة الوثائق الخاصة بالتاريخ الحديث للأراضى الغربية » ، وقد صدر منها ثلاثة مجلدات ، هذا غير المؤلفات ، وعشرات المقالات التى يكتبها العلماء البولونيون فى هذا الموضوع .

وبينما كنت أزور قاعات البحث والمكتبة هناك ، وأستعرض هذه المؤلفات العظيمة وهذه الجهود الهائلة لم أستطع إلا أن أحس عميق الأسف حين أقارن بينهم وبيننا . ولقد ضاعت منا فلسطين وهى قلب العروبة ولم نفكر حتى اليوم ـ وقد مضى على فجيعتنا

فيها اثنا عشر عاماً ـ فى أن نعالج قضية فلسطين معالجة علمية منهجية على غرار ماتفعل بولونيا . فنحن إذا استثينا بضعة كتب ومقالات ، وبضع محاضرات تلقى فى بعض الكليات لانجد أى صدى علمى لكارثة فلسطين .

ألم تكن جامعة الدول العربية قادرة على أن تصدر ولو مجلة علمية واحدة تسمى « فلسطين » ؟ ألم يكن فى وسع مجلة علمية فى شتى بلاد الوطن العربى أن تصدر ولو عددا واحدا يرصد لعلاج قضية فلسطين علاجا علميا ؟

هذه بولونيا تؤسس معهدا علميا عظيما ، وتكرس له العلماء ، وترصد له المال للدفاع عن أراض جديدة قد اكتسبتها ، ونحن هنا نضن بمثل هذا أو ببعضه من أجل استرداد أراض مقدسة من صلب الوطن العربى اغتصبت منا اغتصابا .

كان هذا هو الذى يدور بخلدى ويحز فى نفسى وأنا أزور المعهد الغربى فى بوزنان .

***

وجدير بنا أن نعرض هنا الحجج والبراهين التى يقدمها البولونيون

لإثبات أن ماجرى العرف الحديث بتسميته «الأراضى الغربية» إنما هى أرض أصلها بولونى ويجب أن تظل أرضا بولونية .

تقع بولونيا فى وسط أوربا فى شكل مربع كبير ، تتاخمها من الشرق روسيا السوفييتية ؛ ومن الغرب ألمانيا الشرقية ؛ ومن الجنوب تشكوسلوفاكيا ، ومن الشمال البحر البلطيق . ومساحتها نحو ثلثمائة ألف كيلومتر مربع أى نحو ثلث مساحة الإقليم المصرى ، وعدد سكانها نحو ثلاثين مليون نسمة ، أى أن كل مائة يعمرون كيلومترا مربعاً ، وهى نسبة تدل على كثافة عالية فى السكان .

أما الأراضى الغربية فمساحة رقعتها نحو مائة ألف كيلومتر مربع ، أى أنها تمثل ثلث مساحة الإقليم البولونى ، وهى أرض زراعية فى عمومها باستثناء منطقة سيليزيا العليا فانها منطقة صناعية ، بلغ إنتاجها عام ١٩٤٣ من الفحم مائة مليون طن ، ومن الصلب أربعة ملايين طن ، إلى جانب مقادير ضخمة من الزنك والرصاص .

أما الحجج التى يدلى بها البولونيون للدفاع عن أحقيتهم لهذه المنطقة فتتلخص فى :

١ — إن نهرى الأودر والنيسر ، اللذين تتألف منهما اليوم

التخوم الغربية لبولونيا ، هما الحدود الطبيعية لبولونيا ، وبذلك أصبح لها كيان إقتصادى وجغرافى معقول . ولما كان هذان النهران ينبعان ويصبان فى بولونيا فان من شأن هذا أن يوطد أوضاع هذه البلاد ، ويساعد على ربط أجزائها ، وتقوية وحدتها .

٢ — منذ ما قبل التاريخ الميلادى ، كانت القبائل السلافية تقطن هذه « الأقاليم الغربية » واستمرت كذلك حتى القرن الرابع بعد الميلاد ، فعودتها الآن إليها عودة إلى الطبيعة الأصلية ، وأكثر من ذلك أن (مسكو) الأول ، وهو أول ملك لبولونيا كان يمتد سلطانه على هذه الأقاليم ، كما أن المملكة البولونية كانت تمتد شمالا إلى المنطقة الساحلية بعد هزيمة القبائل الجرمانية سنة ١٤١٠ م، فى معركة جرونفالد المشهورة ، وسجل هذا الامتداد فى اتفاقية تارون سنة ١٤٦٦ م .

٣ — من الناحية الإتنولوجية ، كانت هذه المناطق يسكنها البولونيون ، وإن كانت الأقليات الحاكمة من الألمانيين . وألمانيا نفسها حين بسطت سلطانها على هذه الأقاليم ، كانت تعتبرها مهملا لا تستحق عناية ، ولهذا هاجرت العناصر الألمانية من هذه المنطقة إلى منطقة الرور ، حتى لقد بلغ عدد المهاجرين الألمان من هذه المنطقة فيما بين سنة ١٨٥٢ وسنه ١٩٣٩ نحو ثلاثة ملايين . ومقابل هذه الحركة

قامت حركة مضادة، وهى تدفق البولونيين على هذه المنطقة التى يعدونها وطناً لهم، مما جعل بسمارك يتبع سياسة عنيدة (لجرمنة) المنطقة . ومن الأساليب التى اتبعها فى ذلك ، منع استعمال اللغة البولونية فى الكنائس ، والعمل على شراء الأراضى من البولونيين ونحو ذلك من شتى الوسائل .

٤ — من الناحية القانونية ذكر صراحة فى اتفاقيتى يالتا (١٩٤٥/٢/١١) وبوتسدام (١٩٤٥/٨/٢) أنه يجب أن تمنح بولونيا أراض جديدة على حساب الأراضى الألمانية على أن توضع الحدود النهائية لتلك الأراضى عند إبرام معاهدات الصلح ، كما أنهما وضعتا تلك الأراضى تحت الإدارة البولونية، وأخرجتها من منطقة الاحتلال السوفييتى فى ألمانيا .

٥ — بموجب الاتفاقيات التى أبرمت بين بولونيا وألمانيا الشرقية فى ٦ يونية سنة ١٩٥٠ ، وفى ٦ يولية سنة ١٩٥٠ ، وفى ٢٧ يناير سنة ١٩٥١ اعترفت ألمانيا الشرقية بهذه الحدود الجديدة .

ويضيفون إلى كل ذلك ، أن منح هذه الأقاليم لبولونيا لا يعتبر تنازلا من قبل ألمانيا ، بل بمثابة عودة الحق إلى صاحبه ، وأنه لا فرق بين عودة هذه الأقاليم إلى بولونيا وبين عودة إقليمى الالزاس واللورين إلى فرنسا سنة ١٩١٩

ويقولون أيضاً إنه من الناحية المادية الواقعية ، فإن ضم هذه الأقاليم استتبعه نقل ملايين من البولونيين من الأقاليم الشرقية التى كانت مملوكة لبولونيا فيمابين الحربين ، ثم انتزعت منها وأعطيت للاتحاد السوفييتى . وبسبب التزايد الطبيعى للسكان وصل عدد البولونيين القاطنين فى هذه الأقاليم الآن إلى نحو ثمانين مليون نسمة ، وهو مطابق لعدد السكان الألمان الذين كانوا يقيمون بها فيما بين الحربين .

غير أنه إذا كانت ألمانيا الشرقية بحكم أنها دولة شيوعية قد وافقت على الحدود الحاضرة الفاصلة بينها وبين بولونيا ، وسجلت ذلك فى الاتفاقيات المبرمة بينها وبين بولونيا ، فإن ألمانيا الغربية أعلنت مراراً عدم اعترافها بهذا الوضع ، بل أعلنت مراراً عزمها على استرداد تلك الأقاليم . والحجج التى كان يدلى بها المعارضون لقبول ألمانيا فى حلف الاطلنطى كانت تدور حول هـذه المسألة ، فكانوا يقولون إن حلف الأطلنطى حلف دفاعى لأن أعضاءه ليست لهم مطالب توسعية . أما ألمانيا الغربية فإنها طامعة فى استردادما فقدته من أقاليم ، وفى ضم ألمانيا الشرقية إليها ، فانضمامها

إلى الحلف وهذه مطامحها ، يخشى أن يحوله من حلف دفاعى إلى حلف هجومى .

ومهما يكن من أمر فإن الحجج الألمانية يمكن إيجازها فيما يلى :

١ ـ كانت هذه الأقاليم جرمانية تسكنها قبائل جرمانية منذ أقدم العصور .

٢ ـ اتفاقيتا يالتا وبوتسدام تعتبران بمثابة تصريحات من جانب حكومات الدول المنتصرة، ولا تعتبران قط اتفاقيات دولية . وأكثر من ذلك فإن برلمانات هذه الدول لم تصدق عليهما .

٣ ـ ألمانيا الغربية تعتبر «الغير» بالنسبة إلى هـذه الاتفاقيات لو أصروا على اعتبارها اتفاقيات . ووفقا لأحكام القانون الدولى فإنه لايجوز أن ينسحب أثر أى اتفاقية دولية على غير أطرافها إلا بموافقة هذا الغير .

٤ ـ مادامت ألمانيا الغربية لم توافق بموجب معاهدة صلح على هذا التنازل ، فان انتزاع هذه الأقاليم من ألمانيا يعتبر عملا غير مشروع، ومن ثم يكون لها الحق فى استردادها.

***

لا نريد أن نناقش حجج كل من طرفى النزاع ، ولا أن نرجح دعوى أحدهما على دعوى الآخر ، ولكن الواقع يثبت أنه فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقبل أن تدخل جيوش الحلفاء فى الأقاليم الألمانية ، كانت الشعوب الألمانية التى تسكن هذه المنطقة يبلغ عددها نحو ثمانية ملايين نسمة، هرب منهم نحو خمسة ملايين فرارا من الغزو السوفييتى . وفى فبراير سنة ١٩٤٦ دلت الإحصاءات على أن الألمان الذين كانوا لا يزالون يقطنون هذه المنطقة يبلغون نحو مليونين . وابتداء من هذا التاريخ بدأ اجلاء هؤلاء الألمانيين إجلاء منظما إلى منطقة الاحتلال البريطانيـــة . وفى سنة ١٩٤٨ انتهت هذه العملية وخلت المنطقة من العناصر الألمانية .

أما نقل البولونيين إلى هذه المنطقة ليحلوا محل الألمان، فقد تم كذلك تدريجا ، وكانوا ينقلون من الأقاليم التى ضمتها روسيا السوفييتية .

ومن دراسة هذه الحوادث التاريخية المعاصرة نستطيع استنباط عبر قد تفيدنا فى مشاكلنا الحاضرة ومن هذه العبر :

ا — يجب ألا نعول كثيرا على إثارة مشكلة اللاجئين العرب بحسبان أنها قد تهز مشاعر الأوربيين ، أو يكون لها وزن كبير فى

المحافل الدولية ، لأن هؤلاء اللاجئين يعتبرون قلة بالنسبة إلى ملايين اللاجئين الأوربيين الذين جرى تهجيرهم من قطر إلى قطر بين مختلف البلاد الأوربية بسبب التغييرات الإقليمية التى تمت هناك . ولا أدل على ذلك من أنى كلما كنت أثير هناك مشكلة اللاجئين العرب أسمع ردودا كثيرة مدعمة بالأرقام تشير إلى أنهم لاقوا من مشاكل اللاجئين الأوربيين ما هو أقسى وأمر من مشاكل لاجئينا .

ب — استقرار السكان فى منطقة معينة له أهمية كبرى ، إذ يعتبر الطريق الصحيح لتملك هذه الأرض . فالبولونيون لم يستتب لهم تملك الأقاليم الجديدة سواء كانوا استردوها حسب رأيهم ، أو اغتصبوها حسب الرأى الألمانى إلا بعد أن استطاعوا أن يعمروها بثمانية ملايين من البولونيين . فلو أردنا أن نحتذى مثال بولونيا لوجهنا همنا إلى تعمير شبه جزيرة سينا بنقل ملايين من السكان اليها ، فلا يلبثون على مر الأيام أن يتكاثروا ، فتزدهر أراضى هذه البقاع وينتشر فيها العمران ويكون أهلوها درعاً لها يقيها شر العدوان .

ج — الدراسات العلمية ذات شأن فى تدعيم المطالب السياسية للدولة فى المحيط العالمى . فبولونيا لم تتردد فى إنشاء معهد خاص

جعل رسالته بث الدعوة للدفاع بالوسائل العلمية عن الأقاليم التى استردتها وانفقت عليه عشرات الآلاف من الجنيهات ، وزودته بالكتب وعهدت به إلى طائفة من العلماء ، فوضعوا كثيرا من المؤلفات والأبحاث ترمى كلها إلى تعزيز البلاد من الناحية العلمية بعد أن تقوت من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية . أما نحن فكما قلنا من قبل خسرنا فلسطين فلم نجد حتى اليوم من يعنى بذلك علميا بالمعنى الصحيح .

حديث مع الرفيق

ليس الحديث فى حقيقة الأمر حديثا واحدا ، ولا مع رفيق واحد ، وإنما هو مجموعة أحاديث دارت بينى وبين من رافقونى فى بولونيا ، ومن تحدثت إليهم أثناء إقامتى بينهم مستطلعا حقيقة الفكر الماركسى ، وحقيقة تطبيقه على الطبيعة .

ولقد جمعت كل هذه الأحاديث المختلفة تحت بند واحد تفاديا لذكر الأسماء تيسيراً لتقديمها للقارىء العربى . كما أننى عمدت إلى تقديم الناحية الخفيفة من تلك الأحاديث ، إذ رأيت أن هذا قد يكون خير وسيلة لمعرفة حقيقة الشيوعية فى الحياة اليومية ، فلقد قدمت فى المقالات السابقة ، الأرقام والإحصاءات والدراسات القانونية والإقتصادية . وهأنذا أختم السلسلة بهذا الحديث :

إن الرفيق ، أو بعبارة أصح مجموع الرفقاء ، يجمع بينهم الإيمان القوى بالشيوعية ، وتجمع بينهم التربية الشيوعية التى عاشوها منذ شبابهم ، وتجمع بينهم الرحلات التى قاموا بها إلى بلاد مختلفـــة. فهؤلاء الذين قد اخترت لهم إسم « الرفيق » هم بلا شك زعماء الغد هناك ، أو تلك الطليعة التى تؤمن بالمجتمع الشيوعى العالمى ، وبضرورة القضاء على كل أنظمة ليست شيوعية ، فماذا يقول هؤلاء؟ وكيف يفكرون ؟ وكيف يعملون ؟ وكيف يمزحون ؟ هـذا ما قد حاولت إيضاحه فى تلك الأحاديث .

* * *

فهمت من محدثى أنه اعتنق الشيوعية منذ مطلع شبابه ، ولو أنه لم يقل ذلك صراحة ، فمثله مثل غيره من الشيوعيين الذين قابلتهم ولا يرتاحون إلى من يسأل الواحد منهم: هل أنت شيوعى؟ وكأننى حين أسأل هذا السؤال أتدخل فى شئون لا تعنينى، أو كأننى أعلن أننى غير شيوعى ، إذ لو كنت شيوعيا لأدركت ذلك من أول وهلة وبدون حاجة إلى سؤال .

ومن رأى الرفيق أن الماركسية — وهو لا يرتاح إلى كلمة شيوعية — كلمة مرادفة لكلمة علم ، فكل ما هو ماركسى فهو علمى، وكل ما هو علمى فهو ماركسى ، والماركسية عندهم هى المنهج العلمى للحياة .

وقد دهشت لتمسكهم بكلمة « علم » فهم يستعملونها بمناسبة وغير مناسبة . فالمناقشة العلمية والحجة العلمية ، والمشروع العلمى ، والفهم العلمى ، والعامل العلمى ... الخ . وتمسكهم باستعمال كلمة « علمى » تذكرنى بتمسك الغربيين بكلمة « حرية » فحرية العقيدة وحرية الرأى ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماعات ، وحرية التجارة .. الخ . وتذكرنى فى الوقت نفسه بتمسك أهل الشرق بكلمة « الله » فبإذن الله ، والحمد لله ، وأعتمد على الله ، وإن شاء الله ... الخ . ولم أصرح للرفيق بهذا الذى دار فى خاطرى بل شجعته على أن يتحدث .

وقد شرح لى أن الماركسى من منهجه أن يساعد كل الحركات التحررية ، وأن يعمل على تطبيق حق تقرير المصير لكل شعوب العالم ، وقال إننا لهذا مددنا إليكم يد المعونة أثناء كفاحكم ضد الاستعمار .

وقلت له : إذا كان الأمر كذلك فما بالكم لا تسمحون للألمان بتطبيق حق تقرير المصير ؟ لماذا لا تدعونهم يجرون انتخابات حرة ، أو يقومون باستفتاء عام لتوحيد بلادهم ؟ .

وقال الرفيق : الماركسية تقضى بأنه لا توجد قواعد على إطلاقها ، بل لابد من استثناءات . فاذا كان حق تقرير المصير يؤدى إلى تهديد الأمن والسلام كما هو الحال إذا اتحدت ألمانيا فيجب ألا يطبق .

وسألت متعجباً من هذا المنطق : ومن هو الذى من حقه أن يحكم بضرورة تطبيق القاعدة العامة أو الاستثناء ؟

فأجاب : مصلحة السلام .

وقلت : وكيف تستطيع أن تؤكد علميا — ما دمت تقول إن سياستك قائمة على العلم — إن مصلحة السلام تقتضى بقاء ألمانيا منقسمة ؟ .

فلم يزد على أن قال : إن هذه بديهية ، والبديهيات لا تحتاج إلى تفسير .

ولم أشأ أن أقول له إن كل ما يكون فى مصلحة الماركسية وتدعيمها فهو عندكم علمى ، وكل ما هو ضد مصلحة الماركسية أو ضد تدعيمها فهو عندكم غير علمى ، ولكنى طلبت منه أن يفسر لى المقصود عندهم بالعلم .

وقال : كل ما هو مادى فهو علمى ، وإذن فكل ما هو علمى هو الذى يكون ماديا ، يستطيع المرء أن يفسره بطريق العلم المجرد .

وقلت : ألا تعتقد أن هناك روحانيات لا تخضع لتفسير العلم ولا يقدر على كشف أسرارها إنسان ؟ ونظر إلى فى دهشة وقال : أتصدق ذلك ونحوه مما ابتدعته الديانات ؟ .

قلت : نعم أؤمن بذلك كغيرى من الشرقيين ، وبأنه إلى جانب العالم المادى يقوم عالم روحى ، وهناك ظواهر لا يمكن تفسيرها وفقا لمعيـــار مادى خالص ، بل لا بد من إدخال العنصر الروحى .

وقال مخفياً غضبه : هذا كلام غير علمى ، وكيف تجاهر به وأنت أستاذ جامعى ؟ .

وقلت متلطفاً معه : لا تحسب أننى أحاول اقنـاعك بوجهة نظرى ، ولـكننى أردت أن أوضح لك أن العالم الأفريقى الآسيوى لا يمكن أن يقبل فلسفة مادية بحتة لا يدخلها العنصر الروحى .

فابتسم الرفيق وقال : هذا فرق جوهرى بينى وبينك ، أنت لا تريد أن تقنعنى فى حين أننى أريد إقناعك .

* * *

الفودكا : قال لى الرفيق ، ونحن على المائدة : ألك فى كأس أخرى من الفودكا ؟ وأردف ذلك بقوله : إن الفودكا داء لسنا ندرى كيف نتخلص منه . فالعمال ينفقون نصف أجورهم فى شربها ، ويدمنون عليها ، بل يلاحظ فى الغالب كثرة المتغيبين عن مصانعهم فى أيام الإثنين بالذات ، إذ يكون هؤلاء المتغيبين لا يزالون متأثرين بمـا تناولوا يوم الأحد من شراب الفودكا .

وأردف ذلك بقوله : لقد نجحنا فى تغيير نظام الحكم، ونظام المعيشة، ونظام الاقتصاد ، ولكننا لم ننجح فى تغيير « عقلية الناس » .

وابتسمت له ، ولكننى كنت أقول فى دخيلة نفسى : أليس ذلك اعترافا من الرفيق بأن الماركسية إذا كانت قد فرضت سلطانها على كل مظاهر الحياة ، فإنها لم تتغلغل فى القلوب والنفوس . ونظر إلى الرفيق قائلا : ماذا تعنى بابتسامتك هذه؟ وماذا تخفى وراءها؟.

فأجبت سريعا : أفكر فى الفودكا .

قال : كأنك تريد كأسا أخرى ؟ .

قلت : نعم .

فقال : احترس من كثرة شرابها لئلا تمكننى من أن أعرف بعد ذلك ما تخفى وراء ابتسامتك .

* * *

فكاهاتهم السياسية : قلت للرفيق : ألك أن تتحفنى ببعض فكاهاتكم السياسية ؟ .

ولكنه كان متحفظاً فأردت أن أستدرجه إلى الحديث ، فرويت بعض فكاهاتنا السياسية ، وضحك كثيراً من بعضها ، وعندئذ قال : لدينا أيضا مثلكم فكاهات سياسية قد تكون معبرة عن النضج السياسى وعن قوة النقد، وتكاد تكون دليلا على الوعى كدلالة فكاهاتكم على الوعى العام .

قال : فى إحدى المدن عثر فى مقر رياسة مجلس البلدية على طفل حديث الولادة ، ولما وصل الخبر إلى حاكم المدينة طلب تعيين لجنة من الخبراء تقــرر نسب الطفل إلى أحد المسئولين ، واجتمعت اللجنة وانقسمت إلى ثلاث لجان فرعية ، عملت كلها ساعات متتالية وانتهى اجتماعها بتقديم تقرير مفصل إلى حاكم المدينة ، وجاء فى التقرير : أن هذا الطفل لا يمكن أن ينسب إلى أى مسئول لثلاثة أسباب :

أولا — أنه ولد فى أوان الوضع الطبيعى ، ولم يسبق لأى مسئول أن نفذ مشروعا فى ميعاده الطبيعى .

ثانيا — أن الطفل طبيعى كامل سليم من العيوب ، ولم يسبق لأحد من المسئولين أن قام بمشروع تتوافر فيه هذه الصفات .

ثالثا — هذا الطفل ثمرة لذة ومتعة ،والمشروعات التى يتقدم بها المسئولون لا متعة فيها ولا لذة للذين يضعونها أو الذين توضع من أجلهم ، ولما رآنى الرفيق ضحكت طويلا من فكاهتـــه ، استرسل فقال : إليك نكتة أخرى ، وقد نسبها محدثى إلى شخصيات كبيرة معروفة ولكننى أخفى هذه الأسماء : قال :

ذهب زعيم سياسى بولونى كبير لزيارة موسكو ، والتقى هناك

برفيق روسى عظيم رحب به واستضافه وأكثر من إكرامه ،وقال له : لأعبر لك عن مقدار الصداقة التى بين بلدينا ، سأهدى إليك أحدث سيارة أنتجتها مصانعنا ، فانشرح صـــدر الضيف وشكر للرفيق ، وخرجا فوجدا أمام الدار سيارة فخمـــة لا يعدلها فى الفخامة أحدث السيارات الأمريكية ،ونظر إليها الضيف مسروراً ، وأسرع إلى بابها ففتحه وجلس على مقعد القيادة فإذا هو لا يجد عجلة القيادة « الدركسيون » فدهش وقال : أين عجلة القيادة ؟ فأجابه الرفيق الروسى العظيم : لست فى حاجة إليها ...

وختم فكاهته هذه بضحكة طويلة ، وضحكت معه ، ثم أضاف ليطمئننى ، أو على الأصح ليطمئن نفسه ، هذه الفكاهات السياسية تصدر أكثر ما تصدر من أعضاء قيادة الحرب .

* * *

جواز السفر : قال الرفيق وهو يساعدنى على اعداد حقيبتى للرحيل : لا تنس جواز السفر .

قلت : إنه يلازمنى كظلى .

فقال : إذن أنت تعرف المثل الروسى القديم الذى يقول: « الإنسان مكون من ثلاثة أجزاء: الجسم، والروح، وجواز السفر»

قلت : وفقا للمنهج الماركسى الصحيح يجب تعديل هذا المثل حتى يصبح الإنسان مكونا من جزأين : الجسم ، وجواز السفر .

ولم يعلق الرفيق على ذلك التعديل .

* * *

هدية ستالين : فى وسط مدينة وارسو تقوم ناطحة سحاب تتألف من نحو ثلاثين طابقا ، وتتجمع فيها كافة الهيئات العلمية البولونية من مجامع ، ومعاهد ، ومسارح ، ومكتبات ، وحين مررنا أمامها أشار إليها الرفيق وقال لى : هذه هى هدية ستالين لنا .

وقلت : إنها تذكرنى بناطحات السحاب التى رأيتها فى أمريكا .

فقال : أبدا ، إنها تختلف عنها كل الاختلاف ، فهذه تعبر عن الفن المعمارى الستالينى ، بل إن بناء هذه العمارة الضخمة جعلنا لم نبن حتى الآن شيئا فى الفضاء الذى يحيط بها ، إذ أن المهندسين المعماريين ما زالوا مختلفين على نوع المبانى التى يجب أن تقام ، وحول ارتفاعها وشكلها لتكون متلائمة مع هذا البناء الضخم .

وقلت : الهدايا أحيانا قد يكون ضررها أكثر من نفعها .

وأضاف الرفيق : خصوصا إذا كان الواهب ستالين ...

* * *

بين الولاء والكفاية : دار الحديث بيني وبين الرفيق حول فلسفة التطهير ، ونبهته إلى بعض الأبحاث العلمية الغربية التي دارت حول هذا الموضوع .

فقال : إن الغربيين لا يفهمون حقيقة الأمور ، ويعمدون إلى اللف والدوران عند معالجة أى موضوع .

وقلت له : ولكن ألا توافق على أن الزعماء تقضى عليهم الزعامة ، وأن الحكام يستنفدهم الحكم ؟ .

فلم يجب على سؤالى صراحة بل قال: إن لى تفسيرا آخر، وهو أننا كنا فى بداية الحركة نحتاج إلى الولاء أكثر من حاجتنا إلى الكفاية، ثم مرت الأيام وأصبح الحزب قويا ، وصرنا نفضل الكفاية على الولاء ،فأصبح الموالون الجهلاء يدفعون ضريبة جهلهم.

* * *

حلف وارسو : إنه حلف عسكرى عقد بين الاتحاد السوفيتى وبولونيا وألمانيا الشرقية والمجر وتشكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وألبانيا . وقد قام لمواجهة حلف الأطلنطى فى أوربا ، وأمانته العامة مقرها مدينة وارسو .

وأشرت للرفيق إلى ما كابدت من متاعب فى الحصول على مراجع لهذا الحلف حين كتبت عنه ، ونبهته إلى صعوبة معرفة مدى نشاطه السياسى أو العسكرى، فهو مختلف فى ذلك عن حلف الأطلنطى . وقلت له : أليس لديكم كتاب شامل عن الحلف كالكتاب الذى أصدره اللورد اسماى الأمين العام الأول لحلف الأطلنطى ، أو الكتاب الذى نشره مسيو هنرى سباك وعنوانه : « لماذا حلف الأطلنطى » ؟.

فضحك الرفيق وقال : لسنا فى حاجة إلى أن نشرح : لماذا حلف وارسو ، لأنه واضح الهدف للجميع ، أما حلف الأطلنطى ففى حاجة إلى مثل هذه الكتب لعدم اتفاق أعضائه فيما بينهم على هدف هذا الحلف .

وفكرت فى أن أهمس بحجة هذا الرفيق فى أذن المسئولين فى جامعتنا العربية ليعرفوا كيف يتخلصون ممن يسألهم : لماذا لم تصدر الجامعة العربية كتابا عاما شاملا عن جامعة الدول العربية وعن إيضاح أهدافها .

* * *

التقاليد: كراكوف التى كانت فى وقت ما عاصمة بولونيا، تقع فى ميدانها الرئيسى كنيسة كبرى قائمة منـذ زمن طويل ، وهى ذات برجين عظيمين ، وفى أعلى كل من هذين البرجين كان يقوم حراس للمدينة ينبهون السكان بنفير عالى الصوت ، كلما لاح لهم شبح مغيرين من التتار . وتروى التقاليد أنه بينما كان أحد الحراس ينفخ فى النفير ، انقطع صوته فجأة بسبب قذيفة أصابت صدره من نبلة أحد قناصة التتار ، ولـكن موت هـذا الحارس الأمين أنقذ المدينة ، ومن ذلك التاريخ إلى اليوم لا يزال يقف فى البرج من ينفخ فى كل ساعة من ساعات الليل والنهار النغمات نفسها التى كانت تصدر من نفير الحارس القتيل .

وسألت الرفيق : أهذه النغمات مسجلة تذاع من آلة تسجيل؟.

فقال : كلا ، إنها صادرة من إنسان بل من جماعة من الناس يتناوبون هذا العمل ، وكل ساعة ينفخون فى النفير ، بل تلتقطها فى الساعة الثانية عشرة كل إذاعات بولونيا ، وأملى أن تبقى تلك التقاليد إلى مالا نهاية .

وكان بيننا وبين الساعة الحادية عشرة نحو عشر دقائق حين كنا نمر فى ميدان هذه الـكنيسة، وعرضت على الرفيق أن نتريث حتى

أسمع هذا النفير ، ووقفنا والثلج يتساقط علينا ، ومرت الدقائق بطيئة ، وفى الساعة الحادية عشرة دوى صوت النفير عاليا قويا لينبه أهل كراكوف خاصة والبولونيين عامة إلى خطر التتار ...

ولم أستطع أن أمنع نفسى من سؤاله : أيأتى التتار إليكم دائما من الشرق ؟ .

لم يجب الرفيق على سؤالى ، ولكننى فهمت من تقاطيع وجهه أننى أغضبته .

المجتمع الرأسمالى

يعتبر الأستاذ كلود جوليان فى عداد الكتاب السياسيين الفرنسيين الناشئين الذين يدل تفكيرهم وتدل كتاباتهم على إيمانهم أن الثقافة السياسية الفرنسية لاتزال تحتل مكانا مرموقا فى ميدان الفكر السياسى. وهو صحفى يعمل فى جريدة « لاموند » ويعتبر من ألمع الخبراء الفرنسيين فى الشئون الأمريكية .

وقد أصدر منذ شهر كتابا عنوانه « الجديد فى العالم الجديد » ظهر باللغة الفرنسية، وكان موضع تقدير أكثر النقاد ومثار إعجابهم.

ماذا يقول كلود جوليان عن هذا العالم الجديد الذى يصفه بأنه أصبح جديدا مرة أخرى عقب الحرب العالمية الثانية .

إن كتابه يبدأ بدراسة الطبقة الخاصة فى أمريكا ، وهى تلك الصفوة التى يماثلها فى الاتحاد السوفيتى أعضاء الحزب الشيوعى. وهنا تتوارد هذه الأسئلة : من هم الذين يحكمون أمريكا؟ ومن هم الذين يسيطرون على الاقتصاد الأمريكى ؟ ومن هم الذين يوجهون الفكر الأمريكى ؟ أهم أصحاب الملايين ، أم هم طبقة جديدة لا تملك الملايين ولكنها تحكم الملايين ؟ .

انه يبدأ الاجابة عن هذه الاسئلة بتحديد عدد أصحاب الملايين فيقول : انهم وفق احصاء مكتب الضرائب الاتحادية يبلغ عددهم ٢١٠ لكل منهم دخل سنوى يتجاوز مليون دولار . ويورد لنا أسماء هؤلاء الأغنياء ، ومقدار ما يملكه كل منهم، ويشير الى مصدر هذه الملكية ، ويلمع الى أن نحوا من نصف هؤلاء وجدوا أنفسهم مالكين لهذه الثروات منذ كانوا فى المهد . وأما النصف الآخر فمصدر ثروته البترول، أو الاتجار فى أراضى البناء ، أو مصادر أخرى . ثم يستأنس بدراسات وتحقيقات فى شأن هؤلاء أجراها الأستاذ فريج ميلز الأستاذ بجامعة كولومبيا اذ قام باستقصاءات دقيقة لعدد من ذوى الثروات فى ثلاثة أجيال متعاقبة لمعرفة الطبقة التى ينتمى إليها أصحاب الملايين، ثم يقدم لنا الأرقام الآتية عن الطبقات التى اشتقوا منها : من الطبقة الفقيرة ٣٩٪ سنة ١٩٠٠ و١٢٪ سنة ١٩٣٥ و٩٪ سنة ١٩٥٠، ومن الطبقة المتوسطة ٢٢٪ و٣٢٪ و ٢٣٪ على التوالى ، ومن الطبقة الغنية ٣٩٪ و ٥٦٪ و ٦٨٪ على التوالى .

وينهى المؤلف هذا البحث بقوله : إن أحداً لا يستطيع أن يصبح فى أمريكا مليونيراً فى الوقت الحاضر دون إرث ، أو دون إعفاء من الضرائب . أما طبقة أصحاب الملايين الحالية فهى، إما فى

طريق الزوال ، وإما فى طريق التجمد على الأقل بحيث يتعذر أن ينضم إلى عدادهم آخرون .

أما الطبقة الجديدة التى تتحكم فى ميدانى المال والأعمال ، فهى طبقة كبار المديرين ، وهى طبقة لا يستطيع أفرادها أن يصبحوا من أصحاب الملايين فى يوم من الأيام ، ذلك بسبب ما يتحملون من ضرائب ضخمة على الايراد . ويقدم لنا أمثلة إيضاحاً لقوله ، منها أن هارولد كارفس مدير شركة جنرال موتورز مرتبه السنوى يقدر بـ ٦٩٦ر١٠٠ دولار لكنه يدفع منه ٥١٨ر٦٥٤ دولاراً ضريبة على الايراد ،وبذلك يكون صافى مرتبه ١٧٧ر٤٤٦ دولارا . ومنها كذلك أن مرتب هنرى فورد يبلغ ٣٨٣ر٥٠٠ دولار ضريبتها ٢٦٣ر١٩٥ دولارا ، فيكون صافى إيراده ١٢٠ر٣٠٥ دولارات . وعلى هذا الوضع لن يجىء يوم يصبح فيه أمثال هؤلاء المديرين من أصحاب الملايين .

ثم ينتقل بنا إلى الظاهرة الاقتصادية الجديدة التى تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى أن المصانع والبنوك لم يعد وضعها على ما كان حين كان يسيطر عليها فرد واحد ، أو أسرة واحدة . بل أضحت موزعة بين عدد عديد من المساهمين . فهل معنى ذلك أن الرأسمالية فى أمريكا قد استحالت شعبية ؟ وإجابة عن هذا

التساؤل يعرض المؤلف إحصاءات تبين أنصبـــة مختلف طبقات الشعب من أسهم الشركات،فيتضح من هذه الإحصاءاتأن الأسهم موزعة على النحو التالى : ٤٥ ٪ للطبقات المشرفة على الشركات، ٢٦ ٪ لأعضـاء المهن الحرة ، ١٦ ٪ لطبقات كبار الموظفـــين، ٧ ٪ للفلاحين ، ٤ر٤ ٪ للعمال الفنيين ، ٤ر١ ٪ للعمال أنصـاف الفنيين ، ٢ر٥ ٪ للعمال العاديين.

يخلص من هـــذا الإحصاء أن ٤ر٩٨ ٪ من العمال لايملكون شيئا من أسهم الشركات التى يعملون فيها . وعلى هذا ، واستنادآ إلى أقوال الاقتصاديين الأمريكيين أنفسهم، فإن ما يزعمه البعض من شعبيـة الرأسمالية فى أمريكا ليس فى الواقع إلا محض خرافـة ، فالشركات الأمريكية المساهمة لا يملكها إلا ٢ أو ٣ فى المائة من مجموع سكان الولايات المتحـــدة ، بل يلاحظ أن ١ ٪ من مساهمى هذه الشركات يملكون نحو ٦٠ فى المـائة من أسهم أكبر الشركات المساهمة الأمريكية .

ثم ينتقل إلى التحدث عن الطبقة التى تتمتع هناك بالسلطة الإقتصادية ، وعن جهل هذه الطبقة ، ويقارن بينهم وبين أصحاب المـال والسلطة فى أوربا ممن كانوا فى العهود السابقة يشجعون على صون الآداب والفنون والثقافة،فكانوا بذلك عماد ذلك الذخر

من كنوز الثقافة التى قام عليها مجد أوربا ، أما أهل أمريكا فإنهم يعيشون اليوم على تركة الماضى، وفى هذا قال رسل كرك :« يستطيع الشعب أن يعيش طويلا برأسماله الثقافى والأخلاقى ، إلا أن رأس المال هذا يجب تعهده بالتجديد إذا أريد تجنب الإفلاس الثقافى ، والصفوة الثقافية والسياسية والصناعية قد ماتت ، ولم يوجد من يحل محلها». وقال أيضاً المفكر السويسرى وليم روبكى متحدثاً عن أوضاع أمريكا : « إنه لم يوجد فى أى مكان من العالم مثل هذه الهوة القائمة هناك بين المال والثقافة » .

ومن أسباب هذه الأوضاع ، النظام الجامعى فى أمريكا ، ومقتضيات العمل فى الشركات الأمريكية الكبرى فكلاهما عمل على تطوير عقلية الشباب فى أمريكا ، وعقلية المديرين هناك ،فأصبح كل منهما يفضل حالة الاطمئنان والاستقرار على المجازفة أو المخاطرة التى كان يتسم بها المجتمع الأمريكى من قبل . لقد ماتت الفردية فى أمريكا ، وحل محل أبطال المال والأعمال المغامرين المجازفين طبقة المديرين والموظفين ، وقصارى ما يطلب من هذه الطبقة أن تحتفظ بما تسلمته من السلف .

ويتناول المؤلف بعـد ذلك بحث التغيرات التى وقعت فى الميدان السياسى وفى نظام الحكم الأمريكى ومنها :

١ — تقوية سلطة الحكومة الاتحادية على حساب سلطة الولايات .

٢ — تقوية سلطة رئيس الجمهورية على حساب سلطة البرلمان، وقد اضطرت أمريكا إلى ذلك لتواجه سرعة الدبلوماسية السوفيتية فى حركتها وتصرفاتها لأنها لا تتقيد برقابة برلمانية .

٣ — تقوية سلطة اللجان البرلمانية على حساب سلطة البرلمان نفسه .

إلى جانب هذه التغيرات فى النظم الحكومية ، نرى هناك تبدلا فى المجتمع الأمريكى نفسه ، فالتوجيه والإرشاد فى بداية القرن الحاضر كان مصدرهما الكنيسة والجامعة ونقابات المحامين. أما الآن فقد تلاشت هذه السلطة وحل محلها توجيه الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وفى الوقت نفسه تحولت الجماهير من ميدان الزراعة إلى ميدان الصناعة ، فنى سنة ١٨٢٥ كان الفلاحون يمثلون ٧٥٪ من مجموع الأيدى العاملة ، ثم أصبحوا سنة ١٨٧٥ يمثلون ٥٠٪ ، وفى سنة ١٩٣٠ هبطت نسبتهم إلى ٢٥٪ ، وفى سنة ١٩٥٥ أصبحت ١١٪ فقط . وإذا أضفنا إلى ذلك ما سبق أن ذكرناه وهو أن السلطة فى الصناعة قد انتقلت من يد أصحاب المصانع إلى يد المديرين ، استطعنا أن نفهم مغزى التغيرات الجذرية التى تمت فى الحياة السياسية الأمريكية .

وفى مقام آخر من هذا المؤلف ، يتحدث الكاتب عن هيئات الضغط أو ما يسمى هناك « اللوبى » وهى منظمات تتكون للدفاع لدى سلطات واشنطن ، عن مصلحة معينة ، أو عن قطاع معين ، أو سياسة معينة . أما فى أوربا فاذا قامت مثل تلك المنظمات ، فتكون عادة سرية ، فى حين أنها فى الولايات المتحدة علنية تعمل جهارا ، بل لقد صدر فى سنة ١٩٤٧ قانون « فوليت مونرونى » يدعو تلك المنظمات إلى تسجيل نفسها فى وزارة العدل . ومنذ ذلك الحين تم تسجيل ٩٠٠ هيئة من هذا النوع ، هذا عدا الهيئات التى ظلت تعمل فى الخفاء .

وهذا الطراز من « اللوبيهات » متعدد الأنواع . فهناك «لوبى» الفلاحين وقد استطاع أثناء عشرين سنة أن يقنع البرلمان باتخاذ سياسة ترمى إلى رفع أثمان الحاصلات الزراعية . وهناك « لوبى » الأطباء وهو ينفق سنويا نحو مليون ونصف دولار لمقاومة فكرة التأمين الطبى الاجبارى . وهناك (لوبى) زراع القطن وقد نجح حتى اليوم فى منع دخول الأقطان الأجنبية إلى أمريكا مع أنها أجود وأرخص . وهناك (لوبى) منتجى الزبد الطبيعى وقد قام لمقاومة (لوبى) الزبد الصناعى ، وأخيرا وليس آخرا «لوبى» السكر وهو الذى ساعد على تثبيت نظام باتيستا فى كوبا .

ولا يقتصر عمل هذه اللوبيهات على الميدان الداخلى فى أمريكا، بل عمدت الدول الأجنبية ذات المصالح فى أمريكا إلى تشكيل لوبيهات هناك للدفاع عن مصالحها. وقد نشرت مجلة «لوك» الأمريكية سنة ١٩٥١ مقالا فى هذا الموضوع، روت فيه أن الدول الأجنبية انفقت نحو ١٥٠ مليون دولار، أى نحو ٧٥ مليون جنيه مصرى فى الدفاع عن مصالحها وسياستها لدى سلطات واشنطن.

ويشفع المؤلف هذه البيانات بأرقام قد نجد فى تسجيلها ما يعيننا على تفهم العلة فى ضعف دعايتنا فى أمريكا بالنسبة إلى دعايات الأمم الأخرى. فيذكر أن أسبانيا تدفع لمدير اللوبى الذى يعمل بها واسمه شارل باتريك كلارك، نحو ٧٥ ألف دولار سنويا. ويوغسلافيا لجأت إلى خدمات جون روجى وهى تدفع له ألف دولار شهريا. ولبريطانيا وفرنسا وباجيكا لوبيهات تعمل عن طريق مكاتب كبار المحامين مثل مكتب دين أتشيسون الوزير السابق لخارجية الولايات المتحدة، والصين الوطنية كانت تدفع ٦٠ ألف دولار سنويا لمؤسسة شارلى لتتولى تنظيم علاقاتها العامة مع سلطات واشنطن. وإذا وازنا هذه الأرقام بالرقم المخصص لدعايتنا هناك ظهر لنا جليا موطن الضعف فى هذه الدعاية.

وفى فصل آخر عنوانه: «مقر السلطة» يتحدث عن الظاهرة

الجديدة التى طرأت على السياسة الداخلية فى أمريكا ، وهى دور الجيش . فمع أن الرئيس أيزنهاور هو عاشر ضابط يصل إلى رياسة الجمهورية فى تاريخ الولايات المتحدة، فإن الجيش لم يكن له أى دور يذكر ، بل كان ينظر اليه على أنه طفيليات أو عالة على المجتمع . ولكن دخول الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى، أتاح فرصة للجيش يقوم فيها بدور سياسى ، غير أنه سرعان ما أضاع هذه الفرصة على أثر رفض الولايات المتحدة للتصديق على معاهدات فرساى وعودتها إلى التزام سياسة العزلة . ولم يبدأ دور الجيش بالمعنى الحقيقى إلا أثر حادث بيرل هاربور، فمنذ هذا الحين بدأت أهمية الجيش تزداد، حتى أصبح للضباط المكانة الأولى فى المجتمع الأمريكى .

والأمثلة على تغلغل ضباط الجيش فى الحياة الأمريكية كثيرة. فجنرال مارشال أصبح وزير الخارجية من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٤٩، والأميرال كيرك عين سفيرا فى بروكسل ثم فى موسكو ، والجنرالان لوسيوس كلاى ، وماك آرثر تقلدا أزمة الحكم فى ألمانيا واليابان .

ولا يقتصر نفوذ الضباط على الميدان السياسى ، بل تخطى ذلك إلى الميدان الجامعى . فالجنرال أيزنهاور عين قبل انتخابه لرياسة الجمهورية مديرا لجامعة كولومبيا ، والأميرال نيمتس عين مديراً

لجـــامعة كاليفورنيا ، ونائب الأميرال أوسفالد كولجو عين عميداً لكلية الحقوق بجامعة جورج واشنطون، حتى الحفلات والاجتماعات الراقية أصبح ظهور الملابس العسكرية فيها من مقتضيات نجاحها.

وامتد هذا النفوذ إلى ميدان المال والأعمال، وبما أن الحكومة هى العميل الأول فى الصناعات ، فإن الشركات الكبرى قد بادرت إلى تعيين الضباط فى مجالس إدارتها وفى مكاتبها ليكونوا خير وسطاء بين الشركة والحكومة لإتمام الصفقات ، وفض الخلافات. فالجنرال ماك أرثر عين رئيسا لشركة رمنجتون للآلات الكاتبة والجنرال ريد جواى قائد جيش الأطلنطى عين رئيسا لشركة ميلون ، والجنرال دوليتل الذى كان يقود الأسطول الجوى الثامن عند هزيمة اليابان ، أصبح نائباً لرئيس شركة شل ، والأميرال كيرك صار رئيساً لشركة ميركاست المتخصصة فى إنتاج الصلب الرفيع . ومعظم الشركات يعتمد على موظفين مختارين من الضباط فى قسم الشركات العامة، وهناك شىء قد لا يصدقه العقل، وهو أن الجنرال عمر برادلى وكان قائد الجيش الثانى عشر أمام برلين عين رئيساً لأكبر شركة لصناعة الساعات، ولم يتردد فى أن يعلن فى فبراير سنة ١٩٥٥ أثناء حملة صحفية أنه يؤيد فرض رسوم جمركية إضافية على الساعات السويسرية التى غزت الأسواق الأمريكية، ويطالب بذلك باسم مقتضيات الأمن العسكرى .

ويقول السناتور بول دوجلاس إن ٧٤٪ من العقود التى تمت بين المصانع ووزارة الحربية نالتها ١٠٠ شركة يشتغل فى مكاتبها ٧٢١ من كبار ضباط الجيش الأمريكى .

وعليه فالطبقة الحاكمة الجديدة مكونة من هذا التحالف الذى تم بين الضابط والموظف الكبير والصانع، فأصحاب السلطة الصناعية تحالفوا مع أصحاب السلطة السياسية وأصحاب السلطة العسكرية، فتألفت منهم تلك الصفوة الجديدة التى تتزعم الولايات المتحدة فى حاضرها .

وهل يعتبر هذا التحالف الثلاثى نواة لطبقة جديدة ؟ يختلف فى الإجابة عن ذلك رأى علماء الاجتماع والسياسة :

فنهم من يرى أن هذا التحالف قد أدى وسيؤدى إلى إيجاد طبقة جديدة مقفلة يصعب على أى أجنبى عنها أن يندمج فيها دون رضائها . وفريق آخر يرى أنه لا يوجد تركيز فى السلطة ، وإنما يوجد توازن بين ثلاث سلطات قوية تكاد تكون متساوية القوة وهى : حكومة قوية ، ورأس مال قوى ، ونقابات قوية . ومادامت هذه الطبقة الجديدة الحاكمة لا تتوارث الحكم فلا خوف من أن تتجمد ، وتغلق الباب على نفسها، فتفقد المميزات التى ينبغى أن تتوافر فى الطبقات الحاكمة .

ومهما يكن الرأى فالذى لا شك فيه أن المجتمع الأمريكى قد فقد المرونة التى كان يتصف بها فى القرن الماضى حيث كان من السهل على أى مغامر أن يصل إلى أعلى مراتب الثراء أو السلطات .

إن الحصول على الثروة المالية ، أو الوصول إلى السلطة السياسية أصبحتا عملية شاقة وعسيرة يتطلب من الطامعين فيهما الرضوخ للطبقة الحاكمة الجديدة والعمل على نيل رضائها .

وإذن فما هو مكان الخاصة المثقفة من تلك الطبقة الحاكمة الجديدة ؟ وما موقف السلطة من أهل العلم والثقافة؟ .

إن الرئيس أيزنهاور عرف خاصة المثقفين بقوله إنهم القادرون على أن يعبروا فى إسهاب وتطويل عما يمكن أن يقال فى بضع كلمات معبراً بذلك عن عدم رضائه عن هذه الطبقة . بل إن مكارثى استطاع تدعيم شعبيته لدى الجمهور الأمريكى، لا بعدائه للشيوعيين فحسب ،ولكن بعدائه للطبقة المثقفة التى لا يرتاح إليها الشعب الأمريكى، ولا الطبقة الحاكمة الجديدة .

وهنا لا يخفى المؤلف ألمه باعتباره من هذه الطبقة المثقفة المهضومة الحق فى أمريكا،خلافا للوضع فى النظام الشيوعى إذ جعل لهؤلاء المثقفين المكانة الأولى فى مجتمعه .

وبعد ، فإن المجتمع الأمريكى فى تطور مستمر ، قوات جديدة تظهر ، وتموجات فكرية تتلاطم ... النقابات ... الملونون ... المثقفون ... ترى هل يأتى دور هؤلاء فى تقلد زمام السلطة ؟ .

مهما يكن الأمر فإنهم فى ظل النظام الحاضر لا يستطيعون الوصول إلى الحكم، وبذلك تفتقد الطبقة الحاكمة الحاضرة تلك العناصر الحية من المجتمع الأمريكى ، ومآل ذلك أن يتهدده الخطر الذى تتعرض له أى طبقة حاكمة فى العالم قد تقطع صلتها الحقيقية مع الشعب الذى تتولى أموره ، والتى يطلب منها أن تكون صورة صادقة له .

أما فى الجزء الثانى من الكتاب فيحلل جانباً آخر من المجتمع الأمريكى فيتحدث عن الملونين ، وعن الدين ، وعن التقاليد . ويبدأ بتحليل قضية الملونين فى أمريكا موضحا كيف أتيح لهم أن ينالوا نصراً تلو نصر فى نيل حقوقهم السياسية والمدنية بغير طريق العنف . ويورد من العوامل التى أعانتهم على إحراز هذا النصر :

زحفهم من الولايات الجنوبية موطن الرقيق ومكان ممارسة التمييز العنصرى إلى الولايات الشمالية التى تقل فيها حدة التمييز العنصرى ، وهذه الهجرة من الجنوب إلى الشمال اقترنت بها هجرة أخرى من الريف إلى المدن مثل مدينة واشنطون مثلا ، فقد كانت نسبة الملونين فيها عام ١٩٥٠ نحو ٣٦ ٪ من مجموع السكان فبلغت

٥٣ ./٠ فى مارس سنة ١٩٥٩ . وقس على هـذا المدن الكبرى الأخرى مثل نيويورك وشيكاجو حيث ينتظر أن تكون غالبية سكانها من السود فى زمن وجيز . وتعد هذه الهجرة من العوامل الرئيسية فى تحرير الملونين من تسلط حكومات الولايات الجنوبية التى ما زالت تتمسك بالتمييز العنصرى ، وتجاهـد فى سبيل الإبقاء عليه .

وقد ساعدت هذه الهجرة على تقوية مركز الملونين ، إذ كان تشتتهم فى الأرياف سببا فى ضعفهم ، أما فى المدن فقد أمكن أن يتكتلوا فى أحياء خاصة ، فأصبحوا عنصرا يحسب له حساب وبخاصة فى الانتخابات ، وكذلك ارتفع بهذه الهجرة مستواهم المادى إذ تحولوا إلى عمـال متخصصين بعـد أن كانوا فى الريف فلاحين أجراء .

ومن العوامل التى ساعدت الملونين على نيل كثير من حقوقهم نشوب الحرب الكورية ، إذ كانت سببا فى القضاء على التمييز العنصرى فى الجيش بعد وقف العنصران فى ميادين القتال جنبا إلى جنب وعلى قدم المساواة ، وعلى قلة نصيب السود من الرتب العسكرية العليا فمنهم جنرال فى الطيران ، ومنهم بعض كبار الضباط فى البحرية والقوات البرية .

وللملونين أربعة أعضاء يمثلونهم فى مجلس النواب ، وإن كان لا ممثل لهم فى مجلس الشيوخ ، وليس منهم إلا قاض واحد فى المحكمة العليا .

والمعركة الأخيرة التى يخوض الملونون غمارها هى معركة التعليم المشترك ، وأول نصر نالوه فيها هو صدور حكم من المحكمة العليا بثبوت حقهم فى هذا التعليم على أساس أن التمييز العنصرى فى طلب العلم لا يتمشى مع روح الدستور .

ولا يزال التمييز العنصرى واضحاً فى المسكن ، فهناك أحياء يأبى الملاك فيها أن يؤجروا مساكنهم للملونين ، وإذا تجرأ مالك فأسكن ملوناً فإن السكان البيض لا يلبثون أن يتركوا المبنى كله ، فيترتب على ذلك خلوه من السكان وانخفاض أجره .

وما زالت الولايات الجنوبية تلجأ إلى مختلف الوسائل لمنع الملونين من ممارسة حقوقهم السياسية أسوة بسائر المواطنين ، فمثلا فى مدينة بوسليجى ٢٥ ألف ملون ، ولكن لم يدرج فى قوائم الناخبين إلا نحو ألف منهم ، وهذه الظاهرة ليست قاصرة على هذه المدينة بل تشمل الولايات الجنوبية جميعها ، إذ أن بها أكثر من خمسة ملايين ملون بلغوا السن القانونية التى تبيح لهم ممارسة حقوقهم السياسية ، ومع ذلك لم يستطع أن يقيد اسمه فى جداول الانتخابات إلا نحو ربعهم .

أما الوسائل التى تتبع فى منعهم من مزاولة حقوقهم فكثيرة ومنوعة ، منها التهديد ، ففى منطقة لاودنس تجرأ اثنان وخمسون من الملونين من بين ٩٢٠٠ ملون على أن يقيدوا أسماءهم فى جداول الانتخابات ، فتسلم كل منهم صورة من الخطاب التالى : « آخر انذار ، إن كنت قد سئمت الحياة وتريد الخلاص منها فمارس حقك فى الانتخابات !! » .

ومن بين هذه الوسائل فرض ضرائب انتخابية خاصة على السود ، وقد فرضت عليهم فى خمس ولايات وهى : الباما ، ومسيسيبى ، وتكساس ، وفرجينيا ، واركانساس ، وهذه الضريبة الخاصة توقعهم فى ارتباكات مالية لضعف مستوى معيشتهم بالنسبة إلى البيض . وأكثر من ذلك أن ولاية الباما جعلت الضريبة أثراً رجعياً يرد استحقاقها إلى بداية بلوغ سن الرشد . فإذا فرضنا أن ملوناً فى الخمسين من سنى عمره أراد أن يمـارس حقه فى الانتخاب لأول مرة ، فإنه يكون ملزماً بأن يدفع قيمة الضريبة ٢٩ مثلا .

ومن الوسائل التى تتبع لحرمان الملونين من حقوقهم الانتخابية قصر حق الانتخاب على من يجيدون القراءة والكتابة ، والممتحنون يعملون على إسقاط كل متقدم من الملونين للامتحان .

ويختم المؤلف هذا الفصل الذى خصصه للملونين بدفاع عن المجتمع الأمريكى فيقول: إن كثيرين من المعلقين الأوربيين يعتبرون التمييز العنصرى وصمة عار كبرى فى المجتمع الأمريكى ، ولكنهم ينسون أنه لا توجد دولة واحدة فى العالم حازت الأقلية العنصرية فيها تقدما فى سرعة التقدم الذى حازه الملونين فى أمريكا ، ولا توجد قوة تستطيع الآن أن توقف عجلة هذا التقدم.

وفى فصل آخر من هذا الكتاب ، يتحدث المؤلف عن تدين الشعب الأمريكى وإيمانه بالله . ويستهل هذا الفصل بقوله: إن الرفيق خروشوف حين زار الولايات المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، لم يدع مناسبة تمر دون أن يذكر آية من آيات الإنجيل أو التوراة رغم عقيدته الشيوعية فى الدين ، وإنما كان يفعل ذلك لإلمامه التام بمبلغ تمسك الشعب الأمريكى بالدين ، وعلمه بأن خير وسيلة لمخاطبة هذا الشعب وإقناعه، هو استعمال العبارات التى عليها مسحة الدين والاستشهاد بما يلائم من آيات الكتب المقدسة .

ثم يقدم إحصاءات عن مختلف الأديان المعروفة فى الولايات المتحدة ، وعن نشاط أتباع كل دين منها من نحو الكاثوليك ، والبروتستانت، والارثوذكس، واليهود، والمسلمين، والبوذيين.. الخ.

ثم يتحدث عن العلاقة القائمة بين مختلف أصحاب هـــذه الديانات، فيشير إلى أن الكاثوليك تبدو فيهم عقدة النقص لشعورهم بأنهم أقلية فى دولة أغلبها من البروتستانت، بينما عقدة البروتستانت ناشئة من انقسام مذهبهم شيعا مختلفـــة كل منها يقل عددا عن الأقلية الكاثوليكية . ويقول إن الكنيسة المسيحية فى أمريكا بعيدة عن النشاط الفكرى والفلسفى ، ولكن نشاطها مركز فى المجال الاجتماعى من نحو الاجتماعات الرياضية والحفلات الاجتماعية والرحلات

والمؤلف يفرق بين المسيحى الأوربى القريب من الفكر والفلسفة والمشاكل المذهبية ، وبين المسيحى الأمريكى الذى يحصر نشاطه فى الحياة الاجتماعية ، وآداب السلوك فى المجتمع .

ثم يتحدث عن الكاثوليكية وازدهارها فى الولايات المتحدة مدللا على ذلك بأن نحو مائة ألف بروتستانتى يتحولون كل سنة إلى كاثوليك ، ويربط ذلك بشخصية السناتور كيندى الذى أصبح رئيسا للجمهورية الأمريكية .

ولم يعرض المؤلف لليهود ودينهم، ولا لدورهم فى السياسة الأمريكية عامة ، وسياسة ولاية نيويورك خاصة . ولسنا ندرى لم

أغفل هذا الجانب مع أن دور اليهود معروف فى السياسة الأمريكية؟. ترى هل كان ذلك تحيزا منه لليهود الأمريكيين، أم تهيبا ؟ .

ثم ينتقل فى فصل آخر إلى الحديث عن ظاهرة تزايد السكان فى القارة الأمريكية ، وهو يقدر أنه بعد نحو نصف قرن سيصبح عدد سكان الولايات المتحدة مماثلا لعدد سكان الهند ، فإذا سارت الأمور على الوضع الحاضر مدى ثلاثين سنة أخرى، فسيبلغ عددهم ٦٠٠٠ مليون نسمة أى ما يعادل عدد سكان الصين اليوم .

وهو يرجع هذه الزيادة فى السكان إلى زيادة النسل، أما قبل ذلك فكان مرجعها إلى زيادة الهجرة ، ثم يورد إحصاءات طريفة تبرز فيه طابعه الصحفى كأن يقول : فى سنة ١٩٥٨ كانت الولايات المتحدة تستقبل مولودا جديداً كل سبع ثوان ونصف ثانية ، وكانت تودع راحلا عن الحياة كل عشرين ثانية، وكانت تستقبل مهاجراً كل تسعين ثانية .

أما النتيجة فهى أن عدد السكان آخذ فى الازدياد بنسبة فرد واحد كل ١١ ثانية أى ٧٨٥٠ نسمة كل يوم، أو ٠٠٠ر٨٠٠ر٢ نسمة سنوياً .

ثم يتحدث عن الطبقات المختلفة التى يتكون منها هؤلاء السكان،

وعن توزيعهم فى البلاد . ورغم أن الولايات المتحدة هى موطن الطبقة المتوسطة فإن فيها طبقة فقيرة تنتمى إلى الجماعات التالية وهى: صغار الفلاحين ولا سيما الأجراء منهم ، ثم الشيوخ، ثم الأسر التى تمزقت أواصرها بسبب أو آخر كالوفاة أو الطلاق، ثم المرضى والعجزة .

ثم يختتم الكتاب بالحديث عن مستقبل المجتمع الأمريكى قائلا: إن هذا المجتمع إذا ظل راضيا عن نفسه، معتزا بمخترعاته وبمستوى معيشته وسمو مكانته بين الأمم، فستكون نتيجة هذا كله انتشار الفساد ثم الاضمحلال حيث يصبح فريسة سهلة للمتربصين به . أما إذا وجد الأمريكى الذى يحسب حساب المستقبل ، ويتبصر فى حاضره وفى حاضر غيره ، ويتدبر المفاهيم الأخرى التى تتردد فى أذهان شعوب العالم، وإذا وجد الأمريكى الذى يقدر أن الثلاجة وما إليها من أسباب الترف كالسيارة ومكيف الهواء ، ليست هى كل شىء فى الحياة ، استطاع العالم الجديد أن يجدد نفسه وأن ينهض من كبوته كما نهض أثر كارثة ١٩٢٩ .

الفصل السادس

دراسات فى الأنظمة السياسية

١ — الرأسمالية .
٢ — البيروقراطية .
٣ — التكنوقراطية .

الرأسمالية

ترددت كثيراً قبل أن أهم بقراءة هذا الكتاب ، فهو للأستاذ الكبير فرانسوا بيرو الذى تتلمذت عليه فى معهد العلوم السياسية بباريس ، والذى كون فى نفسى عقدة بالنسبة إلى الاقتصاد ما أزال عاجزاً عن التخلص منها حتى اليوم، ولكننى ما كدت أبدأ قراءة الكتاب حتى وجدت فى نفسى رغبة ملحة فى متابعة قراءته مأخوذاً بجمال أسلوبه ، وعمـــق تحليله ، وجمعه بين الاجتماع والفلسفة والسياسة والاقتصـاد . وكما ترددت بادىء ذى بـدء فى قراءة الكتاب ، ترددت بعد قراءته فى عرضه . لا لأن فرانسوا بيرو من المؤمنين بالرأسمالية والمدافعين عنها ، وإنمـا لصعوبة العرض لمثل هذا الموضوع فى هذا النطاق الضيق المحدود ، ولكننى كما استطعت أن أتغلب عـــلى ترددى الأول ، تغلبت أيضاً على ترددى الثانى .

يبدأ فرانسوا بيرو كتابه بالعبارة التالية : « إن الرأسمالية كلمة معركة » ويضيف إلى ذلك أن كارل ماركس قد دس فى هذه الكلمة مواد ناسفة لم تستطع أن تتخلص منها إلى اليوم، حتى فقدت معناها العلمى وأصبحت لا تستعمل إلا فى مجال الهجوم أو الدفاع ، ورغم كل هذا فإن المؤلف يقرر أنه سيحاول أن يرد

إلى هذه الكلمة اعتبارها ويصفها وصفاً علمياً محايدا . فما هى الرأسمالية ؟ وكيف تكونت ؟ وما هى القواعد التى تخضع لها ؟ وما هو مستقبلها ؟ .

هذا هو الذى يحاول المؤلف أن يجيب عنه فيقول : «إن استنكار الرأسمالية ومهاجمتها أصبح أمراً سهلا لا خطر على من يقوم به ، وكذلك لا يستمد من هذا الاستنكار شيئاً من المجد . أما المدافع عنها فهو كما يقول الاقتصادى الكبير شمبيتر مثل من يتولى الدفاع أمام قاض قد أعد فى جيبه حكم الإعدام ».

ويرى المؤلف أنه ليست هناك رأسمالية واحدة ، كما أنه ليس فى العالم اشتراكية واحدة ، فللرأسمالية كما للاشتراكية صور متعددة. هناك الرأسمالية البريطانية ، والرأسمالية الأمريكية ، والرأسمالية الألمانية، ولكل منها طابع خاص ، بل هناك من يقسم الرأسمالية بالقياس إلى أطوار حياتها. فورنر سمبر يجعل للرأسمالية ثلاث مراحل: رأسمالية ناشئة ، ورأسمالية ناضجة ، ورأسمالية مضمحلة . وهناك من يقسم الرأسمالية ثلاثة أقسام : تجارية وصناعية ومالية ، أما الزراعة فلا تدخل فى نطاق الرأسمالية بسبب الاستهلاك الذاتى للفلاح وعدم خضوعها لميزانية محددة ، وللتداخل المستمر بين الزارع والمالك. وهناك الرأسمالية القائمة على المنافسة ، والرأسمالية

القائمة على الإحتكار ، بل هناك رأسمالية الوحدات الكبيرة ، ورأسمالية الوحدات الصغيرة .

وبعد هذا التصنيف لأنواع الرأسمالية ينتقل المؤلف إلى تطورها التاريخي فيذكره إجمالا إذ يقول : إن ظهورها بدأ في القرن السادس عشر في صورة رأسمالية تجارية ، وفي القرن الثامن عشر ظهرت الرأسمالية الصناعية ، وأما في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين أخذت الرأسمالية المالية تسيطر على الرأسمالية التجارية والصناعية .

يرجع عهد الرأسمالية التجارية والمالية إلى ظهور الاكتشافات الجغرافية الحديثة، وإلى ورود الذهب والفضة بكثرة إلى أوروبا، وإلى ظهور النقد الورقي ، وتركيز رؤوس الأموال في البنوك وفي السندات والأسهم . ويوضح المؤلف كيف بلغت البرتغال قمة الرأسمالية في القرن السادس عشر، ثم انتزعت منها هولندا هذه المكانة في القرن السابع عشر، إلى أن انتقلت إلى انجلترا في القرن الثامن عشر إذ أصبحت دولة التجاريين قبل أن تصبح موطنا للصناعة .

ظهرت هذه الرأسمالية في انجلترا نتيجة لاتساع نطاق تجارتها الخارجية ومخترعاتها الفنية ، مثل اكتشاف البخار واختراع آلات النسيج . ويبين المؤلف ما كان من تحالف الرأسمالية التجارية

والمالية التى نشأت فى أوربا مع الرأسمالية الصناعية فى انجلترا، وكيف أن لندن ظلت العاصمة العالمية للرأسمالية حتى سنة ١٩١٤ حين قامت الحرب العالمية الأولى، فانتقلت الرأسمالية إلى خارج أوربا حيث استقرت فى الولايات المتحدة بأمريكا، وفى اليابان بآسيا. ويقول إن الحرب العالمية الثانية قد جعلت من الولايات المتحدة أقوى دولة رأسمالية فى العالم، بل جعلتها مصدر الإشعاع الرأسمالى، ولقد جعلت لها هذه الحرب رأسمالية من طراز جديد فريد فى نوعه.

ويفرد للرأسمالية الأمريكية فصلا خاصا، يشرح فيه كيف أنها تجـــددت، وانتعشت. وفى معرض ابرازه للقوة التى تتسم بها اقتصادياتها، يذكر أن الدخل القومى للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٨ بلغ ما يعادل ٤٥ ٪ من الدخل القومى لسبع وخمسين دولة مجتمعة، وعلى الرغم من هذه الطاقة الاقتصادية الهـائلة التى للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المؤلف يقول إن أمريكا لم تستخدم هذه الطاقة للتأثير فى اقتصاديات العالم. ويستند فى ذلك إلى الاعتبارات الآتية:

أن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، على مالها من أهمية بالنسبة إلى كثير من دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، فانها فى الواقع لا تمثل إلا نسبة محدودة من الدخل القومى الأمريكى.

ضعف معدل الاستيراد (أى نسبة قيمة الواردات بالقياس إلى الدخل القومى) وهذا المعدل أخذ يتضاءل على مر الأيام على ماهو ماثل لمن يتتبع تطورات التجارة الخارجية الأمريكية فى الفترة من عام ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ .

ضخامة الاستثمارات الداخلية إن هى قورنت بالصادرات ، أما الاستثمارات الخارجية ، وإن كانت لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الدخل القومى ، إلا أن معدلها يعد مرتفعا بالقياس إلى الدخل القومى للدول المقترضة .

يخلص من هذه الاعتبارات جميعها ، أن فى مقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤثر فى اقتصاديات العالم تأثيرا يتجاوز الحدود التى بلغها فى الوقت الحاضر بمراحل بعيدة .

دافع المؤلف عن الرأسمالية دفاع المؤمنين بها ، ويقرر أنها خير نظام وضع لنفع الشعوب ، بل هى النظام الوحيد الذى يخدمها . ويدلل على ذلك بقوله :

١ — أن قوام الرأسمالية هو الإنتاج الكبير الضخم الذى يكون أول مستفيد به هو الشعب، وهو الذى يتألف منه ملايين من المستهلكين .

٢ — كلما زادت كمية الإنتاج قلت النفقات، وبالتالى ينخفض

السعر وفى هذا فائدة للمستهلك وهو الشعب .

٣ — إشباع الطبقات الشعبية بسلعة ما ، يجعل المنتج مضطراً إلى البحث عن طبقات شعبية أقل مقدرة على شراء هذه السلعة ليقدم إليها سلعة أرخص وأجود مما يجعل الرأسمالية نظاما شعبيا بالمعنى الصحيح .

ويقول إن الرأسمالية لا تمتاز بشعبيتها وحسب، ولكن تمتاز أيضا بقوة الابتكار والتجديد . فالمجتمع إذا سادت فيه المساواة المادية وعمه التنظيم أصبح خاضعا لسيادة « الروتين »، والروتين بطبيعته يقضى على كل تقـــدم اقتصادى . ويرى أن التقدم الاقتصادى لا يكون إلا حيث يكون الابتكار والتجديد ، ولا ابتكار دون مغامرة . والرأسمالية عنده هى نظام المغامرات ، وهى التى تدفع العالم إلى الأمام . وقد خصص بحثا لهذا المغامر ، ويعنى به المشرف على المصنع أو المتجر أو المصرف ، فهذا المشرف لا يجعل همه تصريف شئون الإدارة أو تنظيم سير العمل بل هو يقف كل تفكيره وعبقريته فى الابتكار والتجديد والمجازفة ، فهو لا يقصر تفكيره على سد المطالب التقليدية للشعب ، ولا يخضع للروتين ، ولكنه فى غير ما تردد ، يسلك سبيلا جديداً محفوفا بالمخاطر ليفرض سلعته الجديدة ، أو اختراعه الحديث على جمهور المستهلكين ،

ويحتكر هذه السلعة أو ذاك الاختراع مدة معينة إلى أن ينبرى له منافسون . ويكون الشعب إذ ذاك قد استوفى حاجته منها فيقل الاستهلاك وتقل تبعا له الأرباح ، وعندئذ يعود إلى التفكير فى شيء جديد ، وهكذا ... وتلك الثورة الفكرية الدائبة هى الرأسمالية . ويختم هذا الفصل بقوله إنه إذا عومل هذا المتكر المغامر معاملة الموظف أصيبت الرأسمالية بالمرض ، أما إذا أصبح موظفا بالفعل ، ماتت الرأسمالية .

ثم يناقش الأزمات الدورية التى تمر بها الرأسمالية ، ويرى أن المفكرين ينقسمون فى هذا ثلاث فئات : فئة ترى أنها أزمات طبيعية ملازمة للنظام الرأسمالى وستؤدى إلى القضاء عليه ليحل محله نظام آخر ، وفئة ترى أن هذه الأزمات من الأزمات التى تلازم النمو وتجعل هذا النظام يتطور ويتجدد ليصبح أقوى مما كان ، اما الفئة الثالثة فترى أنها أزمات شيخوخة تتطلب وضع إصلاح جذرى للنظام .

ثم يتناول أثر الاحتكار والبطالة فى النظام الرأسمالى ، فيقلل من أهمية هذا الأثر ، ويتهم أعداء الرأسمالية بالمبالغة فى تقدير هذه الظواهر .

ويختم الكتاب بقوله إن ثمن الحياة يأتى من أشياء ليس لها ثمن ، وأن القيم المعنوية والتقاليد والتراث الفكرى والأدبى ليس لها ثمن ، وأن الرأسمالية ليست مدنية ولكنها مجرد وسيلة لتحقيق

مدنية ، وأنها رغم ما فيها من عيوب وجرائم ، قد أدت إلى النوع البشرى خدمات جليلة ، وستظل دائما تقدم هذه الخدمات بعد تطوير نظمها فى النصف الثانى من القرن العشرين .

وقارىء الكتاب يشعر لأول وهلة أنه يقرأ لرجل يتحزب للرأسمالية بقدر ما يتحزب الشيوعى المتطرف للماركسية ، وإذا كان هناك فرق بين المتحزب للرأسمالية والمتحزب للشيوعية ، فهو فرق من حيث الكم لا من حيث الكيف . فإذا عددنا المؤلفات العلمية عن الماركسية بالمئات لم نجد ما يقابلها من المؤلفات العلمية التى تدافع عن الرأسمالية إلا بضع عشرات ، فهل يرجع ذلك إلى أن الدفاع عن أحد النظامين أسهل من الدفاع عن الآخر ؟ أم هل يرجع ذلك إلى أن الجديد يكون عادة موضع البحث والتحليل ؟ أم هل يرجع ذلك على قول فرانسوا بيرو إلى أن الإنسان ميال دائما إلى أن يسير مع التيار ، والتيار اليوم يسارى أكثر مما هو يمينى ؟ أم هل يرجع ذلك (كما قال لى بعض رجال الأعمال الأمريكيين) إلى أن الذى حقق النجاح لا يحتاج إلى أن يفلسف نظامه ؟ .

ليس من شأننا أن نجيب عن كل هذا ، فحسبنا أننا عرضنا لكتاب فرانسوا بيرو المدافع عن الرأسمالية ، كما عرضنا من قبل لغيره من المناهضين للرأسمالية ، آخذين بالحياد الإيجابى فى الميدان العلمى ، كما أننا نؤمن به فى الميدان السياسى .

البيروقراطية

البيروقراطية كلمة مستحدثة فى القاموس السياسى . ويقال إن « فانسان دى جورميه » العالم الاقتصادى الذى ينتمى إلى مدرسة الفيزيوقراط هو أول من استخدم هذه العبارة المكونة من كلمتين بيرو بمعنى مكتب أو ديوان، وقراط بمعنى السلطة . فالبيروقراطية إذن هى النظام القائم على سلطة الدواوين ، كما أن الديمقراطية هى النظام القائم على سلطة الشعب ، والديكتاتورية هى النظام القائم على سلطة الحاكم المطلق .

وقد أصبح لكلمة « بيروقراطية » إلى جانب معناها الأصلى، معنى آخر يراد به التهكم والانتقاد ، حتى لتصلح أن تكون مرادفة لما نسميه « الروتين » أو رمزاً له .

وسواء أخذنا بالمعنى الحرفى للعبارة ، وهو سلطة الدواوين ، أو بالمعنى الرمزى وهو روتين الدواوين ، فإن المعنيين فى رأينا يعبران عن ظاهرة حديثة تبلورت فى المجتمعات السياسية سواء منها ما كان خاضعاً للنظام الرأسمالى كالولايات المتحـــدة ، أو خاضعاً للنظام الشيوعى كالاتحاد السوفيتى ، وقد فشت هذه الظاهرة وازدهرت حتى لا نبالغ إذا قلنا إن القاسم المشترك بين هذين النظامين هو : « البيروقراطية » .

وظاهرة البيروقراطية هى موضوع كتاب للعالم الفرنسى الفريد سوفى ، وهو الكتاب الذى نعرض له هنا .

يبدأ المؤلف كتابه بعرض للتطور التاريخى للبيروقراطية ، وعنده أنها لم يكن لها وجود فى المجتمعات الفطرية حيث الأوامر والقوانين تصدر من الحاكم مباشرة ، دون حاجة إلى دواوين تتولى تسجيلها ، ثم عرضها على المحكومين ، ثم تتأول ماشاءلها التأويل فى طرق تنفيذها .

أما فى العصور اليونانية القديمة فكانت البيروقراطية تتمثل فى فئة من المواطنين ينتخبهم الشعب . ويرى المؤلف أن مصر بالنظر إلى وضعها الجغرافى، واستواء رقعة أرضها كانت فى العصور القديمة أكثر الدول قابلية لنمو البيروقراطيـــة . ثم يتعرض للبيروقراطية فى الامبراطورية الرومانية ، ويشرح كيف كان الامبراطور كلود أول من وضع نظاماً دقيقاً للموظفين ، أى البيروقراطيين ، ويختم عرضه هذا بأن البيروقراطية كانت مصدر ضعف ومصدر قوة للامبراطورية فى آن واحد ، فهى مصدر قوة لأنها رغم الخلافات السياسية التى كانت تقع بين الحكام ، ساعدت على احتفاظ الامبراطورية بوحدتها ، وهى مصدر ضعف لأنها كانت سبباً فى انتشار الفساد والجمود .ولم تظهر البيروقراطية بمفهومها الحديث إلا بظهور الدولة الحديثة بمهامها الجديدة كالتعليم، والصحة

والمواصلات ، وغير ذلك من مظاهر العمران والمدنية التى تتطلب فتح دواوين جديدة ، والإكثار من العاملين فيها .

ثم يتقدم المؤلف بقواعد سياسية واقتصادية يرى أن البيروقراطية تتبعها .

أما القاعدة الأولى فهى اطراد الزيادة فى الدواوين . واطراد الزيادة فى العاملين فيها تبعا لذلك . ويقدم كثيراً من الإحصاءات يؤيد بها ماذهب إليه ، منها أن عدد الموظفين فى فرنسا مثلا كان فى سنة ١٩٣٩ نحو نصف مليون ، فأصبح فى سنة ١٩٥٤ حوالى ٨٥٠ ألفاً، وفى الولايات المتحدة فيما بين سنة ١٩٤٧ ، وسنة ١٩٥٥ زاد الإنتاج فى قطاع صناعة الأدوات الكهربائية بمقدار ٨٧٪ فاستتبع ذلك زيادة عدد العمال بنسبة ١٤٪ ، على حين زاد عدد الموظفين ٤٠٪ ، ويلاحظ أن هذا الاستمرار فى زيادة عدد الموظفين ليس قاصرا فى الدول الرأسمالية (فى القطاع العام أو الخاص) ولكنه ينسحب أيضاً على الدول الشيوعية . ويذكر للتدليل فى ذلك ماجاء فى خطبة للرفيق خروشوف ألقاها فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ طالب فيها الشبان أن يجردوا سيوفهم من أغمادها لمحاربة البيروقراطية بمثل الحماس الذى حرثوا به الأراضى الزراعية البكر .

أما القاعدة الثانية من قواعد البيروقراطية فهى خفض أجور ومرتبات العاملين فى هذه الدواوين خفضا مستمرا ، ويرجع ذلك

إلى عدة أسباب منها : زيادة العاملين فى هذه الدواوين ، ومنها ضغط صغار الموظفين على كبارهم لتحسين حالهم ، ومنها صعوبة تقدير كل موظف بمقدار إنتاجه فى العمل . فالملاكم مثلا يسهل تحديد أجره بتحديد نسبة من الأرباح التى تدرها حفلة المباراة ، ومدير المصنع من السهل معرفة مدى إنتاجه من مجموع ما أنتج المصنع ، أما الموظف فى الديوان فلا سبيل إلى تحديد إنتاجه .

ثم يناقش مبلغ الفروق بين مرتبات صغار الموظفين ومرتبات كبارهم ، ويقرر أنها فى بعض البلاد بنسبة واحد إلى خمسة ، وفى البعض الآخر قد تكون النسبة واحد إلى عشرين ، ولكل من النسبتين مزايا وعيوب .

أما القاعدة الثالثة من قواعد البيروقراطية فإنها خاصة بالنمو البيولوجى للديوان . فالديوان كالإنسان يولد ، ثم ينمو ، ثم يموت ، بل إنه فى نموه نراه خاضعاً لشريعة الغابة ، يحارب الدواوين الأخرى وفقاً لنزعة استعمارية ، فهو يحاول أن ينتزع اختصاصات الدواوين الأخرى ، كما يحاول أن يخضع لسلطانه المكاتب والدواوين الصغيرة التى لم تستقر بعد فى خضوعها لسلطة معينة ، وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً فى أوقات الثورات ، والتغيرات المفاجئة .

والمؤلف يرجع تلك النزعة التوسعية الاستعمارية إلى عدة

أسباب ، فكلما زادت أهمية الديوان زادت أهمية العاملين فيه واتسعت سلطتهم ، فالرئيس الذى يتبعه أربعة مرءوسين لا يتساوى مع الرئيس الذى يتبعه أربعون مرءوسا . وكلما زادت أهمية الديوان كان ذلك مسوغا لطلب اعتمادات جديدة . وفى هذا الصدد يشير إلى قانون باركنسون المشهور الذى يقول إنه كلما زاد عدد الموظفين فى ديوان ما زادت مشاغل هؤلاء الموظفين ، كما يعرض أيضاً لقانون آخر فحواه أنه كلما نقصت السلع أو الخدمات التى تقدمها مصلحة ما زاد عدد الموظفين فيها . ويقدم إحصاءات يدلل بها على ذلك ، منها أن الأسطول التجارى الفرنسى فى سنة ١٩٤٤ بلغ الحد الأدنى من حيث عدد سفنه ، بينما بلغ الحد الأعلى من حيث عدد موظفيه ، ويفسر ذلك بقوله إن نقص السلع يؤدى إلى إنشاء مكاتب خاصة لتوزيعها ، ومكاتب أخرى للرقابة على حسن تصريفها ، وبذلك يزداد عدد الموظفين .

ثم يبين ما بين الديوان والانسان من تشابه فى مقاومة الموت ، ومكافحة أسباب الانحلال ، وفى هـــذا يضرب مثلا بالمكاتب التى أنشئت لدفع تعويضات من نزعت ملكيتهم فى فرنسا سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٣٨ لإقامة خط ماجينو ، فالمكاتب التى قامت يومئذ ما زالت تعمل حتى اليوم ... وفى إيطاليا نرى وزارة المستعمرات ظلت إلى سنة ١٩٥٦ تكافح عوامل الفناء ، رغم أن

إيطاليا فقدت كل مستعمراتها منذ سنة ١٩٤٤ . ويمكن أن نقيس على هذا استمرار قيام وزارة الأوقاف هنا بجميع مكاتبها وموظفيها رغم حل الأوقاف ...

ثم يتحدث بعدئذ عن رغبة الناس فى العمل فى الدواوين فيقول : لو كان الناس يرغبون عن العمل فى الدواوين لاضطرت الدول إلى الإقلال من عدد المناصب فى الدواوين ، أو إلى البحث عن وسائل فنية آلية تحل محل الموظفين . ولكن ما دامت الدولة تستطيع أن تجد فى يسر عشرات ومئات وآلافا من الموظفين فإنها لن تتردد فى الجمع بين رغبتهم وبين سد حاجة دواوينها . ويقول أيضاً إن أية محاولة لمحاربة تضخم الوظائف تؤدى عادة إلى تضخم تلك الوظائف بالفعل . مثال ذلك إذا وجدت مصلحتان تؤديان عملا متماثلا . فعلاج ذلك دائما هو إنشاء مصلحة ثالثة تتولى التنسيق بين المصلحتين المتماثلتين عملا ، مثلها فى ذلك مثل لجنة كلفت دراسة إجراء وفر فى الميزانية فتبدأ بطلب اعتماد إضافى لها كى تتمكن من أداء مهمتها .

وينتقل بعدئذ إلى الحديث عن البيروقراطى أى الموظف ، ويستخلص من الإحصاءات أن الموظف بصفة عامة ينحدر من سلالة موظفين . وهذه الإحصاءات التى استند إليها وإن كانت

مقصورة على فرنسا، إلا أن هناك ظاهرة عامة تؤيد أن هذا يصدق أيضاً على بلاد أخرى غير فرنسا .

ثم يحلل الدوافع التى تحمل الأفراد على تفضيل العمل فى الدواوين ، فيذكر منها الرغبة فى الاستقرار ، والنفور من العمل اليدوى والشعور بالكرامة والعزة فى الديوان، إذ لا فرق بين من هم فى قمة الهرم الاجتماعى الحكومى ، ومن هم عند قاعدته ، فهم يظهرون جميعاً فى زى واحد، ويجلسون إلى مكاتب متشابهة ، ويتقاضون مرتبات شهرية ثابتة ، ويضمنون معاشا دائماً بعد خروجهم من الخدمة ، وكلهم يعيش على أمل أن يصل يوماً بحكم التقادم إلى أعلى مراتب الوظيفة .

ويتناول بعد ذلك فى دراسة خاصة ، مسألة اللجان باعتبارها إحدى العناصر الأساسية للعمل داخل الدواوين . فيشرح هدف عمل اللجان ، وطريقة العمل داخلها ، ويتحدث عن المشرفين على أعمالها كرئيسها ومقررها .

وهذا الفصل قد يكون أضعف فصول الكتاب، فكل من عرف الدواوين من قريب أو بعيد لا يخفى عليه شىء مما أورده ، ولكنه بعد اشتمل على قواعد أساسية مبسطة يجب على كل إنسان أن يلم بها ليستقبل عالم الدواوين إذا دخل فيه وهو عارف به .

ويدور حديثه بعدئذ عما يسميه البيروقراطية الدولية ، وهى بيروقراطية المنظمات الدولية ، سواء منها العالمية كعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، أو الإقليمية كجامعة الدول العربية ، أو الفنية كهيئة اليونسكو . فالذين يعملون فى تلك المنظمات كلها ، هم الذين يكونون البيروقراطية الدولية .

وفى ختام الكتاب يقدم موجزا لأهم الانتقادات التى وجهت إلى الدواوين وإلى العاملين فيها ، ويخص منها :

١ — تبذر الدواوين فى الإيراد العام ، وهذا التبذير يتحمله المواطن فى شكل ضرائب جديدة ، وعن طريق رفع الأسعار ، أو تخفيض الأجور .

٢ — تتدخل الدواوين فى شئون الأفراد ، وتعطل نشاطهم الإنتاجى .

٣ — الدواوين غير مسئولة ، بمعنى أنه لا يمكن تحديد مسئوليتها حين تخطىء .

٤ — تتحكم الدواوين فى السلطات العامة للبلاد ، فأحيانا تكون سببا فى تعطيلها ، وأحيانا تطغى على سلطتها ، بحيث يمكن القول بأن كثيرا من البلاد يعتبر نظام الحكم السائد فيها ليس هو الديمقراطية ، وليس الإشتراكية ، وليس الشيوعية ، بل البيروقراطية .

ورغم جملة الانتقادات التى تصدر من مختلف البلاد مهما تباينت نظمها ، ومن مختلف الأحزاب مهما تنوعت براجها ومذاهبها ، رغم هذا كله فإن البيروقراطية تزدهر وتنمو نمواً مستمراً .

ولهذا يتساءل المؤلف : هل هذه الحملة الشاملة على البيروقراطية لم تكن منظمة تنظيما سديداً مجديا ، بدليل أن الهجوم لم يستطع وقف توسع نفوذ البيروقراطية ؟ أم هل البيروقراطية مرض إجتماعى عضال لا علاج له ؟ ويتساءل أيضاً عن الدواء الذى يمكن أن ينقذ الجسم الاجتماعى من هذا الورم الدرنى وهو البيروقراطية .

إن « النور » هو العلاج الوحيد للبيروقراطية ، هكذا يقول المؤلف ، وهو يعنى بذلك أن البحث عن وسائل وتنظيمات فنية لإيضاح سير العمل داخل البيروقراطية ، وجعل عملها علنياً مكشوفاً للجميع ، هو الوسيلة الناجعة للتخلص من البيروقراطية .

وأخيراً ، بماذا اختتم كتابه هذا ؟ لقد اختتمه بعبارة استمدها من مؤلف آخر يقول : إن المجتمعات تنشأ فى ظل الدين ، وتفنى فى ظل البيروقراطية . ثم يعلق على ذلك بأمله أن إدراك هذه الظاهرة قد تحول دون لقاء هذا المصير .

التكنوقراطية

التكنوقراطية هي إحدى العبارات المستحدثة في الاصطلاحات السياسية ، وقد أخذت تذيع وتنتشر حتى كادت تقرب من عبارة ديمقراطية ، وديكتاتورية ، ونحوهما .

والتكنوقراطية تعني النظام السياسي الذي يحصر سلطة الحكم بين التكنوقراطيين أي أصحاب الكفايات الممتازة والبراعات الفنية . فكما أن الديمقراطية تعني وضع سلطة الحكم في يد الشعب ، والديكتاتورية تعني وضعها في يد حاكم مطلق ، كذلك التكنوقراطية تعني وضع السلطة في يد الخبراء والفنيين .

وكثير من كتاب السياسة قد تناولوا هذا النوع من الحكم في مقالات وأبحاث متعددة .

ومن هؤلاء الكتاب برودون ، وسان سيمون ومدرسته ، وباريتو وغيرهم ، غير أن واضع أحدث نظرية في هذا الموضوع هو الكاتب الأمريكي جيمس برنهام . فرأى برنهام أن الرأسمالية بمفهومها التقليدي في اضمحلال مستمر ، وأن الدولة ستستولي شيئاً فشيئاً على وسائل الإنتاج كافة ، ولكن هذا في رأيه لا يعني تحقق ما توقعه الفكر الماركسي ، بل يعني ظهور طبقة جديدة هي

طبقة كبار المديرين والفنيين الذى ستؤول إليهم السلطة .

ومؤلفات برنهام ليست هى الوحيدة فى هذا الميدان، ولكن هناك عشرات من المؤلفات والأبحاث والنظريات تدور حول هذه الفكرة ، وتؤيدها . ومما تناولته المقارنة بين الخبراء والعلماء المجردين عن الشهوات، العاكفين على العلم والتنظيم والتفكير فى الصالح العام، وبين رجال الأعمال الذين لا يفكرون إلا فى مقدار ما يتحقق لهم من ربح ، وما يكفل مصالحهم الشخصية ،ومن ذلك أيضا المقارنة بين العلماء والخبراء الذين يستمدون قوتهم من العلم الخالص ومن التجربة المدروسة ، وبين السياسيين الذين يستمدون سلطانهم من الدجل والتمويه على الشعب ، ومن الأقوال المأثورة التى ابتكرها الفيلسوف برودون : « المصنع سيقضى على الحكومة » وعبارة « جمهورية الإنتاج ستحل محل جمهورية الأحزاب » .

وأنصار التكنوقراطية يطيلون فى تفسيرها ، ويشرحون كيف أن أصحاب السلطة الحقيقية فى مجتمع القرن العشرين هم ذوو الكفايات أى العلماء والخبراء سواء أكان علمهم وخبرتهم فى ميدان الإدارة، أم الاقتصاد ، أم الهندسة، أم الاحصاء .. فالسلطة

التى كانت فى أيدى الملوك والأمراء ثم انتقلت منهم إلى أيدى رجال السياسة والأحزاب ، تنتقل اليوم رويدا رويدا إلى أيدى العلماء والخبراء ، أى إلى التكنوقراطيين ، فهم أصحاب السلطة الحقيقيون من وراء ستار للحزبية ، أو من وراء ستار الحياة البرلمانية ، أو من وراء ستار حاكم مطلق لا يجد وقتا للاضطلاع بمهام الحكم ، أو ليس لديه الكفاية اللازمة لفهم حقيقة المشاكل التى تعانيها بلاده فهو لهذا يعير سلطانه بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الخبراء .

ولم يتردد بعض الكتاب السياسيين فى استنباط بعض التسميات الجديدة للاشارة إلى هذه الطبقة الحديثة . فنى فرنسا يطلق عليها أحيانا إسم السلطة الرابعة (بعد السلطة التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية . وفى الولايات المتحدة استحدثوا كلمة « الإدارستوقراطية » بل كثيرا ما نجد مقالات تشير إلى المؤامرات التى تقوم بها تلك الطبقة الجديدة للاستئثار بالحكم ، أو لتغيير نظام حكم معين ، أو لوقف مشروعات يطلبها حاكم ولا تستريح هى إليها . وهناك من المعلقين السياسيين من يقولون إن وصول ديجول إلى الحكم سنة ١٩٥٨ لم يكن إلا بمساعدة طبقة التكنوقراطيين الذين أرادوا التخلص

من نفوذ الأحزاب الفرنسية ، ومن سيطرة البرلمان الفرنسى على الشئون الحيوية للبلاد .

فماهى حقيقة تلك الطبقة الجديدة؟ وهل تتمتع فعلا بالسلطات الواسعة التى يقال إنها تتمتع بها ؟ وهل لها خصائص الطبقات الحاكمة المقفلة ؟ وهل تمثل ارستقراطية جديدة بمعنى أنه لا يقبل فيها إلا فئة مختارة ولا يتم الانضمام إليها إلا وفق شروط خاصة ؟ وما هى المبـــادىء التى تعمل بمقتضاها هذه الطبقة ؟ وما مستقبلها ؟ .

يرى المؤمنون بالتكنوقراطية أنها طبقة خاصة من كبار موظفى الدولة ، وكبار العلماء والخبراء ، ومديرى المصانع والمصارف والتنظيمات التجارية ، وأن معيار الانضمام إلى صفوفها ليس هو المال ، وليس هو الميراث أو القوة ، بل هو الكفاية الممتازة التى بموجبها يستطيع المرء أن يحكم فى مجتمع صناعى معقد متشعب المشاكل ، يحتاج كل قرار يتخذ فيه إلى دراسات عميقة وإحصاءات متنوعة ، وذكاء لماح .

فالتصنيع ، والتقدم الاقتصادى السريع ، والمخترعات الحديثة

كل أولئك جعل من العسير على أى سياسى أن يحكم ، وأن يتصرف دون الرجوع إلى رأى الخبراء والعلماء ، وكلما زادت الحياة الحديثة تعقداً زاد تعقد المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتبعاً لذلك تزيد سلطة هؤلاء التكنوقراطيين .

يضاف إلى ذلك أن القرارات التى يصدرها الخبراء أو العلماء ، والتوصيات التى تتقدم بها اللجان الفنية والمكاتب العلمية ، مصطبغة بتلك الصبغة الحيادية التى يطمئن إليها الرأى العام ، أو على الأقل لا يستطيع الرأى العام أن يناقشها ما دام القرار أو التوصية يقوم كل منهما على دراسات علميـــة فنية لا يستطيع الإحاطة بها إلا الخبراء والعلماء .

فإذا قام خلاف مثلا بين صاحب مصنع وبين عماله حول تحديد الأجر ، أو ساعات العمل ، وأسندت مهمة فض هذا النزاع إلى نقابة عمالية ، أو إلى هيئة سياسية أو قضائية فستكون أية تسوية للنزاع محل شك ، أما إذا أسندت إلى لجنة خاصة من العلماء فإن قرارها يكون قائماً على دراسات إحصائية واقتصادية دقيقة ، ومن ثم يعتبر هذا القرار محايداً لأنه قائم على أساس من العلم ، والعلم بطبيعته لا يحابى ولا ينحاز .

وتبدو هذه الظاهرة جلية فى المجتمع الدولى ، فالمنظمات الدولية

إذا أعوزتها القوة السياسية ، عززت موقفها بسلطة الفنيين والخبراء واللجان والمجالس حين تخفق سياسياً فى اتخاذ قرار حاسم فى موضوع ما ، فإنها تكل هذا الموضوع إلى هيئة من الخبراء أى إلى الجماعة التى يصفها مؤيدو التكنوقراطية بأنها السلطة الحقيقية فى القرن العشرين .

من ذلك نرى أن الفلسفة العامة التى تكمن وراء التكنوقراطية هى الإيمان بالمخترعات والتصنيع والتخصص والتنظيمات الفنية والإدارية ، لأن كل ذلك هو خير وسيلة إلى التقدم والرقى البشرى . . الإنتاج بأقل مجهود ممكن ، وبأقل تكاليف ممكنة .. إبعاد الساسة السياسيين عن الإنتاج ومشاكله . . الإيمان بمنطق الأرقام . . وما إلى ذلك من الشعارات التكنوقراطية .

ويؤخذ على نظرية التكنوقراطية أمور تتصل بأصولها وفلسفتها فمن ذلك :

أولا — أن يكون العالم متخصصاً فى لون من ألوان المعرفة كالاقتصاد ، أو الهندسة ، أو الإدارة فإن ذلك ليس معناه أنه يستطيع أن يحكم ، أو أن يتصرف فى أمور لا صلة لها بالميدان الذى تخصص فيه كالسياسة الدولية ، أو الشئون العسكرية .

ثانياً — التكنوقراطى رغم علمه الواسع ، أو كفايته الممتازة ،

هو إنسان قبل كل شيء له أطماع ، وله مآرب ، وله عيوب . فإذا انتقلت السلطة من الأحزاب السياسية بحجة أن أهواءها وشهواتها تسيطر عليها اللجان والمكاتب الفنية فهذا لا يعنى أن الوئام والانسجام سيحلان محل الصراع ، فالخلافات الشخصية ، والمنازعات والمنافسات بين اللجان المختلفة، بل الخلاف على النظريات والقواعد العلمية ذاتها ، قد تؤدى إلى صراع لا يختلف كثيراً عن الصراع الحزبى أو الصراع الطبق . بل إن من الباحثين من يرى أن أطماع الفنيين والإداريين أى التكنوقراطيين فى مقاليد الحكم، أكبر كثيراً من أطماع السياسيين ، فهؤلاء تقيدهم قلة إلمامهم بالمشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية إلماما دقيقاً ، وتقيدهم رقابة الرأى العام الذى يستمدون منه سلطتهم . أما العلماء والفنيون فلا رقابة عليهم إلا رقابة العلم وهم المستأثرون به .

ثالثاً — ليست العبرة بالدراسات الدقيقة ، ولا بالتخطيط الشامل ، ولا بالقرارات الحازمة ، ولا بالتنظيمات الجديدة ، بقدر ما هى بالذين يشرفون على تنفيذ تلك القرارات ، والذين يستفيدون منها، والذين من أجلهم وضعت أى جمهرة الشعب . فمادام الشعب لا يفهم تلك القرارات ، أو لا يقبل تلك التنظيمات فمهما كانت قيمتها العلمية والتكنوقراطية ، فسيقابلها الشعب بذلك الفتور

العام ، وذلك الموقف السلبي اللذين يقابل بهما التطورات أيا كان مصدرها ، واللذين يتحطم عليهما أدق المشروعات العلمية ، وتضيع أشمل الدراسات الفنية .

وهنا تظهر أهمية طبقة السياسيين التى هى بمثابة همزة وصل بين طبقة التكنوقراطيين وبين الشعب، فمهما تقدم العلم فإن هناك ميادين لا يمكن أن يتحكم فيها مثلما تتحكم التقاليد والعواطف والانفعالات ، وتلك العوامل لا يمكن أن تقاس برسوم بيانية ، ولا بمعادلات حسابية .

رابعاً — فى الحالات النادرة التى وصل فيها التكنوقراطيون إلى الحكم ومارسوه ، نسوا أو تناسوا سريعاً كفايتهم وعلمهم وتحولوا إلى صفوف السياسيين يتمشون مع مقتضيات الظروف وما يرضى الرأى العام ، وبذلك يجتمع فيهم عيوب السياسيين ولا تكون لهم مميزاتهم .

لقد حلت الآلات محل اليد العاملة فى الإنتاج والصناعة ، فهل تستحدث آلة ألكترونية تحكم وتكون بذلك أرقى مراحل التطور التكنوقراطى ؟ وإذا أمكن أن تحل آلة كهذه محل السياسيين ، فإنها ستحل أيضا محل التكنوقراطيين .

الفهـــرس

صفحة

الفصل الأول

دراسات فى الديمقراطية

الفصل الثانى

دراسات فى القومية

الفصل الثالث

دراسات فى الاشتراكية

صفحة

الفصل الرابع

دراسات فى الاستعمار

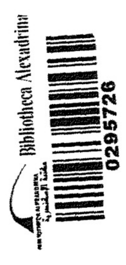
الفصل الخامس

دراسات فى المجتمعات السياسية

الفصل السادس

دراسات فى الأنظمة السياسية

مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد ـ القاهرة



الثمن ٣٠